

أوراق سياسية حول مخرجات الانتخابات البرلمانية الأردنية 2020

إعداد

فريق مركز الحياة - راصد

أيار/مايو 2021



أوراق سياسية حول مخرجات الانتخابات البرلمانية الأردنية 2020

إعداد

فريق مركز الحياة - راصد

أيار / مايو 2021

بإشراف

الدكتور عامر بني عامر

مدير عام مركز الحياة - راصد

تم إعداد هذه المطبوعة بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي (EU) والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي (AECID) وإن المحتوى هو مسؤولية مركز الحياة - راصد ولا يعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي.

© جميع الحقوق محفوظة لمركز الحياة - راصد 2021

تنويه: جميع الرسومات التوضيحية الواردة في هذه التقرير خاصة بمركز الحياة - راصد

المحتويات

7	مشاركة الشباب في الانتخابات النيابية الأردنية 2020
31	تحدي وصول المرأة الأردنية للبرلمان
51	مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات البرلمانية الأردنية 2020
71	تأثير المال على مخرجات الانتخابات البرلمانية 2020
83	جائحة كورونا وأثرها على مستوى المشاركة في الانتخابات النيابية الأردنية 2020

مشاركة الشباب في الانتخابات
النيابية الأردنية 2020

الملخص التنفيذي

تنظر هذه الورقة في أبرز التحديات والعقبات التي يواجهها الشباب في مشاركتهم بالانتخابات البرلمانية مع الأخذ بالاعتبار مخرجات الانتخابات البرلمانية للمجلس التاسع عشر التي عقدت في تشرين الثاني عام 2020، كما تقدم الورقة مقترحات يمكن لصناع القرار وأصحاب الشأن المعنيين الاستفادة منها للحد من حالة اللامبالاة السياسية وعدم الرضى لدى الشباب والعزوف المقصود عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية ترشحاً وانتخاباً.

تأتي أهمية الورقة بأنها تفرع جرس الإنذار المبكر الذي يسלט الضوء على أهمية مشاركة الشباب في الانتخابات وانعكاساتها اللاحقة على مستوى الثقة والتطور الديمقراطي الذي من الممكن أن يشهده الأردن، كما تقدم هذه الورقة مجموعة من التوصيات التي تم بنائها استناداً على المعوقات والتحديات التي خلصت لها الورقة، وهذا يمكن صناع القرار من البدء بشكل مباشر في عملية تنفيذ هذه المقترحات والبدائل لا سيما وأننا لا نملك رفاهية كافية من الوقت لتأجيل عملية تعزيز انخراط الشباب في الانتخابات البرلمانية.

أظهرت نتائج الورقة أن الشباب الأردني يواجه الكثير من المعوقات والتحديات التي تحول دون انخراطه في العملية الانتخابية سواءً ترشحاً أو انتخاباً، وقد تم تقسيم هذه المعوقات إلى ثلاثة أطر رئيسية وهي الإطار القانوني والسياسي والإطار الاقتصادي والإطار الاجتماعي.

ويتضمن الإطار القانوني والسياسي مجموعة من العوامل منها سن أهلية الترشح الذي يعدّ تحدياً حقيقياً لدى الشباب، وضعف الأحزاب السياسية وانخراط الشباب فيها، واشتراط الاستقالة، وانتشار ظاهرة المال الفاسد وانعدام ثقة الشباب بأداء مجالس النواب ومدى انسجام البرامج الشبابية مع التحديات التي تواجه الشباب، وتقدم الورقة شرحاً تفصيلياً لكل عامل من تلك العوامل ومسببات وجودها، ومدى تأثيرها على عملية مشاركة الشباب في الانتخابات، وتضمن الإطار الاقتصادي مجموعة من العوامل منها انعدام الأمان الوظيفي وأثر ذلك على قدرة الشباب في الانخراط في العملية الانتخابية وارتفاع معدلات البطالة التي تسهم في توجيه الشباب بعيداً عن الانتخابات، وعدم الاستقلالية المالية للشباب

الأردني وانعكاس ذلك على توجهاتهم الانتخابية، ومدى توافر موارد مالية داعمة للشباب للمشاركة في الانتخابات، وتضمن الإطار الاجتماعي أبعاداً مختلفة مثل البعد العشائري والبعد الديني، وتأثير الأسرة على آراء الشباب وانعكاسات تلك الأبعاد على مشاركة الشباب في الانتخابات البرلمانية.

وتقدم الورقة مجموعة من التوصيات والبدائل من أهمها اجراء تعديلات على الدستور الأردني وعلى قانون الانتخاب وقانون الأحزاب السياسية، بشكل يضمن تعزيز مشاركة الشباب، وإعادة بلورة استراتيجية حقيقية تساهم في بناء برامج تنسجم والتحديات التي تواجه الشباب، وتعزيز دور الهيئة المستقلة للانتخاب والأجهزة المعنية في الحد من ظاهرة المال الفاسد وضبط عملية الإنفاق على الحملات الانتخابية، والحد من تأثير الأبعاد الدينية والعشائرية على آراء الشباب في مشاركتهم في الانتخابات.

مقدمة

تأتي هذه الورقة لمعالجة الإشكاليات والمعوقات المرتبطة بمشاركة الشباب في الانتخابات البرلمانية، واعتمدت الورقة في منهج بنائها بشكل رئيسي على مخرجات عملية مراقبة الانتخابات النيابية 2020 التي نفذها راصد بشمولية وموضوعية لكافة مراحل العملية الانتخابية، حيث استنبطت النتائج من خلال مقابلات تم تنفيذها مع كافة المترشحين والمترشحات للانتخابات النيابية بشكل شخصي بالإضافة إلى اتصالات هاتفية شملت المترشحين والمترشحات وبعض الناخبين والناخبات وفقاً لعينات عشوائية ممثلة لفئة الشباب، وتم توزيع أكثر من 3000 مراقبة ومراقب على مراكز وغرف الاقتراع وعملوا على تعبئة نماذج من خلال الملاحظة المباشرة لمجريات العملية الانتخابية، وبناءً على نتائج عملية المراقبة تبين لنا وجود مشكلة تتمثل في نسب ونوعية مشاركة الشباب في الانتخابات النيابية لعام 2020، تستند ورقة السياسة هذه كذلك على نتائج دراسة نفذها مركز الحياة – راصد قبيل اجراء الانتخابات البرلمانية 2020 للبرلمان التاسع عشر، التي تناولت بالتحليل انطباعات الشباب حول المشاركة في الانتخابات البرلمانية.

ومما لا يمكن التغاضي عنه أن الشباب الأردني يواجه العديد من التحديات والمعوقات التي تحد من مشاركتهم بالانتخابات البرلمانية، لا سيما إذا ما أخذنا بالاعتبار مخرجات الانتخابات البرلمانية للمجلس التاسع عشر التي أجريت في تشرين الثاني عام 2020⁽¹⁾، وتبين هذه الورقة مجموعة من التحديات والمعوقات التي واجهت الشباب وفي ذات السياق تقدم الورقة مقترحات وتوصيات يمكن لصناع القرار وأصحاب الشأن المعنيين الاستفادة منها للحد من حالة اللامبالاة السياسية والعزوف المقصود من الشباب عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية ترشحاً وانتخاباً، وعدم الرضى المتنامي لدى الشباب.

تأتي أهمية الورقة لأنها تقدم بدائل وتوصيات عملية يمكن أن تشكل عاملاً محفزاً لصناع القرار من أجل زيادة مشاركة الشباب في الانتخابات، والتي بدورها قد تساهم في التغلب على التحديات القانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الشباب خلال مشاركتهم في الانتخابات، ومن جانب آخر تظهر أهمية موضوع هذه الورقة لأنها تتناول مشاركة الشباب في الانتخابات، وانعكاسها على مستوى المشاركة الشعبية في الانتخابات البرلمانية 2020 والذي تدل عليه نسبة المشاركة المنخفضة والبالغة 29.9% بمعنى

(1) الهيئة المستقلة للانتخاب: الانتخابات النيابية 2020: <https://ibit.ly/chXL>

أن أكثر من ثلثي من يحق لهم الانتخاب لم يشاركوا في التصويت في تلك الانتخابات، وعلى صعيد الشباب يتبين أن هنالك تراجعاً في نسبة الشباب الذين شاركوا بالاقتراع في انتخابات المجلس التاسع مقارنةً بانتخابات المجلس الثامن عشر حيث كانت نسبة المشاركين الشباب فيها قد بلغت 34% ممن يحق لهم الاقتراع ضمن الفئة العمرية (18-35) لتتخفض إلى 30% في انتخابات المجلس التاسع عشر.

ومن جانب آخر وعند المقارنة مع الانتخابات البلدية 2017 نجد أن معدلات مشاركة الشباب فيها مرتفعة إلى حد ما من الانتخابات البرلمانية 2020⁽²⁾، ويعود ذلك لعدة عوامل منها انخفاض سن أهلية الترشح في الانتخابات البلدية واللامركزية إلى 25 عاماً، بينما في الانتخابات البرلمانية 30 عاماً، بالإضافة إلى انخفاض التكاليف المادية للحملات الانتخابية في الانتخابات البلدية واللامركزية بالمقارنة مع تكاليفها المرتفعة في الانتخابات البرلمانية مما يفسر حماس الشباب أكثر للمشاركة في الانتخابات البلدية واللامركزية أكثر من المشاركة في الانتخابات البرلمانية، وستتناول هذه الورقة تساؤلات تتعلق بالمحددات التي تعيق مشاركة الشباب في الانتخابات البرلمانية في الأردن، وتقدم مجموعة من البدائل والحلول التي يمكن من خلال تبنيها تعزيز من مشاركة الشباب في الانتخابات البرلمانية.

(2) تقرير راصد لمراقبة الانتخابات النيابية 2020: <https://ibit.ly/opU3>

خلفية

يمثل الأردن نموذجاً للحكم النيابي الملكي الوراثي، ويتكون نظام الحكم من ثلاثة سلطات وهي: القضائية والتنفيذية والتشريعية، وتتضمن السلطة التشريعية مجلساً الأعيان والنواب حيث يتم تعيين أعضاء مجلس الأعيان من قبل الملك مباشرة ويبلغ عددهم 65 عضو ويمثلون نصف عدد أعضاء مجلس النواب وذلك وفقاً للمادة 63 من الدستور الأردني⁽³⁾، ويتكون مجلس النواب من قبل 130 نائباً حسب المادة 8 من قانون الانتخاب⁽⁴⁾ يخصص منها كحد أدنى 15 مقعداً للسيدات وذلك بمقتضى المادة 8 - ب من قانون الانتخاب⁽⁵⁾، واثنا عشر مقعد مخصص للأقليات (تسعة مقاعد للمسيحيين وثلاثة مقاعد للشيشان والشركس)⁽⁶⁾.

يشكل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 20 - 44 عاماً 57% من السكان في سن الاقتراع في العالم، وعلى الرغم من ذلك فهم لا يمثلون سوى 26% من نواب برلمانات العالم، ويمثل الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 عاماً 9.1% من أعضاء البرلمانات في العالم، ولا يوجد برلمانيين أصغر من 30 سنة في أكثر من 80% من البرلمانات في العالم، وفي حين أن الشباب غالباً ما يلعبون أدواراً مركزية وتحفيزية في التحركات من أجل الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، فإنهم أقل مشاركة من الأجيال الأكبر سناً في التصويت والنشاط الحزبي⁽⁷⁾.

ويميل الشباب في جميع أنحاء العالم للمشاركة في الانتخابات بقدر أقل مقارنة مع المواطنين الأكبر سناً، لذلك يتطلب جذب الشباب إلى صناديق الاقتراع، وضع إجراءات محددة وتهيئة بيئة مواتية تتيح للشباب المشاركة في الحياة السياسية، يمثل إشراك الشباب في العملية السياسية تحدياً معقداً ومتعدد الأبعاد يتوجب التعامل معه باستخدام مجموعة من الأدوات التي تختلف تبعاً للغاية منها وسياقها.

(3) المادة 63 من الدستور الأردني « يتألف مجلس الاعيان بما فيه الرئيس من عدد لا يتجاوز نصف عدد مجلس النواب: <https://ibit.ly/1Ijh> ».

(4) قانون الانتخاب رقم (6) لسنة 2016: <https://ibit.ly/FXSQ>

(5) قانون رقم (6) لسنة 2016 قانون الانتخاب لمجلس النواب، متاح على الرابط t.ly/yKyz

(6) نظام رقم (75) لسنة 2016 نظام الدوائر الانتخابية، متاح على الرابط t.ly/eUxr

(7) المشاركة السياسية للشباب، متاح على الرابط: t.ly/prWD

بالنظر إلى مخرجات انتخابات البرلمان التاسع عشر في العام 2020، يتضح أن هذه الانتخابات تعد من أقل الانتخابات في نسب المشاركة، ويمكن استنتاج ذلك بعد مقارنة نسبة المشاركة بانتخابات المجلس التاسع عشر والتي مثلت 29% مع انتخابات المجلس الثامن عشر المتمثلة بنسبة 36%، أما بخصوص مشاركة الشباب إما بالترشح أو بالانتخاب فيمكن القول أن الأمور ازدادت ولكن بنسبة قليلة جداً حيث وصلت نسبة المترشحين ضمن الفئة العمرية 30 – 40 في عام 2016 إلى 11%⁽⁸⁾ ووصلت نسبة المترشحين ضمن ذات الفئة في عام 2020 إلى 13%⁽⁹⁾ ورغم الجهود المبذولة في تشجيع الشباب على المشاركة في الانتخابات إلا أننا لم نشهد إلا زيادة بنسبة 2% فقط، ومعظم من ترشحوا من الشباب كانوا من الأحزاب وذلك بسبب نظام تمويل الأحزاب⁽¹⁰⁾.

ومن جانب آخر بلغ متوسط اعمار المرشحين للانتخابات البرلمانية الاخيرة 51.5 عاماً، حيث كان متوسط اعمار المرشحين الذكور 52.6 بينما كانت متوسط اعمار للمترشحات الاناث 47.4، وتمثل نسبة الشباب ما بين 30-39 عاماً 12.9% بينهم 10 نساء و 10 رجال فقط في عمر 30 عام، ويعد هذا مؤشراً دالاً على انخفاض التمثيل السياسي للشباب في الانتخابات البرلمانية، ويزداد هذا الامر اتضاحاً عند مقارنة هذه النسب مع دول أخرى فعلى سبيل المثال امتازت الانتخابات النيابية للعام 2018 في السويد بمشاركة عالية من فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18-24 وبنسبة 84.9%، إضافة الى السويد، وصلت نسبة مشاركة فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18-29 في انتخابات المانيا للعام 2017 الى 76.2%.

وأثبتت اغلبية الدراسات البحثية المتعلقة بالشباب الأردني استمرارية الانخفاض والضعف بالمشاركة السياسية فمعدل مشاركة الشباب السياسة كمرشحين واناخبين مازالت ضعيفة فنسبة الخمول المسيطرة على الشباب للترشح مشابهة لتلك المتعلقة بالتصويت، ولم يطرأ على هذه النتائج أي تغيير حقيقي بالرغم من سعي الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني لتحسين وتعزيز مشاركة الشباب السياسية من خلال مبادرات وجهود عديدة.

(8) تقرير راصد لمراقبة الانتخابات النيابية 2016: <https://ibit.ly/ST9a>

(9) بيان راصد حول معدل الأعمار للمترشحين والمترشحات للانتخابات النيابية 2020: <https://ibit.ly/Tjyk>

(10) نظام تمويل الأحزاب: <https://ibit.ly/K6hh>

ومن أحد التطورات التي سعت من اجلها الحكومة الأردنية تخفيض السن القانوني للترشح للانتخابات البلدية، فأصبح السن القانوني 25 بدلا من 30، ولكن مازال السن القانوني للترشح للانتخابات البرلمانية 30 عاما فما فوق، وهذا بحد ذاته – اضافةً الى عوامل أخرى- يشكل عائق كبير امام مشاركة الشباب في الانتخابات البرلمانية.

وعلى الرغم من أن العقود الأخيرة شهدت العديد من المشاريع والأنشطة التي تهدف الى ادماج الشباب من قبل المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني، ومن هذه المشاريع والجهود ما نفذه مركز الحياة - راصد في الانتخابات الأخيرة الذي يقود تحالف راصد لمراقبة الانتخابات حيث تم تنفيذ حملات رفع وعي وكسب تأييد خاصة بالشباب، بأشكال مختلفة منها الانتخابات التجريبية والمقابلات الشخصية والزيارات الميدانية وحملات على وسائل التواصل الاجتماعي، استهدفت أكثر من 50 ألف من فئة الشباب، وشارك في تنفيذ تلك المشاريع ما يزيد على 3000 من فئة الشباب، بالإضافة الى العديد من المبادرات والنشاطات والمشاريع التي تنفذها مؤسسات مختلفة، وما زال العديد من تلك المبادرات والأنشطة فعالة لغاية الآن، إلا أنه ما زال هنالك حاجة ملحة لتطوير دور الشباب وتعزيز انخراطهم في العملية الانتخابية.

تحديات ومعوقات مشاركة الشباب في الانتخابات

تشكل الفئات العمرية من 17-25 وحتى 36-40 النسبة الأكبر بين الفئات العمرية التي توزع عليها المقترعين بمجموع نسب بلغت 56%، وتُظهر هذه النسب أن الغالبية العظمى من المقترعين في الانتخابات البرلمانية 2020 هي من فئة الشباب⁽¹¹⁾.

يأتي فهم وإدراك وتحديد المعوقات والصعوبات التي تحد من المشاركة الواسعة للشباب الأردني في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، مدخلاً مهماً في عملية إيجاد بدائل وحلول لمعالجة مشكلة تدني المشاركة السياسية للشباب، ولذلك سنتناول أبرز التحديات التي تواجه الشباب الأردني في المشاركة بالانتخابات البرلمانية:

أولاً: الإطار القانوني والسياسي

- سن الترشح

إن تزايد تردد الشباب في المشاركة في السياسة وممارسة الحق في التصويت أمر مثير للقلق بشكل خاص ويرقى إلى إضعاف الديمقراطية، لذلك، من الضروري عكس هذا الاتجاه وإعادة إشراك الشباب في العملية السياسية والديمقراطية، لما في ذلك من أثر إيجابي على مستوى المشاركة السياسية وقدرتها على تمثيل كافة فئات وشرائح المجتمع بما ينسجم مع تطلعات المجتمع.

يمثل الإطار القانوني (قانون الانتخاب) المواتي للشباب عنصراً مهماً في البيئة التي تمكن الشباب من المشاركة السياسية، والذي بدوره يحدد القواعد والشروط الهيكلية للمشاركة، ومن بين أهم العناصر في هذا المجال هما السن الأدنى للاقتراع والسن الأدنى لأهلية الترشح للانتخابات⁽¹²⁾، حيث تنص المادة 70 من الدستور الأردني في عضو مجلس النواب «ان يكون قد أتم ثلاثين سنة شمسية من عمره⁽¹³⁾»، بينما يشترط سن 18 عشر سنة شمسية كشرط للاقتراع، كما نص قانون الانتخاب

(11) التقرير الهائي لمخرجات مراقبة الانتخابات البرلمانية الأردنية 2020، متاح على الرابط: t.ly/VByY

(12) تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية، دليل الممارسات السليمة متاح على الرابط: t.ly/7zCJ

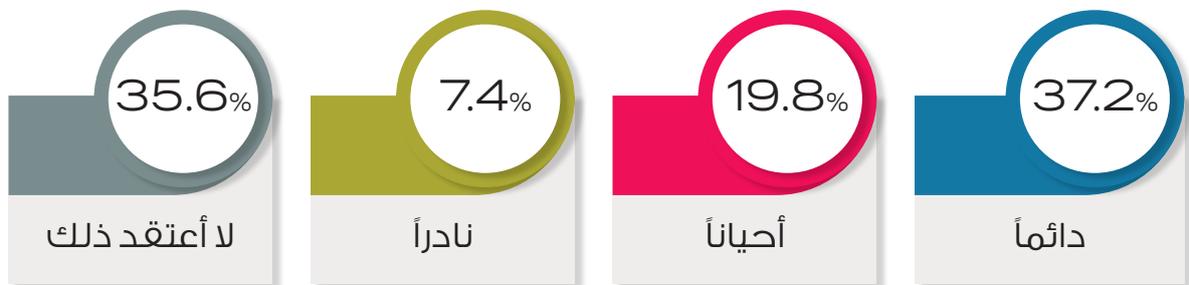
(13) الدستور الأردني، متاح على الرابط: t.ly/FuWA

رقم 6 لسنة 2016 في المادة (10 - ج) أن من يريد الترشح يجب أن يكون قد أتم ثلاثين سنة شمسية في يوم الاقتراع⁽¹⁴⁾

يظهر الشرط في الفئة العمرية التي يحق لها الترشح للانتخابات البرلمانية الفارق الكبير بينها وبين شرط سن الأهلية للتصويت، ويبين وجود فئة كبيرة من الشباب الأردني لا يحق لهم الترشح للانتخابات البرلمانية ما بين 18 - 30 سنة، مما يؤدي لتمييز كبير تجاه قطاع كبير من الشباب الأردني في ممارسة أحد أهم حق من حقوقه السياسية .

وينبغي للمجالس النيابية من الناحية المثالية، بوصفها السلطة التمثيلية في الحكم أن تدمج كافة الفئات، وينطوي ارتفاع سن الأهلية للترشح على خطر تجاهل التحديات الإنمائية لجزء كبير من المجتمع، وتجاهل وجهات نظره، ويقود الشباب أكثر للعزوف عن المشاركة بالانتخابات، ولذلك، فإن التقارب بين سن الأهلية للترشح والاقتراع ليس مهم للمشاركة السياسية للشباب وحسب بل هو عنصر حاسم في الصفة التمثيلية و الشرعية التي يتسم بها مجلس النواب، وهذا ينطبق بصفة خاصة على البلدان التي تضم أعداداً كبيرة من الشباب، مثل الأردن حيث يشكل الشباب نسبة كبيرة، ويمكن الاستدلال على أن سن الترشح يضعف من حماسهم تجاه الانتخابات فبحسب نتائج دراسة حول توجهات الناخبين التي صدرت إبان الانتخابات النيابية 2020 تبين أن 57% من الشباب يعتقدون بأن تحديد سن الترشح بـ 30 عاماً يضعف من حماسهم تجاه الانتخابات.

تأثير تحديد سن الترشح في الحد من مشاركة الشباب في الانتخابات



(14) قانون الانتخاب: <https://ibit.ly/vHFR>

وفي ذات السياق لا بد من المقارنة بين عدد الشباب المترشحين في الانتخابات النيابية لعام 2020 والذي وصل إلى 217 مرشح ومرشحة⁽¹⁵⁾ مقارنة بعدد المترشحين في الانتخابات البلدية واللامركزية لعام 2017 والتي بلغ 1110 مرشح ومرشحة⁽¹⁶⁾ ومرد ذلك أن قانون البلديات واللامركزية سمح لمن بلغ 25 سنة شمسية⁽¹⁷⁾⁽¹⁸⁾ من عمره أن يترشح للانتخابات، وهذا مؤشر ودليل مهم على أن تخفيض سن الترشح يلعب دوراً محورياً في تعزيز رغبة الشباب نحو المشاركة بالانتخابات ترشحاً.

- ضعف الأحزاب السياسية

يمكن الجزم هنا بارتباط وتأثر ضعف الأحزاب السياسية بحجم قوة العشائر بما معناه ان فرصة نجاح المترشحين للانتخابات من فئة الشباب الذين لا ينتمون لعشيرة كبيرة ستكون ضئيلة جداً وأثبتت نتائج الانتخابات الأخيرة الصعوبات التي تواجهها الأحزاب السياسية فهل يعقل من ضمن 47 حزبا مرشحا ان ينجح فقط أربعة أحزاب ممثلين من قبل 12 عضو برلماني⁽¹⁹⁾ وبما ان الامر على نفس نمط ما حصل في انتخابات 2016 بنجاح 34 عضواً من 11 حزبا بالدخول الي المجلس يمكن الجزم بان الضعف بات هيكليا⁽²⁰⁾.

ومن جانب آخر يشكل انتساب الشباب الأردني للأحزاب السياسية مقياساً مهماً لمشاركتهم في الحياة السياسية، على الرغم من النظرة السلبية لدى الشباب الأردني تجاه الأحزاب السياسية، والانتساب لها جراء ضعف الدور الفعلي للأحزاب، وعدم وجود تأثير واضح للأحزاب السياسية الأردنية في الحياة السياسية الأردنية، بالإضافة الى ان الكثير من الأحزاب السياسية الأردنية في مضمونها احزاب شخصية، وليست احزاب جماهيرية، وهناك ايضاً تحدي آخر وهو خوف الشباب الأردني من تعرض مستقبلهم للخطر عند الانتماء للأحزاب السياسية⁽²¹⁾، بالرغم من عدم وجود قيود قانونية تمنع الشباب من

(15) تقرير راصد النهائي لمراقبة الانتخابات النيابية 2020: <https://ibit.ly/g0S5>

(16) بيان راصد حول معدل أعمار المترشحين والمترشحات للانتخابات البلدية واللامركزية: <https://ibit.ly/5Vqc>

(17) قانون البلديات لعام 2015: <https://ibit.ly/kmjV>

(18) قانون اللامركزية لعام 2015: <https://ibit.ly/gyiM>

(19) بيان راصد حول تركيبة مجلس النواب التاسع عشر: <https://ibit.ly/hOSg>

(20) وكالة الأناضول، تراجع أحزاب الأردن بالبرلمان، قناعة شعبية أم "رغبة سياسية". <https://is.gd/SG0vIY>

(21) المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، الجامعة الأردنية، يوسف الخطيبه متاح على الرابط: t.ly/QH1zpdf

الانخراط في الأحزاب إلا أن التعامل الرسمي وخصوصاً الأمني يضيف نوعاً من عدم الأمان عند الانضمام للأحزاب لا سيما وأن الجامعات الرسمية تعمل على توقيع الطلاب الذين يحصلون على مكرمة أبناء الجيش تعهداً بعدم الانخراط بالأحزاب السياسية وهذا بحد ذاته يعد معيقاً حقيقياً وتوجيهاً ممنهجاً للطلاب لعدم الانخراط في الأحزاب، كما أن بعض الشباب يعاقبون بسبب توجهات بعض أفراد عائلاتهم الحزبية ويتم التضييق عليه عند الحصول على الموافقة الأمنية وهذا من شأنه أن ينعكس على مشاركتهم في العملية الانتخابية.

- إلزامية الاستقالة لمن ينوي الترشح

استناداً الي قانون الانتخاب الأردني يلزم من يرغب بالترشح للانتخابات البرلمانية أن يقدم استقالته بما لا يقل عن 60 يوم قبل يوم عقد الانتخابات، وتختلف المدة عما هو مشروط في حالة الترشح للانتخابات البلدية التي تلزم الراغبين بالترشح بالاستقالة قبل مدة لا تقل عن 10 أيام، هذا القانون من شأنه منع استغلال المناصب بهدف تحقيق مكاسب انتخابية بالإضافة إلي منع أي إهمال بتأدية الوظيفة خلال فترة الحملات الدعائية، وينص قانون الانتخاب الأردني بانه لا يجوز لمن يرغب بالترشح للانتخابات البرلمانية أن يكون متعاقداً مع الحكومة أو المؤسسات الرسمية العامة أو الشركات التي تملكها أو تسيطر عليها الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة وهذا من شأنه ان يعزز مبدأ الحيادية وتجنب تضارب المصالح⁽²²⁾.

ولكن يكمن موضوع الجدل هنا بأن شرط الاستقالة هذا يهدف لمحاربة الفساد واستغلال السلطات، ولكنه يشكل عائق رادع أمام المشاركة السياسية نظراً لحجم المخاطرة بالوظيفة من أجل أمر غير مضمون مما يؤدي الى محدودية الترشح ويقلل من المنافسة ومن رغبة المرشحين الذين يحملون خبرة كبيرة بحيث لا يرضون بالمخاطرة بخسارة وظائفهم بالإضافة الى الخسارة في الانتخابات⁽²³⁾، بالنسبة الى السيدات يشكل هذا الشرط تحدياً أشرس كون الفرص المتاحة للسيدات للعمل في القطاع الحكومي أكثر من الفرص المتاحة لهن للعمل في القطاع الخاص الذي يمتاز بتقصيره في تمثيل السيدات ووجود فجوة

(22) مصلح ، س. (2017) ، الانتخاب والترشيح كحق من الحقوق السياسية للموظف العام. دراسة مقارنة. جامعة الشرق الأوسط
MEU): <https://is.gd/yGqcah> ، ص. 12..

(23) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2018) ، المشاركة السياسية للمرأة في الأردن: العوائق والفرص وحساسية النوع الاجتماعي
مؤسسات سياسية مختارة: ، <https://is.gd/jZVyyr> ، ص.38..

كبيرة بين أجور الموظفين والموظفات⁽²⁴⁾، ومما يزيد الطين بله الظروف الاقتصادية المواقبة لجائحة كورونا التي عمقت الضعف الهيكلي وزادت من حدة اللامساواة والهشاشة الاجتماعية⁽²⁵⁾.

- المال الفاسد

يعتبر استخدام المال الفاسد وانتشار ظاهرة شراء الأصوات تحدياً خطيراً لمبدأ العدالة الانتخابية، اذ يمارس بعض المرشحين مهنة التجارة بشراء أصوات الناخبين والناخبات، إما نقداً أو بسلعة ليكسب بالمقابل أصواتاً لصالحه، وشهدت انتخابات 2020 لا بل تأثرت وبشكل كبير باستخدام المال الفاسد والرشوة⁽²⁶⁾ بحيث تم ضبط 51 قضية لشراء الأصوات وتم تحويل 42 قضية الى مكتب المدعي العام⁽²⁷⁾، كما صرح الناطق الإعلامي للهيئة المستقلة للانتخابات «جهاد المومني» بتعرض الانتخابات لخطر ناجم عن الرشوة وعمليات شراء الأصوات العلنية⁽²⁸⁾.

وبحسب تقرير المركز الوطني لحقوق الانسان حول مجريات الانتخابات البرلمانية 200، فقد تم رصد حالات تجاوز ومخالفات لقانون الانتخاب و التعليمات التنفيذية الصادرة بموجبه ومن بينها التأثير على إرادة الناخبين من خلال انتشار ظاهرة المال السياسي (الأسود)⁽²⁹⁾.

وهنا لا يمكن إلقاء اللائمة على المرشحين فقط فالناخبين كان لهم في دور ولكن أسباب مشاركتهم بهذه الجرائم متعددة منها اعتقادهم بان مجالس البرلمان بلا جدوى او باعتقادهم بان اصواتهم غير محسوبة، لذلك ففكرة حصولهم على النقود مقابل الادلاء بصوتهم لمرشح ما يعتبر أكثر فائدة بحسب رأيهم، يوسف 26- عام- قام ببيع صوته مقابل 50 دينار خلال انتخابات المجلس 19 وكانت هذه اول مشاركة له في الانتخابات ووضح يوسف: «لا أحد فيهم مختلف، انا خريج جامعي منذ ثلاث سنوات وحتى الان ما

(24) البنك الدولي (2020) ، المرأة في العراق والأردن ولبنان. رقم التقرير: <https://is.gd/ozighP> aus0001349 ، ص. 10.

(25) البنك الدولي (2021): <https://is.gd/iYngsU>.

(26) ورقة راصد (2020) ، النتائج الرئيسية لرصد الانتخابات البرلمانية لعام 2020 ، ص. 7.

(27) المرجع السابق .

(28) العربي الأسبوعي (2020) ، الانتخابات الأردنية شابها إشاعات وأموال قدرية. لا يتوقع المراقبون رؤية تغييرات كبيرة في تكوين البرلمان الأردني المقبل: <https://is.gd/SdzXLI>.

(29) تقرير المركز الوطني لحقوق الانسان حول مجريات الانتخابات البرلمانية 2020، متاح على الرابط t.ly/5QmF.

زلت عاطلا عن العمل وهذه الـ 50 دينار من أفضل ما حصل في هذه الانتخابات»⁽³⁰⁾، كما يجب التنويه إلي ضعف الأحزاب والنظام الانتخابي كأحد الأسباب التي تشجع المترشحين لشراء الأصوات، وبلا شك ان الافتقار لوجود آليات ذات فاعلية للبت والحد من هكذا ممارسات أدت الى انتشارها وزيادة الحالة سوءاً⁽³¹⁾.

ومن نتائج ظاهرة شراء الأصوات التأثير السلبي المباشر لها في خوض انتخابات ديمقراطية وشفافة فيصعب على من قام ببيع صوته أن يطالب من قام بانتخابه بأية خدمات او إصلاحات، وهنا قد تصبح هذه الظاهرة أمراً مقبولاً ومتعارف في المجتمع⁽³²⁾ والذي من شأنه تشجيع مفتكري الخبرة والمؤهلات بأن يصبحوا صناع للقرار⁽³³⁾.

ولا بد من التركيز على أن ضعف مكافحة ومحاربة هذه الظاهرة ساهم في إفقاد المواطنين بشكل عام والشباب بشكل خاص ثقتهم بالعملية الانتخابية ومستوى شعورهم بالعدالة الانتخابية، سيما وأن بعض ممارسي هذه الظاهرة يمكن وصفهم بالأغنياء ولديهم أموالاً يمكن الاستغناء عنها مقابل شراء أصوات الناخبين، وهذا يؤثر على عدالة الفرص الممنوحة للمترشحين والمترشحات، وعلى معيار حرية العملية الانتخابية إذ يتم ممارسة أعلى درجات الضغط والابتزاز وتوجيه الأصوات، ويمكن لنا أن نستشهد بذلك من خلال بعض الممارسات التي ظهرت إبان يوم الاقتراع والتي أظهرت فيديوهات موثقه لعمليات شراء الأصوات، وكما ذكرنا سابقاً بأن 42 قضية حولت إلى المدعي العام إلا أننا لم نشهد أحكاماً واضحة وشفافة علماً بأن كافة القضايا التي تم تحويلها إلى المدعي العام قدمت الهيئة المستقلة للانتخابات أدلة وبراهين في هذه القضايا، دون أن يتم البت بالبعض منها، وهذا ساهم بشكل حقيقي بإضعاف ثقة المواطن في معاقبة مرتبكي هذه القضايا والحد من هذه الظاهرة التي تنعكس سلباً على مشاركة الشباب في العملية الانتخابية.

(30) حبر، عن «سوق» الأصوات في الانتخابات النيابية الأخيرة: شهادات باعة ومشتريين، <https://is.gd/41aMQH>.

(31) محمد الحسيني (2014)، ورقة سياسات. الأثر الاجتماعي للنظام الانتخابي الأردني. فريدريش ايبرت ستيفتونغ: <https://is.gd/OqVuLI>، ص. 11.

(32) بلاتمان، سي وآخرون (2016)، الحد من حدوث شراء الأصوات في أوغندا، ابتكارات لعمل الفقر: <https://is.gd/8mfuia>.

(33) محمد الحسيني (2014)، ورقة سياسات. الأثر الاجتماعي للنظام الانتخابي الأردني. فريدريش ايبرت ستيفتونغ: <https://is.gd/OqVuLI>، ص. 10.

- انعدام الثقة في مجلس النواب

من الأمور المهمة التي تحد من مشاركة الشباب في الانتخابات البرلمانية أن الأردنيين بشكل عام ليس لديهم ثقة بالبرلمانات المتعاقبة أو غيرها من المؤسسات الشبه حكومية، فالانتخابات في الأردن لا تمت بصلة بالبرامج أو الاجندات الايدولوجية بل ترتبط بالفرص والنفوذ عند الحصول على معقد برلماني، لذا يمكن القول حسب رأي بعض المواطنين بأن البرلمان الأردني غير فعال وهو فقط للخدمة⁽³⁴⁾.

من أسباب انعدام الثقة ما حصل من مخالفات في انتخابات سابقة خاصة ما قبل 2013 عندما لم يكن هنالك ما يستخدم حالياً من كتيبات الاقتراع ونظام الحبر الدائم الذي قامت الهيئة المستقلة باستخدامها مؤخراً لتجنب التصويت لأكثر من مرة من قبل نفس الشخص وذلك للحفاظ على شفافية الانتخابات⁽³⁵⁾، كما يمكن اعتبار الوعود غير الصادقة لتحسين الأوضاع من الأسباب المؤثرة على ثقة الأردنيين فيقوم معظم السياسيين بتقديم الوعود لتحسين الظروف الاقتصادية وتمكين السيدات والشباب وخفض معدل البطالة ولكنهم يفشلوا بالتطبيق الفعلي لما قدموه من وعود⁽³⁶⁾.

بلا أدنى شك ثقة الأردنيين تمثل تحدي أمام المشاركة السياسية التي تضمن إجراء انتخابات ناجحة وبنسبة مشاركة عالية، ولضمان تمثيل ملائم وواسع يشمل النساء والأقليات والشباب يجب أن يرى المواطنين الانتخابات بأبهى حلتها من دون فساد أو احتيال أو ممارسات تحد من انسجامها مع المعايير الدولية الناظمة للعملية الانتخابية، ويمكن الاستدلال على ذلك بأن 59% من الأردنيين لا يثقون أو يثقون بدرجة ضعيفة بأداء مجلس النواب التاسع عشر، كما أن 80% من الأردنيين لا يتابعون أو يتابعون أحياناً أخبار مجلس النواب⁽³⁷⁾.

(34) https://www.ssoar.info/ssoar/bitstream/handle/document/53797/ssoar-elecstud-2014-bank_et_al-Parliamentary_elections_in_Jordan_January.pdf?sequence=1&isAllowed=y&lnkname=ssoar-elecstud-2014-bank_et_al-Parliamentary_elections_in_Jordan_January.pdf

(35) [.https://www.ifes.org/sites/default/files/2016_ifes_jordan_parliamentary_elections_faqs.pdf](https://www.ifes.org/sites/default/files/2016_ifes_jordan_parliamentary_elections_faqs.pdf)

(36) <https://thearabweekly.com/despite-candidates-promises-jordan-public-disinterested-vote>

(37) سلسلة استطلاعات المؤشر الأردني، مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية: <https://ibit.ly/zB7N>

- ضعف قدرة البرامج على معالجة التحديات

يعاني الشباب الأردني من ندرة تمثيلهم بمؤسسات الدولة بالرغم من وجود برامج تديرها جهات غير حكومية مخصصة لتشجيع الشباب بالانخراط السياسي إلا أن الشباب مازالوا بعيدين كل البعد عن المشاركة الفعالة في هذا المجال⁽³⁸⁾، ومن معززات هذه المعاناة انعدام فرص العمل والخوف من المشاركة السياسية الناتجة عن الأعراف والتقاليد المتبعة في المجتمع، بالإضافة الى ضعف التنسيق والالتزام الجماعي والفهم المشترك بين المعلمين والطلاب والجهات الحكومية⁽³⁹⁾، إن افتقار اهتمام ومشاركة الشباب بالحياة السياسية والمدنية أصبح أكثر وضوحاً بالإضافة الى تراكم الإحباط والسخرية تجاه الإجراءات السياسية والسياسيين على مدى الأعوام كان له اثر سلبي على مشاركتهم السياسية.

يوثر التعليم الذي يتلقاه الشباب سواء في المدارس والجامعات في نشأتهم فالتعليم دور أساسي في بما يخص التطرق الى الشؤون الأخلاقية والمدنية والاجتماعية والسياسية، كما يلعب التعليم دور مهم بخوض نقاشات متعلقة بمسائل جدلية وتحفيز التفكير الناقد او حتى بتشجيع الشباب برفع سقف اهتماماتهم ومعرفتهم السياسية⁽⁴⁰⁾، ولكن في الأردن تفتقر المناهج التعليمية لبرامج مخصصة لبناء القدرات وهذا تحدي اخر امام مشاركة الشباب سياسياً⁽⁴¹⁾.

فشلت الحكومة والجهات المانحة بالتخطيط لما يأتي بعد عملية التثقيف المدني كإيجاد برامج تعنى بالبناء الحقيقي لقدرات الشباب فنرى مراكز الشباب الموجودة في المدن خارج العاصمة عمان تفتقر الى الإمكانيات والمواد اللازمة⁽⁴²⁾، وهنا يمكن تبني أحد الحلول المتبعة إقليمياً وتوجيهها لتنفيذ برامج تشجع مشاركة الشباب بطريقة فعالة داخلياً، ففي تونس نُفذ برنامج « دعم الانتخابات الديمقراطية » المنفذ من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يهدف لرفع وعي الشباب بما يتعلق بالعملية الانتخابية من خلال أدوات مبتكرة كالأغاني والألعاب وغيرها من الحملات الإبداعية، واثبت البرنامج نجاحه بوصول نسبة

(38) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2018). إشراك الشباب وتمكينهم في الأردن والمغرب وتونس. الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - برنامج الحكومة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: <https://is.gd/B003xn> ، ص. 25.

(39) المرجع السابق ، ص. 26.

(40) باريت م. (2017) ، المشاركة المدنية والسياسية للشباب والمواطنة العالمية: <https://is.gd/LPcFC6>.

(41) ميلتون إدواردز ، ب. (2018). الشباب المهمش: نحو أردن جامع. معهد بروكينغز: <https://is.gd/ARZQtr>.

(42) June-2018_Beverly-Jordan_English-Web.pdf/06/https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018 ، ص 5.

مشاركة الشباب في الانتخابات الى ما يزيد عن 76%⁽⁴³⁾، كما أثبتت الحملة التركبية « حملة شباب في البرلمان الان» التي تم أنشائها عام 2006 وبهدف تخفيض السن القانوني للترشح بالانتخابات الوطنية، نجاحها من خلال التقليل الفعلي للسن القانوني للترشح من 30 الى 25⁽⁴⁴⁾، ويكمن جوهر الموضوع باعتبار الشباب محرك أساسي للتغيير وعلى ضوءه لابد من اشراك الشباب في الحياة السياسية⁽⁴⁵⁾.

ثانياً: الإطار الاقتصادي

يشكل التحدي الاقتصادي أحد أهم المعوقات التي تعيق مشاركة الشباب الاردني في الانتخابات البرلمانية تصويتاً وترشحاً، خصوصاً وأن سقف الحملات الانتخابية الذي تم تحديده بتعليمات⁽⁴⁶⁾ من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب يعطي مساحة كبيرة للمترشحين ذوي النفوذ الاقتصادي من ممارسة حملات أكثر تأثيراً من تلك الحملات الممكن أن ينفذها الشباب المعروف عنهم ضعف قوتهم الاقتصادية مقارنة بالمترشحين الأكبر سناً، ويتضمن الإطار الاقتصادي معوقات أخرى مثل:

1. انعدام الأمان الوظيفي النسبي، وانحسار المنافع التي يحصل عليها الشباب الأردني من القطاع الخاص، وهذا يعدّ سبباً أساسياً في عدم قدرة الشباب مقارعة المترشحين الأكبر سناً وذوي النفوذ الاقتصادي خصوصاً إذا ما تحدثنا عن مستوى دخل يمكن وصفه بالضعيف، ولا يمكن للمترشح الشاب أن ينفذ حملته انتخابية ذات تأثير عالٍ كما ينفذها صاحب المال.
2. ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير بين فئة الشباب الأردني⁽⁴⁷⁾، وهذا من شأنه أن يوجه ميول الشباب نحو البحث عن فرص عمل وابتعادهم عن المشاركة في العملية الانتخابية لضمان قدرتهم على تأمين مستقبل أفضل يمكن له أن يحقق به طموحاته، وبالتالي تصبح المشاركة السياسية بشكل عام والانتخابية بشكل خاص ضمن الأولويات المتدنية بالنسبة للشباب.

(43) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015). تعزيز المشاركة السياسية للشباب طوال الدورة الانتخابية. المشاركة السياسية للشباب: <https://is.gd/vh7pr6> ، ص. 53.

(44) جوستن ، س. (2011) ، يلعب الشباب أدوارًا جديدة في الانتخابات التركية ، نيويورك تايمز: <https://is.gd/cxKxol>.

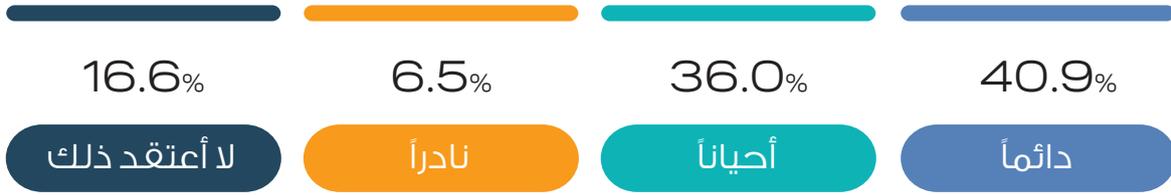
(45) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015). تعزيز المشاركة السياسية للشباب طوال الدورة الانتخابية. المشاركة السياسية للشباب: <https://is.gd/vh7pr6> ، ص. 8.

(46) التعليمات التنفيذية الخاصة بقواعد الحملات الانتخابية: <https://ibit.ly/1oLM>

(47) مؤسسة (RAND): دراسة الشباب في الأردن الانتقال من التعليم الى التوظيف متاح على الرابط : <https://tinyurl.com/y9y5e2ot>

3. عدم استقلاليتهم المالية عن عائلاتهم وتبعيتهم المالية لعائلاتهم مما يؤثر على سلوكهم التصويتي، وعلى حريتهم في التصويت، أو في دعم المترشحين الذين يشعرون بأنهم الاقرب لتمثيلهم بشكل أفضل، حيث بينت نتائج الدراسة التي أجراها راصد حول توجهات الشباب أن 40,9% من الشباب يرون أن في استقلالهم المالي تحراً في توجهاتهم التصويتية، وهذا يدل على الدور الكبير الذي يلعبه مستوى الانفاق خلال مرحلة الحملات الانتخابية والذي لم يتم ضبطه بشكل كامل خلال الانتخابات الأخيرة، وبين الرسم المرفق مدى تأثير استقلالية الشباب المالية على سلوكهم التصويتي في الانتخابات.

تأثير استقلالية الشباب المالية على سلوكهم التصويتي في الانتخابات



ينتج عن عدم توفر الموارد المالية اللازمة لدى الشباب للمشاركة في الانتخابات البرلمانية، عدم مقدرتهم على تحمل الأعباء والتكاليف المالية لإدارة الحملات الانتخابية، كما أن الشباب يفتقدون لمن يقدم لهم الدعم المالي أو يتبنى حملاتهم الانتخابية، وعلى سبيل المثال لا الحصر أن بعض الأحزاب تبنت حملات الشباب الانتخابية، ولكنها لم تكن بالمستوى المطلوب، وبالتالي فإن عدم توافر الموارد المالية يؤثر على مشاركة الشباب في العملية الانتخابية.

ثالثاً: الإطار الاجتماعي

- البعد العشائري

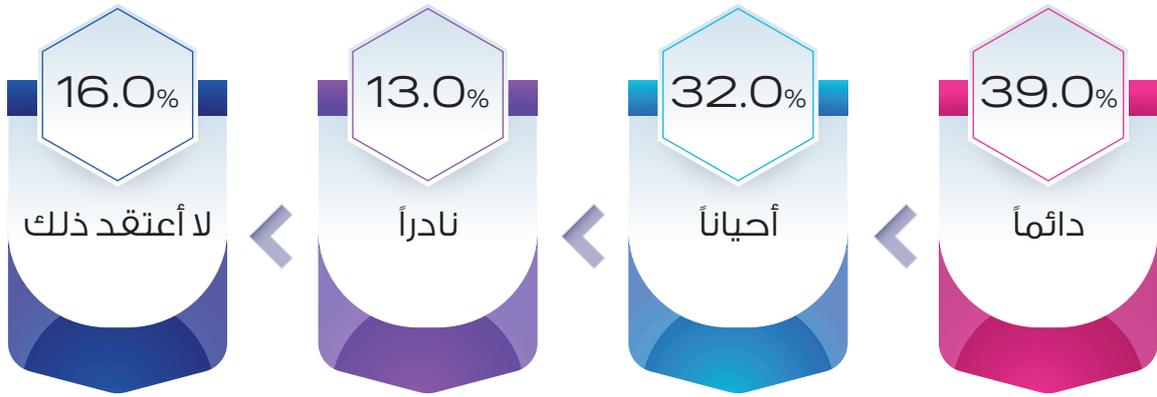
لابد من الإشارة إلى الدور الذي تلعبه العشائر عند الحديث عن التحديات التي يواجهها الشباب فالنفوذ التي تملكها العشائر معززة بكون المجتمع الأردني مجتمع محافظ قائم على أسس العلاقات الاجتماعية الذكورية والقرباة والعشائرية والجماعات الدينية والعرقية⁽⁴⁸⁾، وينتج عن ذلك خاصة مع غياب الأحزاب السياسية والمؤسسات المدنية على مدى السنين تمكين دور المؤسسات الاجتماعية المتمثلة بالعشائر سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً في المجتمعات الأردنية، وهنا يكمن أهمية دور العشائرية وخاصة أن المرشحين يترشحون على نحو فردي يعتمدون بالأساس على عشائرتهم، حتى أن بعض المرشحين الذين ينتمون إلى أحزاب سياسية لا يعلنون عن توجهاتهم الحزبية عند ترشحهم للانتخابات خوفاً من عدم حصولهم على دعم عشائرتهم.

ومن أحد التقاليد والظواهر لدى العديد من العشائر في مختلف أنحاء المملكة خوض انتخابات داخلية سابقة للانتخابات الرسمية (الجماعات العشائرية) لاختيار مرشح واحد ليمثلهم في الانتخابات البرلمانية، ويعزم العديد من المترشحين خلال الفترة التي تسبق الانتخابات على اتخاذ العديد من الإجراءات وبذل الجهود في سبيل كسب الأصوات في الانتخابات البرلمانية، فيزيد المرشحين للانتخابات من ظهورهم العلني ويعملوا على تقوية علاقاتهم مع الأفراد وينشروا أجنداتهم وبرامجهم (إن وجدت) بالإضافة إلى مشاركتهم بفعاليات مجتمعية مختلفة، تختلف الحملات الدعائية في الأردن من مكان لآخر ويعتمد ذلك على ثقافة الناخبين ومواقفهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية إلا أن هنالك اجماع كبير على محدودية الحملات الدعائية بالتأثير على سلوكيات واختيارات الأفراد بخصوص الأدلاء بأصواتهم فعلى الأرجح أن يكون المرشح الفائز هو أحد كبار العشيرة أو شخص ذو نفوذ مالي أو من له تجارب سابقة في مناصب قيادية سواء سياسياً أو في الجيش أو شخص من عائلة لها نفوذ كبيرة كابن أو أحد أقارب شيخ عشيرة ما، وهذا يعدّ تحدي حقيقي أمام الشباب في مشاركتهم السياسية وبالأخص نظراً لاحتواء البرلمان على أعضاء بشكل فردي، وليس من ضمن حزب سياسي قوي أو جماعة ما.

(48) العزام ، أ. (2008). المشاركة السياسية في الأردن: أثر الولاءات الحزبية والعشائرية منذ عام 1989. أطروحات دورهام ، جامعة دورهام: <http://etheses.dur.ac.uk/2183/> ، ص. 45.

وضمن الدراسة التي أجراها راصد حول توجهات الشباب تظهر النتائج مدى التأثير الكبير للانتماء العشائري على مشاركة الشباب في الانتخابات البرلمانية 2020، حيث يرى 39% من المستجيبين للدراسة انه دائماً ما يؤثر الانتماء العشائري سلباً على الشباب في الانتخابات البرلمانية، فيما يرى 13% انه نادراً ما يكون للانتماء العشائري أثر سلبي على الشباب الاردني في الانتخابات البرلمانية 2020.

تأثير الإنتماء العشائري على الشباب في الانتخابات



- البعد الديني

تأثير العامل الديني وانعكاساته على التكوين الفكري، والسياسي للشباب الأردني ومدى استجابتهم لفكرة المشاركة في الحياة السياسية ككل، ومدى تأثيره على السلوك التصويتي في الانتخابات البرلمانية، إذ يساهم ذلك في تحديد مدى مشاركة الشباب في الانتخابات من عدمها وكيفية توجيه السلوك التصويتي، وغالباً ما يكون السلوك التصويتي للشباب الذين لديهم توجهات أيديولوجية دينية نحو كبار السن خصوصاً أن مرشحي تلك الأيديولوجيات يمكن أن يكونوا ذوي باعٍ طويل، وهذا يقتضي أن يكونوا كباراً في السن مما يؤثر على فرص الشباب في الحصول على مقاعد في البرلمان.

وحسب الدراسة التي أجراها راصد فإنه قد ينجذب الشباب في بعض الأحيان الى اتجاهات المرشحين الذين يطرحون شعارات دينية، مما يشعر باقي المرشحين بعدم المساواة أو أحياناً قد يعزف بعض الشباب عن التصويت بسبب بعض الاعتقادات الدينية بأن المرشحين لا يمثلون توجهاتهم الدينية كما يبين الرسم الآتي:

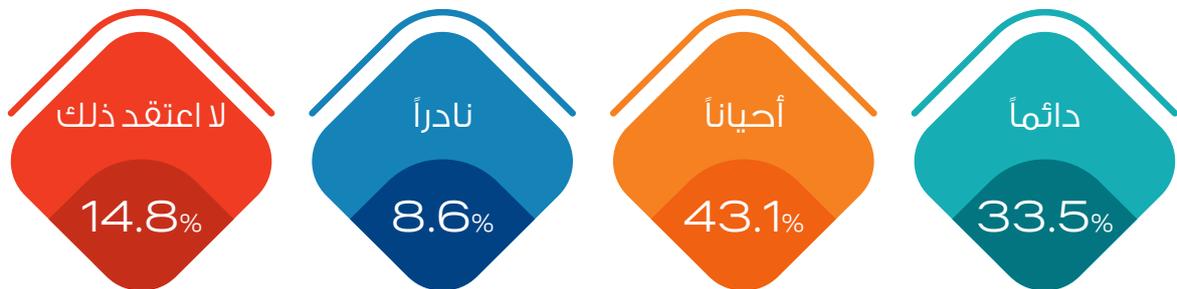
تأثير استخدام الشعارات الدينية للقوائم المترشحة على الشباب للتصويت لصالحها في الانتخابات



- البعد الأسري

يخضع العديد من الشباب لتوجهات وآراء آبائهم عند الانتخابات وهذا يُستمد من البعد العشائري الذي تحدثنا عنه سابقاً، ويؤثر ذلك على مدى استقلالية آراء وتوجهات بعض الشباب، خصوصاً إذا لم ينسجم رأي الشاب مع رأي والده فإن ذلك يمكن أن ينعكس على مستوى المشاركة من عدمها، خصوصاً إذا ما رأينا أن 33.5% من الشباب الأردني يأخذون دائماً برأي آبائهم عند التصويت كما يبين الشكل الآتي:

تأثر الشباب برأي آبائهم عند التصويت بالانتخابات



التوصيات

بالاعتماد على دراسات ومراقبات سابقة لانتخابات المجلس التاسع عشر التي عقدت عام 2020 يقدم مركز الحياة راصد التوصيات التالية للجهات المعنية من صناعات قرار وجهات حكومية ووزارات معنية لمعالجة قضية ضعف المشاركة السياسية للشباب.

يرجى التعامل مع التوصيات التالية كأدوات يمكن للجهات المعنية استخدامها لضمان تمكين الشباب وتعزيزهم من خلال مشاركتهم الفعالة بالمبادرات المجتمعية والحياة السياسية ولا يجب النظر اليها كحلول يمكن توظيفها لحل جميع المشاكل المختلفة:

1. يجب تخفيض السن القانوني للترشح للانتخابات البرلمانية لضمان اشراك أكبر عدد ممكن من الشباب. يعتبر السن القانوني للترشح للانتخابات البرلمانية كما ذكر سابقا غير ممثل للشباب الأردني ومن هذا المنطلق على الحكومة والجهات التشريعية تعديل المادة 70 من الدستور الأردني لتخفيض السن القانوني للترشح ليصبح 25 بدلا من 30 مع العلم حتى لو حدث هذا التعديل لا يمكن اعتباره تمثيلا كاملا نظرا لعدم شمله لمن تتراوح أعمارهم بين 18-24 الا انه خطوة قوية وكبيرة نحو ضمان تمثيل اشمل للشباب مما هو الحال عليه الان.
2. يجب تعديل قانون الأحزاب السياسية المعمول به لضمان اشراك الشباب والسيدات في المناصب القيادية ضمن الأحزاب.
3. يجب تشجيع الشباب على المشاركة المدنية والسياسية ضمن مناهج المدارس والجامعات مع ان نسبة التعليم لدى الشباب مرتفعة بالأردن الا ان مناهج المدارس والجامعات غير داعمة للانخراط والمشاركة المدنية وهنا يمكن دور وزارة التعليم بتبني منهجية ملائمة تدرس في المدارس والجامعات لتأسيس قواعد ومبادرات تروج للمشاركة المدنية والتحليل الناقد والوعي السياسي⁽⁴⁹⁾. كما يطلب من الوزارات المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني العمل يدأ بيد لتدريب ودعم المعلمين والمعلمات للترويج عن المشاركة المدنية بين الشباب منذ صغرهم⁽⁵⁰⁾، والانشطة التدريبية والتوعوية كالتي

(49) راصد: توجهات الشباب الاردني نحو المشاركة في الانتخابات القادمة (2020).

(50) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2018). إشراك الشباب وتمكينهم في الأردن والمغرب وتونس. الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - برنامج الحوكمة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: <https://is.gd/B003xn>، ص. 13.

حصلت في مادبا عام 2017 المتمثلة بالانتخابات التجريبية بمشاركة 23 شابا وشابة ابرزت نجاحها ويمكن الاستفادة من هذه النتيجة بتطوير هذه الفكرة⁽⁵¹⁾.

4. يجب تطوير عملية إدارة الانتخابات لضمان مستوى أعلى من الشفافية والرقابة والعدالة وهذا من شأنه رفع ثقة الشباب بالعملية الانتخابية من خلال تجنب حالات استخدام المال الفاسد وشراء الأصوات فيجب تطوير قانون الانتخاب بما يتلاءم مع طموحات الشباب. كما يجب تعزيز الرقابة على الانتخابات لضمان نزاهة الانتخابات وتعزيز ثقة الشباب⁽⁵²⁾. يمكن تطبيق هذا من خلال استخدام وسائل رادعة وواضحة امام كل من يرتكب هكذا جرم بالإضافة الى تمتين نظام مراقبة الانتهاكات الانتخابية وضمان توثيق المخالفات بالصورة المثلى لعرضها امام الهيئة القانونية.
5. تعزيز وتطوير العمل الحزبي في الجامعات، لا بد من توافر إرادة سياسية تتيح للشباب الأردني الانخراط في الأحزاب السياسية دون وضع أية قيود لاحقة، كما لا بد من تطوير العمل الحزبي داخل الجامعات لتكون منابر يمكن الاستناد عليها في صناعه قيادات شبابية سياسية.
6. إلغاء شرط الاستقالة لمن ينوي الترشح، إن إلغاء شرط الاستقالة يساهم في زيادة نسبة مشاركة الشباب خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الخوف المتولد لدى الشباب من فقدان وظائفهم والعمل على إيجاد بدائل حقيقية للحد من استغلال المنصب أو الوظيفة.
7. إيجاد إرادة سياسية للحد من ظاهرة شراء الأصوات و إيجاد ضوابط وآليات تحد من المال الفاسد مما يساهم في تعزيز فرص الشباب بالوصول إلى البرلمان ويساعد على تعزيز ثقة الشباب في العملية الانتخابية.
8. انسجام البرامج مع التحديات، لا بد من إعادة النظر في البرامج الشبابية والمنظومة التعليمية بحيث تساهم في بناء قدرات الشباب بما يتعلق بالعملية الانتخابية وتعزيز اهتمامهم في العمل السياسي، وأن تكون البرامج المنفذة منسجمة مع التحديات وقادرة على الحد منها بشكل كبير.

(51) المرجع السابق، ص. 27.

(52) المرجع السابق.

تحدي وصول المرأة الأردنية للبرلمان

الملخص التنفيذي

في طريق وصول المرأة الأردنية للبرلمان تواجهها العديد من التحديات والمعوقات التي تحد من مشاركتها الفاعلة في الحياة السياسية الأردنية بشكل عام، وفي عملية التمكين السياسي للمرأة من خلال مشاركتها في الانتخابات المختلفة، وتلقي الورقة الضوء على تاريخ مشاركة المرأة في المجالس النيابية المختلفة من حيث عدد المقاعد التي تحصلت عليها النساء الاردنيات، وكذلك نظام الكوتا التي تم من خلالها تخصيص حصص للنساء في البرلمان، وتظهر الورقة التحديات والصعوبات التي تعيق مشاركة المرأة السياسية في الانتخابات بدايةً من الاطار القانوني والسياسي، والاطار الاجتماعي المتمثل بالطبيعة الثقافية للمجتمع الأردني، وكذلك تناول الورقة الاطار الاقتصادي المتعلق بمدى الاستقلالية المالية للمرأة الاردنية واثرها على مشاركة المرأة بالانتخابات و الحصول على مقاعد في البرلمان.

وعلى الرغم من وجود العديد من المحددات والمعوقات التي تحد من وصول المرأة الأردنية للبرلمان، تقدم الورقة مجموعة من البدائل والحلول التي اذا ما تم تبنيها ستساهم في تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات، وبالتالي ضمان وصولها الى البرلمان، ومن أهمها تطوير النظام الانتخابي بما يضمن الوصول الحقيقي للمرأة للبرلمان، ودعم وتعزيز الاستقلال المالي للمرأة، ومكافحة التنمر الالكتروني الذي تواجهه، والعمل على تنمية وبناء قدرات المرأة الأردنية بما يحقق توفير بيئة ملائمة تمكن المرأة الأردنية من الوصول للتمكين السياسي الحقيقي.

مقدمة

تأتي هذه الورقة في إطار إيجاد حلول ملائمة للتحديات والصعوبات المرتبطة بوصول المرأة الأردنية للبرلمان، من خلال تحليل المعوقات التي تحد من إمكانية وصول المرأة الأردنية للبرلمان، وذلك باعتماد الورقة في منهجية عملها على البحث المكتبي والاعتماد على مجموعة الدراسات التي يصدرها مركز الحياة-راصد، وتستعرض الورقة العديد من التحديات والمعوقات التي تحد من مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية ووصولها على مقاعد برلمانية، لا سيما إذا ما أخذنا بالاعتبار مخرجات الانتخابات البرلمانية المختلفة ونسب حصول المرأة على مقاعد فيها.

تأتي أهمية الورقة لأنها تقدم بدائل وتوصيات يمكن من خلال تبنيها من قبل المؤسسات الرسمية وصناع القرار وأصحاب الشأن المعنيين الاستفادة منها في تعزيز فرص تمثيل المرأة في البرلمان والتي بدورها تساهم في التغلب على التحديات القانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المرأة خلال مشاركتهم في الانتخابات وستتناول الورقة مجموعة تساؤلات تتعلق بالمحددات التي التي تحد من وصول المرأة الأردنية للبرلمان، وما هي البدائل والحلول التي تعزز من مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية.

خلفية

ظلت المرأة الأردنية خارج دائرة المشاركة في الحياة السياسية فعلياً طيلة عهد الإمارة، حيث لم تشارك المرأة في الحياة السياسية خلال تلك المرحلة، وبالتالي حُرمت من حقوقها السياسية عدة عقود، وقد جرت العديد من المطالبات والخطابات لمحاولة التخفيف من استبعاد النساء من السياسة، وشهدت منتصف الخمسينات محاولات مهمة لتغيير قانون الانتخاب من أجل السماح للمرأة بالمشاركة السياسية، وحدث تحوّل مهم حينها عندما قرر البرلمان منح المرأة الحاصلة على التعليم الابتدائي الحق بالتصويت فقط دون الترشح، لكن بعد أن تم حل البرلمان وإقالة حكومة سليمان النابلسي، أُلغيت جميع القرارات التي اتخذها هذا البرلمان ومن ضمنها قرار منح المرأة الحق بالتصويت.

وبعد مطالبات عديدة حصلت المرأة على الحق في الترشح للمجالس النيابية وانتخابها لأول مرة في عام 1974، بموجب قانون الانتخاب المعدل رقم 8 لسنة 1974 لقانون الانتخاب رقم 24 لسنة 1960، فقد نصت المادة (2) من القانون على ما يلي: «يعدل تعريف كلمة (أردني) الواردة في الفقرة (أ) من المادة (2) من القانون الأصلي بشطب كلمة (ذكر) الواردة فيه والاستعاضة عنها بعبارة (ذكرًا كان أم انثى).

وبعد صدور هذا القانون كانت أول مشاركة للمرأة في المجالس الرسمية في عام 1978 في ما سمي آنذاك بالمجلس الوطني الاستشاري، وهو مجلس تم تشكيله بالتعيين في الأعوام (1978-1984) لسد الفراغ الدستوري في فترة تجميد الحياة البرلمانية، وشهد المجلس ثلاث دورات مدة كل منها سنتين، ولم يكن له أي صلاحيات لها علاقة بالتشريع، ولم يحق له أن يستجوب الحكومة بل أن يسأله فقط، حينها عين الملك ثلاث نساء من أصل 60 مقعدًا وهن: إنعام المفتي، ووداد بولص، ونائلة الرشدان.

أما التحول الفعلي في الحياة السياسية والبرلمانية فكان مع انتخابات 1989، فقد شاركت المرأة الأردنية لأول مرة كناخبة ومرشحة، لكنها لم تحصل على أي مقعد في مجلس النواب عام 1989، في حين فازت مرشحة واحدة بعضوية مجلس النواب في العام 1993 هي توجان فيصل وكانت المرة الأولى في تاريخ البلاد التي تفوز فيها امرأة بمقعد بالبرلمان، ليعود الرقم إلى الصفر في عام 1997، وفي العام 2003، تم تعديل قانون الانتخابات لسنة 2001 بموجب قانون مؤقت لإدخال نظام الكوتا النسائية، وتم بعد ذلك تم

تخصيص (6) مقاعد للنساء (من أصل 110) في البرلمان من خلال نظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها وتعديلاته رقم 42 لسنة 2001، واعتبار (المملكة) دائرة واحدة في الانتخابات النسوية بحيث يتم اختيار أعلى (6) نساء حاصلات على أعلى نسب من الأصوات على مستوى المملكة.⁽⁵³⁾

عزز نظام الكوتا مشاركة المرأة في الحياة السياسية، فقد بلغ عددهن في مجلس النواب الخامس عشر سبع نساء نتيجة فوز النائب فلك الجمعاني خارج نظام الكوتا. أما في المجلس السادس عشر فبلغ حضور النساء 12 مقعداً، في حين حصدت النساء في المجلس السابع عشر 18 مقعداً منها ثلاثة بصورة تنافسية و15 مقعداً بالكوتا من أصل 150 مقعداً، لتصل النسبة إلى 12%.

أما في قانون الانتخاب رقم (6) لسنة 2016 والذي جرت على أساسه انتخابات المجلس الثامن عشر، فقد أشارت الفقرة (أ) من المادة التاسعة من القانون على أنه: «يتم الترشح لملاء المقاعد النيابية المخصصة للدائرة الانتخابية بطريق القائمة النسبية المفتوحة»؛ حيث تضم القائمة عدداً من المرشحين لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية. وأشار البند الثاني من الفقرة (د) من نفس المادة إلى أن على المرشحات عن المقاعد المخصصة للنساء الترشح ضمن قوائم، كما أنه لا يتم احتساب المرشحة وفقاً لذلك من ضمن الحد الأعلى للمرشحين في القائمة، وبناءً عليه حصدت النساء 20 مقعداً من أصل 130 مقعداً توزعت مقاعد النساء على 15 امرأة حصلن على مقاعدهن عن طريق الكوتا المنصوص عليها بقانون الانتخاب وحصلت 5 نساء على مقاعدهن بالتنافس لتصل نسبة النساء في البرلمان الثامن عشر إلى 15.3% من مجموع أعضاء المجلس النيابي الثامن عشر.

(53) نصت المادة (3/أ) من نظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها وتعديلاته رقم 42 لسنة 2001 على أنه «يضاف إلى مجموع عدد المقاعد النيابية المخصصة للدوائر الانتخابية الميمنة في المادة (2) من النظام الاصلي ستة مقاعد تخصص لأشغالها من المرشحات في مختلف الدوائر الانتخابية في المملكة الفائزات بهذه المقاعد وفقاً لأحكام الفقرة (ج) من المادة (45) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (34) لسنة 2001». وجاء في المادة (45) من قانون الانتخاب رقم 34 لسنة 2001 بعد الانتهاء من عملية فرز الأصوات وإعلان النتائج النهائية للانتخابات في جميع الدوائر الانتخابية ورفعها إلى الوزير من قبل اللجان المركزية للانتخابات وفقاً لأحكام المادة (44) من هذا القانون، يحيل الوزير إلى اللجنة الخاصة المحاضر المتعلقة بتلك النتائج لمراجعتها وتدقيق عدد الأصوات التي نالتها المرشحات اللواتي لم يفزن بأي من المقاعد النيابية المخصصة للدوائر الانتخابية. وتحدد اللجنة الخاصة أسماء الفائزات بالمقاعد الإضافية المخصصة للنساء على أساس نسبة عدد الأصوات التي نالتها كل مرشحة من مجموع أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية التي ترشحت فيها، وبالمقارنة بين هذه النسب تعتبر فائزة بهذه المقاعد المرشحات اللواتي حصلن على أعلى النسب في جميع الدوائر الانتخابية دون النظر إلى كون الفائزة (مسلمة أو مسيحية أو شركسية أو شيشانية) أو كونها من دوائر البدو الانتخابية المغلقة.:

وعلى نفس قانون الانتخاب رقم (6) لسنة 2016 تم اجراء انتخابات المجلس التاسع عشر 2020، وبناءً على نتائجها فقد تحصلت النساء على 15 مقعداً عن طريق نظام الكوتا المنصوص عليه في قانون الانتخاب، وعند المقارنة مع نتائج انتخابات البرلمان 2016 نجد انه لم تحصل أي امرأة على مقعد من خلال التنافس، ووصلت نسبة المقاعد التي حصلت عليها النساء %11.5 من مجموع مقاعد البرلمان التاسع عشر⁽⁵⁴⁾.

وعند الحديث عن المرأة الاردنية ومشاركتها في الانتخابات النيابية لا بد من الرجوع الى النص الدستوري الداعم أو الذي يوضح ماهية مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية، حيث نص الدستور الأردني في المادة 6-1 ان الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين، كما نصت المادة 22-1 أن لكل أردني حق في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة بالقوانين أو الأنظمة، وأن التعيين للوظائف العامة من دائمة ومؤقتة في الدولة والإدارات الملحقه بها والبلديات يكون على أساس الكفاءات والمؤهلات.

الكوتا النسائية⁽⁵⁵⁾: جاءت الكوتا كنظام يدعم إلى حدٍ ما مشاركة المرأة في الانتخابات، والكوتا مصطلح لاتيني الأصل يقصد به نصيب أو حصة، ارتبط هذا المصطلح تاريخياً بما يسمى بـ«التمييز الإيجابي»، والذي أطلق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة تعويض الجماعات المحرومة (الأقلية السوداء) في ستينيات القرن الماضي، حيث تم تطبيق نظام حصص نسبية «كوتا»، ألزمت بموجبه المؤسسات التعليمية بتخصيص نسبة معينة من الطلاب المقبولين فيها للأقليات الأثنية (السوداء)، كما انتشر في بلدان أخرى كانت تشعر فيها الأقليات بأنها محرومة. وتوصف الكوتا على صعيد القانون الدولي بأنها تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة. ولا تعتبر مثل هذه التدابير إجراءات تمييزية.⁽⁵⁶⁾

(54) راصد، التقرير النهائي لمراقبة مخرجات الانتخابات البرلمانية 2020، t.ly/2Vee

(55) قانون الانتخاب والكوتا، موقع جفرا نيوز، بدون تاريخ. متوفر على الانترنت من خلال الرابط التالي: <http://www.jfranews.com.jo/article.php?id=24692> [last visited 13 April 2020]

(56) انظر على سبيل المثال المادة 4 من اتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة.

وهنا نستعرض نموذج الأردن حيث تدرج نظام الكوتا النسائية في الأردن كما يلي:

انتخابات مجلس النواب 14 – تخصيص كوتا للنساء لأول مرة

بموجب قانون الانتخاب رقم (34) لعام 2001 والذي عدل عام 2003 ، تم تخصيص كوتا للنساء بلغت ستة مقاعد من إجمالي 110 مقاعد أي ما نسبته (5.5%).

انتخابات مجلس النواب 16 عام 2010 صدر قانون الانتخاب لمجلس النواب حيث أبقى على الصوت الواحد مع زيادة عدد مقاعد البرلمان من (110) الى (120) مقعداً وزيادة المقاعد المخصصة للكوتا من ستة مقاعد الى 12 مقعداً.

زيادة عدد المقاعد المخصصة للكوتا النسائية من (12) الى (15) مقعداً بموجب قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لعام 2012 والقانون المعدل له رقم (28) لعام 2012 ، كما تم استحداث (27) مقعداً للقوائم الوطنية و(108) للدوائر المحلية ليصبح العدد الإجمالي لمقاعد مجلس النواب (150) مقعداً. انتخابات مجلس النواب 18 عام 2016 صدر قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم 6 لعام 2016 وبموجبه فقد تم تخفيض عدد مقاعد المجلس الى (130) مقعداً خصص منها (15) مقعداً للكوتا النسائية بواقع (11.5%) من المقاعد الإجمالية.

وبناءً على هذا لا بد من العودة الى تاريخ مشاركة المرأة في الانتخابات وحق الترشح والانتخاب حيث أن النساء الأردنيات حصدن خلال الفترة 1974 – 2016 فقط 65 مقعداً من أصل 780 مقعداً في مجلس النواب الأردني (الحادي عشر حتى الثامن عشر) ونسبة بلغت 8.3%. ويوضح الجدول التالي بالتفصيل مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية:

السنة	عدد المرشحات	عدد الفائزات	المجلس	نسبة التمثيل النسائي
1974	حصلت النساء الأردنيات على حق الانتخاب والترشح		10	
1984	شاركت النساء بالانتخابات التكميلية كناخبات وذلك لعدم ترشح أي امرأة		11	
1993	3 مرشحات من 534	80/1 مقعد	12	1.25%
1993	انتخابات مجلس النواب 12 عام 1993 المرأة الأردنية الأولى تدخل مجلس النواب			
1997	17 مرشحة من 561	80/0 مقعد	13	0%
2003	54 مرشحة من 819	6 كوتا نسائية 110/6 مقعد	14	5.45%
2007	199 مرشحة من 885	6 كوتا نسائية 1 تنافس 110/7 مقعد	15	6.36%
2010	134 مرشحة من 763	12 كوتا نسائية 1 تنافس 120/13 مقعد	16	10.8%
2013	208 مرشحة من 1528	15 كوتا نسائية 3 تنافس 150/18 مقعد	17	12%
2016	257 مرشحة من أصل 1252	15 كوتا نسائية 5 تنافس 130/20 مقعد	18	15.3%
2020	360 مرشحة من أصل 1674	15 كوتا نسائية	19	11.5%

التحديات التي تواجه المرأة الأردنية في الوصول للبرلمان

تشكل المرأة الأردنية ما يقارب 51% من المجتمع الأردني، وقد ساهمت المرأة الأردنية من خلال أعمالها ومهامها في تطوير مختلف المجالات الحيوية في المجتمع الأردني، وانخرطت المرأة في مختلف القطاعات ولعبت مختلف الأدوار، وعلى رأسها الدور السياسي، وقد نجحت المرأة الأردنية في إثبات نفسها في المعترك السياسي بمختلف فئاته وأشكاله سواءً كانت من خلال المجالس المنتخبة على المستوى المحلي كالمجالس ومجالس المحافظات، أو على صعيد المجالس المنتخبة على المستوى الوطني مثل المجلس النواب، كما أثبتت تواجدها وقدرتها على الوصول للمواقع القيادية سواءً في السلطة التنفيذية أو بالسلطة القضائية.

تمثل النساء ما نسبته 53% من مجموع الناخبين لانتخابات مجلس النواب الأردني التاسع عشر 2020 والبالغ (4,647,835) وبواقع (2,447,379)⁽⁵⁷⁾ امرأة، وبلغت نسبة النساء المقترعات 46% من المجموع الكلي لعدد المقترعين البالغ (1,387,711) وبواقع (638,081)⁽⁵⁸⁾ امرأة، وفي الانتخابات البرلمانية 2016 بلغت نسبة النساء 53% من مجموع الناخبين البالغ (413,014) وبواقع (218,857) امرأة، وبلغت نسبة النساء المقترعات 48% من المجموع الكلي لعدد المقترعين البالغ (149,240) بواقع (71,671) امرأة، وفي الانتخابات البرلمانية 2013 بلغت نسبة النساء 51% من مجموع الناخبين البالغ (227,218) وبواقع (117,886) امرأة، وبلغت نسبة النساء المقترعات 49% من المجموع الكلي لعدد المقترعين والبالغ (128,804) بواقع (63,051) امرأة.

إلا أنه ورغم كافة النجاحات التي حققتها المرأة على مختلف الأصعدة فإنه ما زال يجابهها العديد من التحديات والمعوقات التي تحول دون وصولها بنسب أكبر إلى مواقع صنع القرار، لا سيما المواقع الانتخابية، ويسجل للمرأة الأردنية أنها أثبتت قدرتها على الخروج من بوتقة الكوتا ووصولها إلى مجلس النواب على وجه الخصوص بدون الكوتا، وبدأ ذلك منذ عام 1993 بوصول امرأة واحدة بدون كوتا، وانتهاءً بالمجلس النيابي الثامن عشر حيث حصلت على 5 مقاعد بالتنافس.

(57) الهيئة المستقلة للانتخاب متاح على الرابط: <https://tinyurl.com/y7v5cytv>

(58) المصدر السابق.

إن وجود المرأة في مواقع قيادية مثل أن تكون عضواً في البرلمان الأردني قد يطلعها على العديد من التحديات التي تلمسها سواء من ترشحها للانتخابات النيابية أو من خلال عملها داخل البرلمان وتواجدها في مناصب المكتب الدائم أو داخل اللجان الدائمة أو الكتل النيابية وكذلك التواصل مع القواعد الانتخابية بشكل عام، كما أنها تلمس هذه التحديات بنفسها بصفة موقعها كعضو في البرلمان، ويمكن تقسيم التحديات التي تواجه المرأة في طريق وصولها للبرلمان على النحو التالي:

أولاً: التحديات القانونية والسياسية:

- الوعي السياسي

يظهر هذا التحدي في حاجة المرأة الأردنية لمزيد من التوعية السياسية من خلال العمل المشترك بين مختلف المؤسسات المجتمعية والرسمية، وأن تعزيز مساهمة المرأة يندرج بطبيعة الحال ضمن مسؤولية الدولة والحكومة والسلطة التشريعية، إضافة إلى الأحزاب والمنظمات النقابية والهيئات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني، وكافة القوى الديمقراطية المؤمنة بضرورة الارتقاء بأدوار ووظائف المرأة، وتوسيع مجال مساهمتها في الحياة السياسية بمفهومها العام والشامل⁽⁵⁹⁾، فإن قضية تمكين المرأة سياسياً وتعزيز مشاركتها الفعالة في العمل السياسي ما زالت منقوصة بشكل ملحوظ، ولم تحظ باهتمام كبير على أجندة الأحزاب السياسية، أو المؤسسات الحكومية في مختلف أنحاء العالم، بسبب الواقع الاجتماعي السائد، ورسوخ النظرة الدونية للمرأة، وتظهر مشاركة المرأة في الحياة السياسية كضرورة وطنية كونها تمثل نصف المجتمع، وتشارك الرجل في مهمات الحياة، لذا تعد مشاركتها السياسية أحد أهم مظاهر الديمقراطية⁽⁶⁰⁾، إن الغياب في المشاركة السياسية للمرأة الأردنية لا يعود إلى عقبات قانونية فقط⁽⁶¹⁾، وإنما إلى عقبات بنائية وثقافية تمنع تحقيق المساواة بين الرجال والنساء إذ تعاني المرأة الأردنية من تدني مستوى وعيها بأهمية المشاركة في الانتخابات.

(59) محمد المقداد، المرأة والمشاركة السياسية في الأردن، متاح على الرابط : <http://repository.aabu.edu.jo/jspui/> 538/handle/123456789

(60) علاء الرواشدة، المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، 2016، متاح على الرابط : <https://6862/journals.ju.edu.jo/DirasatHum/article/viewFile/7468>

(61) حسين العثمان، معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، متاح على الرابط : <https://women.jo/~women/sites/default/files/SystemAssets/75c8f393-b63f-4f879c27-ea3e29bd9cc6.doc-files/>

- نظام الكوتا

يشكل نظام الكوتا تحدياً من خلال تحديد عدد المقاعد المحددة للكوتا النسائية في قانون الانتخاب والذي قسمها على أساس المحافظات، إذ كان من الأجدد توزيع مقاعد الكوتا على مستوى الدوائر الانتخابية والتي ستساهم بشكل كبير في تعزيز تواجد النساء في مجلس النواب، ويؤدي ضعف مشاركة النساء في الأحزاب السياسية إلى ضعف قدرتهن في الانخراط في العمل السياسي بشكل عام وبلورة الأفكار للاستفادة منها إذا ما امتلكن الرغبة في المشاركة في الانتخابات البرلمانية.

- القدرة على تشكيل القوائم

وناحية أخرى تواجه المرأة الأردنية تحدياً في عملية تشكيل القائمة الانتخابية القائمة، فقد أظهرت دراسة اجراها مركز الحياة راصد حول تجربة النساء المترشحات للانتخابات البرلمانية 2020 أن 30% منهن بادرن لتشكيل القائمة، فيما بلغت نسبة من لم تبادر بتشكيل القائمة (62)%⁷⁰، وتظهر هذه النسب أنه لا يوجد للمرأة دور حقيقي في تشكيل القائمة الانتخابية المترشحة، وجرت العادة بأن يتم تشكيل القائمة من قبل الرجال ومن ثم البحث عن امرأة ليتم إضافتها إلى القائمة، وبالسباق العكسي فإن النساء اللواتي يمتلكن حضور جماهيري وكبير داخل مجتمعاتهن يكون من الصعب عليهن تشكيل قائمة وذلك بسبب تخوف المترشحات الذكور من فوز تلك المترشحة بالمقعد على مستوى التنافس وبالتالي يبقى الرجل خارج دائرة المنافسة.

- الممارسات السابقة للبرلمانيات

تعتبر بعض الممارسات السلبية السابقة لبعض البرلمانيات من حيث ضعف ادائهن و عدم تبنيهن للقضايا التي تهم المرأة تحدياً لأي امرأة تود أن تخوض غمار الانتخابات البرلمانية، وهذا يشكل إرثاً وانطباعاً غير عادل بالنسبة للنساء، كما تساهم تلك الممارسات في إضعاف دعم المرأة في ترشحها للانتخابات ونجاحها، وبينت دراسة اجراها مركز الحياة راصد حول توجهات النساء الاردنيات تجاه الانتخابات البرلمانية 2020 حيث ترى 71.2% من النساء يعتقدن أن أداء البرلمانيات الجيد يساهم في تعزيز التصويت لصالح النساء المترشحات.⁽⁶³⁾

(62) راصد، تجربة النساء المترشحات لمجلس النواب التاسع عشر من منظور النوع الاجتماعي، متاح على الرابط t.ly/l6a3.

(63) راصد، دراسة توجهات النساء الاردنيات للانتخابات البرلمانية القادمة 2020، متاح على الرابط t.ly/xlzi.

ثانياً: التحديات الاجتماعية والثقافية

- المجتمعات الذكورية

تعود أبرز العوائق الاجتماعية والثقافية إلى المعايير الذكورية التي تحدد تصورات معينة حول مشاركة المرأة في المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية، فالمجتمعات الذكورية السائدة في المنطقة العربية تولي عادةً قيمةً أقل لمساهمة المرأة في الحياة العامة مما توليه للرجل، ويؤثر ذلك بشكل واضح على المشاركة السياسية للمرأة بصفة عامة، وبالتالي تنخفض نسبة اهتمامهن بالقضايا السياسية والانتخابات⁽⁶⁴⁾، مما يؤدي لعزوف النساء في غالب الأحيان عن المشاركة الإيجابية في الحياة السياسية والانتخابية واكتفائها بأدوارها التقليدية⁽⁶⁵⁾، وترسيخ ثقافة المجتمع الذكورية التي ترى أن الرجل هو الأقدر على اتخاذ القرارات السياسية العامة أكثر من المرأة، كما أن تلك الثقافة تعزز المساحة الذكورية السياسية على حساب المساحة السياسية المتاحة للمرأة.

- الصور النمطية للنساء

الصورة النمطية المأخوذة عن المرأة ترى بأنها غير قادرة على القيام بمسؤولياتها تجاه القرارات السياسية وإدارة الشؤون العامة والمشاركة في صنع القرار السياسي والتشريعي، وهذه الأدوار حسب الصورة النمطية لا تنسجم مع الأدوار المترسخة مسبقاً في أذهان المجتمع والتي تتمثل في تربية الأطفال وإدارة الشؤون المنزلية، وعدم تقبل الرجال من نفس العائلة لمشاركة المرأة في الحياة العامة بشكل عام والحياة السياسية والانتخابات بشكل خاص، ومثال ذلك عدم تقبل بعض الأزواج لمشاركة زوجاتهم في الانتخابات سواءً بالترشح أو بالانتخاب⁽⁶⁶⁾.

- التفسيرات الدينية

يظهر تأثير العامل الديني في انعكاساته على التكوين الفكري والسياسي للمرأة ومدى استجابتها لفكرة المشاركة في الحياة السياسية ككل، ومدى تأثيره على السلوك التصويتي لها في الانتخابات، ومن جانب آخر

(64) الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، التمثيل السياسي للمرأة في المنطقة العربية، متاح على الرابط: <file:///C:/Users/Lenovo/Downloads/women-political-representation-arab-region-arabic.pdf>

(65) فاطمة بودرهم، المشاركة السياسية للمرأة واتتمكين السياسي للمرأة، متاح على الرابط: <show=full?11987/http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789>

(66) راصد، دراسة نوعية حول نظرة عضوات البلديات إلى التحديات التي تواجه المرأة الأردنية في المجتمع الأردني. متوفر على الرابط التالي: [2018] <http://www.hayatcenter.org/uploads/2018> [last visited 15 May 2020/01/http://www.hayatcenter.org/uploads/2018].

تظهر بعض التفسيرات الدينية والتي تعتبر صوت المرأة عورة ولا يتوجب خروجها من البيت، وبالتالي يتم منعها من المشاركة في الحياة السياسية للمجتمع.

- الإجماعات العشائرية

ومن بعض الممارسات التي تساهم في تعزيز التمييز الجندري في المجتمع وحتى داخل بعض الهيئات والمواقع السياسية، من خلال بروز ظاهرة الاجماع العشائرية وهي ممارسة يتم تطبيقها خلال الانتخابات لاختيار مرشح واحد يمثل العشيرة في الانتخابات البرلمانية، ورغم أننا نؤكد على ضرورة أن يمتلك المرشح أو المرشحة برنامجاً انتخابياً يقدم نفسه على أساسه، إلا أن هذه الممارسة موجودة في مجتمعنا، وتم ملاحظة عدم إشراك النساء في عملية اختيار مرشح (الإجماع) أو مرشح العشيرة، وهذا يحد من قدرة النساء على اختيار ممثلهن، حتى أن الاجتماع الذي يتم لإجراء الاختيار لا يتم دعوة النساء إليه.

ثالثاً: التحديات الاقتصادية

- الاستقلال المالي والقدرة المالية للنساء

تشير العديد من الدراسات إلى تقدم المرأة في مجال التعليم، وتراجعها في المجال السياسي وصنع القرار، والمشاركة في بلورته بسبب تبعية المرأة الاقتصادية للرجل، وضعف مشاركتها في سوق العمل الاردني، لهذا فإن المرأة العمل الأردنية لا تستطيع تحمل الأعباء المادية لعملية الترشح، فالحملات الانتخابية مكلفة تحتاج إلى تمويل حتى لو كانت المترشحة عاملة ذات دخل معقول، فإنها لا تستطيع المغامرة بوظيفتها لقاء ترشحها للبرلمان لأنه غير مضمون⁽⁶⁷⁾، وعدم استقلاليتها المالية عن عائلتها وتبعيتها المالية لأسرتها وزوجها مما يؤثر على سلوكها التصويتي، ويمكن التغلب على ذلك بتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء من خلال تقليل الفجوة بين الجنسين في الاجور، وزيادة فرص العمل للنساء بشكل يحقق المساواة⁽⁶⁸⁾، وكذلك في الحد من ظاهرة شراء الأصوات واستخدام المال الفاسد (المال الذي يستخدم في شراء الأصوات ويستخدم في التأثير على العملية الانتخابية بطريقة غير نزيهه) والذي يظهر لاستخدامه دور سلبي واضح في مجريات العملية الانتخابية ومخرجاتها.

(67) علاء الرواشدة، المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الاردنية في الحياة السياسية، متاح على الرابط : <https://journals.ju.edu.jo/> 6862/DirasatHum/article/viewFile/7468

(68) هويدا عدلي، المشاركة السياسية للمرأة، مؤسسة فريديتش ايرت، متاح على الرابط : https://www.fes-egypt.org/fileadmin/user_upload/images/Political_women_final_for_Web_25.pdf

ويشكل الاستقلال المالي للمرأة عاملاً محورياً في الحد من انخراطها في العمل العام والحياة السياسية، والقدرة المالية للمرأة أقل منها مقارنةً بالقدرة المالية للرجال، مما يساهم في الحد من ترشح النساء للانتخابات البرلمانية لعدم مقدرتهن على مضاهاة ما يتم دفعه على الحملات الانتخابية من قبل الرجال، وبحسب دراسة اجراها مركز الحياة راصد فإن 74.1% من النساء يرين في استقلالهن المالي تحرراً لتوجهاتهن التصويتية،⁽⁶⁹⁾ ومن تبعية المرأة الاقتصادية للرجل.

- أثر الوضع الاقتصادي على النساء

تتأثر النساء بتراجع الوضع الاقتصادي في أي بلد تعيش فيه ويساهم بشكل مباشر على مشاركة النساء في العملية الانتخابية، إذا تخطت الأولويات لدى النساء بشكل كبير إذا لم يتوافر لديها وضعاً اقتصادياً داعماً ومحفزاً للمشاركة في العملية الانتخابية، وهذا بحد ذاته يشكل تحدياً في قدرة النساء على منافسة الرجال في العملية الانتخابية.

- التضامن الاقتصادي

لا تشهد العملية الانتخابية تضامناً اقتصادياً مع النساء كما تشهده مع الرجال، حيث يتضامن أبناء العشيرة أو أبناء المنطقة للمرشحين الرجال ولكن يكون مستوى التضامن أقل إذا ما كانت المرشحة امرأة، وهذا يحد من فرصتها على المنافسة وقدرتها على الإنفاق في الحملات الانتخابية وبالتالي يضعف فرص الوصول إلى البرلمان والمجالس المنتخبة.

رابعاً: التحديات الإعلامية والوصول المجتمعي

- التعامل مع الإعلام

يوجد تقصير واضح في استغلال المرأة للدور الاعلامي والتوعوي الذي تؤديه وسائل التواصل الاجتماعي في تشجيع وتحفيز المرأة الاردنية على المشاركة في الانتخابات البرلمانية على الرغم من الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي بين السيدات، لذلك يجب استغلالها بالشكل المطلوب لتشجيع السيدات على تأدية دورهن السياسي والمشاركة في الانتخابات تصويتاً وترشحاً، ولقد باتت مواقع التواصل الاجتماعي تقوم

(69) راصد، دراسة توجهات النساء الاردنيات للانتخابات البرلمانية القادمة 2020، متاح على الرابط t.ly/xlzi

بدور مهم وجوهري في نقل المعلومات ورسم الصور وتشكيل الاتجاهات ذات التوجه السياسي⁽⁷⁰⁾، ويبرز الدور الجوهري لمواقع التواصل الاجتماعي في عملية تشكيل المفاهيم السياسية بالإضافة الى كونها مصدر كبير في تزويد المرأة الاردنية بالخبرات السياسية المختلفة التي من خلالها يتشكل الرأي العام في المجتمع، وعملية إقناعها بالتخلي عن السلبية التي أصبحت سمة مميزة لغالبية نساء المجتمع الأردني، وتُسهم قلة خبرة المرأة في التعامل مع الإعلام في الحد من تعزيز وصولها المجتمعي، وإذا ما تم مقارنتها بخبرات الرجال؛ فهم يمتلكوا خبرات أكبر وذلك بسبب انخراط الرجال بشكل أكبر في العمل العام، وكذلك الصورة النمطية في الإعلام التقليدي لها دوراً في تنميط صور المرأة، وذلك يساهم في الحد من تعامل الإعلام مع المرأة، مما يشكل تحدياً رئيسياً لاندماج المرأة في العمل السياسي.

- التنمر الإلكتروني على النساء

وفي هذا الإطار يظهر تحد مهم تواجهه المرأة الأردنية، والذي يتمثل في مشكلة التنمر الإلكتروني ضد المرأة من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، اذ تعاني المرأة عند استخدامها للوسائل التواصل الاجتماعي للتنمر الإلكتروني بإطلاق تعليقات مسيئة او عبارات سخرية، وفي الأردن لا يمكن مناقشة هذه المواضيع او الاعتراف بها بسهولة، وبما أن تنفيذ الحملات الانتخابية يتم عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فقد تعرضت المرشحات الى حد كبير من التنمر عبر الإنترنت⁽⁷¹⁾.

وأظهرت دراسة أعدها مركز الحياة راصد أن 42,1% من النساء الناشطات في العمل السياسي والعام تعرضنّ للتنمر الإلكتروني، و60,4% من النساء يشعرنّ بالإيذاء من التنمر الإلكتروني الممارس عليهنّ في وسائل التواصل الاجتماعي⁽⁷²⁾، وهذا يساهم بالتأثير على مشاركة النساء سلبياً في العملية الانتخابية، ويضعف من نوعية المشاركة سواءً انتخاباً أو ترشحاً.

(70) دور وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي، مجلة المنار، جامعة آل البيت، صايل سرحان متاح على الرابط: <http://119/repository.aabu.edu.jo/jspui/handle/123456789>

(71) (SIGI) (2020)، برنامج «عين على المرأة» لرصد انتخابات عام 2020 من منظور جنساني، <<https://www.sigi-jordan.org/?p=8791>>.

(72) نتائج دراسة التنمر الإلكتروني على النساء، مركز الحياة راصد: <https://ibit.ly/As7V>

التوصيات الخاصة بتعزيز فرص المرأة في الانتخابات البرلمانية

إن المتتبع لمشاركة المرأة في الحياة السياسية بشكل عام والانتخابات بشكل خاص يرى أنه لا بد من تقديم توصيات على مختلف المستويات، نرى أنه لا بد أن يتم تعزيز الجهود وبلورتها ضمن بوتقة الجهود المدنية الساعية إلى تعزيز مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، وهنا نورد مجموعة من التوصيات التي من الممكن أن يستفيد منها صانع القرار والجهات الفاعلة في هذا السياق:

أولاً: توصيات تتعلق بإجراءات مشاركة المرأة في الانتخابات

1. لا بد من تعزيز مراقبة الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي لا سيما وأن التجربة الأردنية المدنية على مستوى مراقبة الانتخابات بشكل عام تعدّ نموذجاً على مستوى المنطقة إلا أن مراقبة الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي يجب أن يتم تطويره وفقاً لمنهجيات علمية نوعية وكمية تساهم في البحث عن التحديات والصعوبات التي تواجه النساء على وجه الخصوص وتقديم المقترحات التي من الممكن أن تنسجم مع الواقع الأردني.
2. من الضروري أن يتم مراقبة الحملات الانتخابية من منظور النوع الاجتماعي وقياس مقدار الفجوات بين النساء والرجال المترشحين من خلال آلية الصرف وكمية الأموال المتدفقة لكل منهما وكيفية صرف هذه الأموال، ولا بد بأن تتضمن عملية المراقبة مؤشرات واضحة حول قدرة النساء على الإنفاق خلال الحملات الانتخابية، وتبيان مصادر تمويلها بشكل مفصل وتبيان الفجوات بينها وبين الرجال المترشحين، وغيرها من المؤشرات الخاصة بالحملات الانتخابية.
3. يجب أن يتم مراقبة سلوك المترشحات خلال العملية الانتخابية ومدى قدرتهن على الوصول إلى الناخبين وهل تتساوى فرص الوصول الإعلامي والوصول المباشر للناخبين، وهل يتحقق مؤشر العدالة ما بين المترشحين والمترشحات، ولا بد أن يتم ذلك من خلال بناء نماذج تحتوي على أسئلة يمكن الإجابة عليها من خلال المشاهدة المباشرة للراصد والاستفسار من المترشحات أنفسهن.
4. لا بد من مراقبة نوعية المترشحات ومدى قدرتهن على التفاعل السياسي مع الجمهور، والتعرف على ما إذا استفادت من أي التدريبات التي تساهم في تطوير المهارات المرتبطة بالعملية الانتخابية.

5. يجب أن يتم مراقبة البرامج الانتخابية التي يتم طرحها من قبل المترشحين والمترشحات من منظور النوع الاجتماعي، وقياس مدى دعم هذه البرامج والبيانات لقضايا النوع الاجتماعي بشكل عام، وتحليل محتواهنّ بما يتعلق بدعم قضايا المرأة ومشاركتها السياسية بشكل خاص.
6. إجراء دراسات نوعية مختصة في موضوع العنف السياسي ضد المرأة والوقوف على معطياته والآثار الناتجة عنه، وتقديم مقترحات وتوصيات تساهم في الحد من العنف السياسي على السيدات.
7. تطوير مؤشرات نوعية تراقب وترصد مشاركة المرأة في كافة المراحل الانتخابية وتقديم النتائج بشكل تفصيلي خلال كل مرحلة انتخابية ووضع توصيات واقتراحات تساهم في تعزيز مشاركتهنّ في مختلف المراحل.
8. مجابهة التنمر الإلكتروني التي تتعرض له النساء على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال توعية المرشحات والمنتخبات بالوسائل المتاحة قانونياً لهذه الغاية.
9. تنفيذ وإعداد دراسات نوعية حول العنف الانتخابي الممارس على النساء وخصوصاً في مرحلة الحملات الانتخابية.
10. إعداد تقارير تقييمية حول الخطة الوطنية لحقوق الإنسان وتنفيذ مقاربة مع توصيات الاستعراض الدوري الشامل UPR الموافق عليها من قبل الحكومة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة
11. بناء منصة إلكترونية دائمة تعمل على استقبال آراء النساء بشكل دائم وتقديم النصيح والإرشاد لهنّ بشكل مستمر.

ثانياً: توصيات تتعلق بتحفيز مشاركة المرأة في الانتخابات

1. رفع وعي المرأة من خلال الورشات والدورات المبنية على أساس الاحتياجات والأولويات للنساء على مستوى المركز والأطراف.
2. رفع قدرات المرأة من خلال التبادلات الثقافية والمعرفية الدولية والمحلية.
3. عمل مقابلات دورية بين النساء المرشحات للبرلمان والسيدات العضوات السابقات لتعزيز قدرة المرأة القادمة للعمل البرلماني واكتساب الخبرة من اقرانها.
4. بناء عمل تشاركي بين البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني يركز بشكل أساسي على برامج موجهة للسيدات الأردنيات.
5. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم النساء وبناء البرامج الخاصة بالتمكين السياسي من خلال الدورات والورشات التدريبية، ومتابعة مخرجات الورشات التدريبية.
6. تعزيز اهتمام الاعلام بالمرشحات للبرلمان وذلك من خلال بناء قنوات تواصل بين المرشحات ووسائل الإعلام.
7. تحفيز الإعلام لإعداد وتقديم برامج إعلامية هادفة موجهة للمجتمع لمعالجة الصورة النمطية للمرأة وكسب تأييد المجتمعات في دعم المرأة.
8. دمج الرجال في الورشات التدريبية الموجهة للنساء لتغيير الثقافة الذكورية لدى الرجال وتعزيز ثقتهم في أدوار المرأة.
9. تصميم برامج طويلة الأمد للسيدات تساهم في رفع قدراتهن ومعرفتهن في العمل السياسي بشكل عام والانتخابات بشكل خاص وتنفيذ محاكاة للإجراءات داخل قبة البرلمان.
10. تنفيذ تدريبات للمرأة الأردنية التي تنوي الترشح للانتخابات حول النظام الداخلي لمجلس النواب والدستور والأدوار المناطة بها وكيفية استعمال الأدوات الرقابية.
11. زيادة تمويل المرأة السياسية التي تنتمي للحزب وخاصةً المترشحة للانتخابات.
12. بناء قدرات منظمات المجتمع المدني خصوصاً التي تعنى بالمرأة ليكون منهم مراقبين محليين ودوليين يكون لهم دور فاعل في الرقابة على الانتخابات.
13. تصميم آليات للمساءلة تعنى بتتبع عمل مجلس النواب من منظور النوع الاجتماعي.

ثالثاً: توصيات في محور التوعية وبناء القدرات

1. العمل على توعية المجتمع والجهات ذات العلاقة وأصحاب المصلحة من أجل التركيز على دور المرأة كمرشحة مثلها مثل الرجل المرشح.
2. العمل على تغيير الصورة النمطية السائدة في المجتمع حول مفهوم «مرشحة كوتا» لما فيه من تمييز ضد المرأة.
3. العمل على تطوير استراتيجيات وصياغة سياسات واضحة من أجل الوصول لتمكين سياسي واقتصادي حقيقي للمرأة.
4. تنظيم ورشات عمل وحملات توعية للنساء في مختلف أنحاء المملكة لتوعيتهن بأهمية مشاركتهن السياسية.
5. العمل على الحد من الأثر السلبي للعادات والتقاليد العشائرية على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
6. تعزيز قدرة النساء على اتخاذ القرارات التي ترتبط بمشاركتهن السياسية باستقلالية من خلال دعم الاستقلال المالي للنساء المترشحات لما له من الأثر الكبير على استقلالية قرارهن السياسي.
7. توعية المجتمع بأهمية إشراك المرأة أكثر في العمل العام والمشاركة السياسية لتمكين من الوصول الى مواقع صنع القرار.
8. الاستمرار بتنفيذ برامج بناء القدرات لتعزيز قدرات النساء فيما يخص مهارات القيادة والعمل العام لتعزيز مشاركتهن السياسية.
9. تنفيذ برامج بناء قدرات النساء النواب الجدد فيما يتعلق بالنظام الداخلي للبرلمان والعمل البرلماني، وكيفية سن القوانين والتشريعات وآليات الرقابة المتاحة للمجلس.
10. بناء حوارات مع قادة العشائر من أجل تبني دور أكبر للمرأة، وعدم التمييز ضدها في الانتخابات العشائرية التي يتم إجراؤها قبل الانتخابات البرلمانية لاختيار مرشح العشيرة.
11. استحداث خط شكاوى لاستقبال شكاوى النساء المترشحات/ السيدات النواب حول أي تنمر إلكتروني قد يتعرضن له، وتوثيق هذه الشكاوى والتشاور مع الجهات المختصة والمعنية لحلها والتصدي لها.
12. تنفيذ تدريبات خاصة للنساء بما يتعلق بالتواصل والتعامل مع الإعلام وبناء قدراتهم في التعامل مع الكاميرا وكيفية الظهور ونشر الأخبار وفن الخطابة.
13. تطوير المنظومة التعليمية بحيث يتم النص فيها صراحة على أهمية العمل السياسي وإدماج المرأة فيه.
14. عمل دورات لأعضاء البرلمان متعلقة بالإعلام وآليات التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي وبناء قدرات النساء في استخدام منصات التواصل الاجتماعي في كسب التأييد والوصول المجتمعي.

رابعاً: توصيات في محور قانون الانتخاب والكووتا

1. قانون الانتخاب و(نظام كوتا المرأة) بحاجة إلى مراجعة شاملة بما يحقق تمثيل عادل للنساء في المجتمع الأردني ويحقق التنمية المستدامة، واعتماد مقعد كوتا لكل دائرة انتخابية بدلاً من مقعد لكل محافظة.
- في حال لم يتم تطوير نظام الكوتا يمكن الاستعاضة عنه بنظام التوالي الجندري، على مستوى القوائم المحلية والوطنية أو ما يتعارف عليه بـ«Zipper List Method»، وهي آلية تشترط أن تتضمن القوائم المحلية والوطنية المترشحة للانتخاب مرشحات سيدات، بحيث لا يكون هناك أي سلسلة من عضوين متتاليين في ترتيب القائمة من نفس الجنس، أي أنه إذا كان المرشح رقم (1) في القائمة ذكراً فإن المرشح رقم (2) تكون أنثى، والمرشح رقم (3) يكون ذكر، والمرشح رقم (4) تكون أنثى ... وهكذا، وباتباع هذا النظام بعد زيادة عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية العامة، يتم ضمان حد أدنى مناسب للتمثيل النسوي في مجلس النواب الأردني.
2. تطوير قانون الأحزاب السياسية بما يضمن تطوير هياكل الأحزاب السياسية ويكفل التمكين الحقيقي للمرأة الأردنية على مستوى الأحزاب السياسية الأردنية وقياداتها.
3. ضمان تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في جميع سياسات الأحزاب.

خامساً: توصيات في محور التمكين الاقتصادي:

1. دعم التمكين الاقتصادي للنساء من خلال إنشاء حاضنات الأعمال وتشجيع الاستثمار ودعم المشاريع الصغيرة لاستحداث فرص عمل وتشغيل للنساء.
2. الدعم المالي وتعزيز الاستقلالية المالية للمرأة بما يضمن مشاركتها أكثر في الانتخابات ويعزز قدرتها على تمويل حملتها الانتخابية.
3. تعزيز المشاريع الاقتصادية للسيدات لتمكينهم من بناء استقلالهم المالي.

مشاركة الأحزاب السياسية
في الانتخابات البرلمانية الأردنية

2020

من يتحمل المسؤولية المواطن أم الأحزاب

الملخص التنفيذي

تواجه الأحزاب السياسية الأردنية العديد عوامل تحد من مشاركتها الفاعلة في الحياة السياسية الأردنية بشكل عام، وفي عملية التمثيل السياسي من خلال مشاركتها في الانتخابات المختلفة بشكل خاص، وتقدم الورقة نظرة حول تاريخ نشأة الأحزاب السياسية الأردنية والقوانين الناظمة لعملها، وكذلك قوانين الانتخاب التي أجريت على أساسها الانتخابات البرلمانية، وتكشف الورقة عن مجموعة من التحديات التي تعيق مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات بدايةً من الإطار التشريعي الناظم للعمل الحزبي الأردني، وكذلك النصوص الدستورية المتعلقة بالأحزاب السياسية، وطبيعة النظام الانتخابي الأردني وأثره على العمل الحزبي، وأثر ظاهرة استخدام المال الفاسد على قدرة الأحزاب في الحصول على مقاعد في البرلمان.

وتطرقت الورقة الى مجموعة التشريعات وواقع الممارسات التي تحد من مشاركة الأحزاب السياسية الأردنية ووصلها إلى البرلمان والمجالس المنتخبة، بالإضافة الى تناول مضمون أوراق الملك النقاشية ودورها في تعزيز عملية التحول الديمقراطي من خلال تطوير الأحزاب السياسية الأردنية على أساس برامجي، وتطرقت الورقة الى طبيعة بنية الأحزاب السياسية الأردنية وأثرها في العمل الحزبي من حيث مبدأ تداول السلطة والشفافية والمكاشفة والتمثيل الحقيقي للشباب والمرأة في بنية الأحزاب، والإطار الاجتماعي والعشائري، ونوعية البرامج التوعوية التي تستهدف تشجيع الشباب على الانضمام للأحزاب السياسية، وضمان حق حرية الرأي والتعبير والتجمع.

وعلى الرغم من وجود العديد من المحددات والمعوقات التي تحد من مشاركة الأحزاب السياسية الأردنية في الانتخابات، تضع الورقة مجموعة من التوصيات والحلول التي اذا ما تم تبنيها ستساهم في تفعيل عمل الأحزاب السياسية وتعزيز مشاركتها في الانتخابات المختلفة، ومن أهمها تطوير النظام الانتخابي من أجل تعزيز التطور الديمقراطي والإصلاح الانتخابي، عن طريق وضع نظام انتخابي بديل يلبي احتياجات التنمية السياسية لمختلف مكونات المشهد السياسي المحلي، وتقسيم المملكة إلى دوائر انتخابية محلية أوسع مما هي عليه حالياً، وتعزيز استقلالية الهيئة المستقلة للانتخاب.

وتوصي الورقة بالعمل على تطوير التشريعات الناظمة للعمل الحزبي بناءً على مشاورات أصحاب المصلحة والوصول إلى صيغة توافقية، وضمان استقرار التشريعات دون التعديل عليها خلال فترة قصيرة الأمد، والحاجة الماحة لتطوير قانون الأحزاب بما يضمن فعالية العمل الحزبي، وضرورة تعديل الدستور بما يضمن نصاً صريحاً لضمان وصول الأحزاب إلى السلطة، وإيجاد تشريع يجرم من يقوم بمحاسبة ومنتسبي الأحزاب.

المقدمة

أحد أكبر التحديات والمعوقات التي تواجه الأحزاب السياسية الأردنية يتمثل في عدم قدرتها على جذب جمهور كافٍ من المواطنين الأردنيين بشكل عام والناخبين الأردنيين بشكل خاص بما يسهم في تمكينها من الوصول إلى عدد مناسب من مقاعد البرلمان والمجالس المنتخبة الأخرى مثل البلديات ومجالس المحافظات.

وعبر مراحل زمنية متعددة في تاريخ الأردن تم تعديل التشريعات الناظمة لعمل الأحزاب السياسية ولوحد تباين مستوى العمل الحزبي في الأردن بمختلف المراحل الزمنية حيث نشطت الأحزاب السياسية ونجحت في جذب جمهور الناخبين والحصول على مقاعد برلمانية خلال فترة الخمسينات من القرن الماضي إلا أن الفترة اللاحقة وخصوصاً ببداية التسعينات من القرن الماضي وصولاً إلى الفترة الحالية من عهد الدولة الأردنية أصبحت الأحزاب السياسية تعيش في أزمة تتطور يوماً بعد يوم بالرغم من التعديلات التي طرأت على المنظومة التشريعية التي تنظم عملها عدة مرات ولكن ذلك لم يكن كافياً ليساهم في تطوير قدرة هذه الأحزاب بجذب جمهور الناخبين بالشكل المطلوب وبالتالي الحصول على المقاعد في البرلمان والمجالس المنتخبة.

عطفاً ذلك على تأتي هذه الورقة لتجيب عن مجموعة من التساؤلات التي ارتبطت بفعالية العمل الحزبي وماهية الأسباب المرتبطة بهذه المشكلة والتحديات والمعوقات التي تواجه عمل الأحزاب السياسية في الأردن، وكيف يمكن تطوير عملها لتكون أحزاباً ذات أيديولوجيات جاذبة وأحزاباً فاعلة وقادرة على تصدر المشهد السياسي الأردني وبشكل عام والانتخابات بشكل خاص.

واعتمدت هذه الورقة منهجية بحثية ارتكزت على نتائج مراقبة راصد للانتخابات النيابية 2013، 2016، 2020، كما اعتمدت على نتائج دراسة توجهات الأحزاب الأردنية التي أجراها راصد إبان مرحلة الترشح للانتخابات النيابية الأخيرة عام 2020، وتم الاستناد على مجموعة من المقابلات المباشرة مع أصحاب المصلحة المختلفين وخصوصاً الحزبيين واتصالات هاتفية مع عينة عشوائية ممثلة من جمهور الناخبين، واستندت الورقة في مضمونها على نتائج عملية المراقبة التي شملت 3000 مراقبة ومراقبة تم توزيعهم على مراكز وغرف الاقتراع وعملوا على تعبئة نماذج من خلال الملاحظة المباشرة لمجريات العملية الانتخابية.

خلفية

بدأت نشأت الأحزاب السياسية في الأردن، قبل إعلان تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، انظم بعض الأردنيين الى حزب الاستقلال السوري، وعندما أنشأت إمارة شرقي الأردن تم تأسيس فرع لهذا الحزب في الأردن، حيث شارك بعض أعضائه في أول حكومة أردنية برئاسة رشيد طليع عام (73) 1921، وفي عام 1927 تم انشاء أول حزب أردني هو (حزب الشعب الأردني)، وهو أول حزب أردني دعا إلى انتخاب مجلس نيابي وتشكيل حكومة تكون مسؤولة أمامه، ثم نشأت أحزاب وحركات سياسية، كحركة الإخوان المسلمين عام 1943، ثم الحزب العربي الأردني / الجبهة الوطنية، وحزب الشعب الأردني، والحزب الشيوعي الأردني وحزب التحرير وحركة القوميين العرب، والحزب الوطني الاشتراكي الذي شكل ما سمي آنذاك بالحكومة الوطنية عام 1956، وصدر قانون الأحزاب الأول للدولة الأردنية في عام 1956⁽⁷⁴⁾، إلا أن الأمر لم يدم طويلا، حيث تم حل مجلس النواب عام 1957 وتوقف النشاط الحزبي والسياسي، وتم حظر العمل الحزبي لأسباب متعددة، إضافة إلى إعلان الأحكام العرفية⁽⁷⁵⁾ في البلاد حتى عام 1989.

وبإقرار قانون جديد للأحزاب السياسية عام 1992، عادت الحياة السياسية وعادة الأحزاب بشكل علني إلى العمل على الساحة الأردنية. وبلغ عدد الأحزاب الأردنية في تلك الفترة نحو 20 حزبا ويمكن تصنيفها الأحزاب ضمن أربعة تيارات: الأحزاب القومية وتنضوي تحتها لوائها 4 أحزاب والأحزاب الدينية وتضم حزبان باستثناء جماعة الإخوان المسلمين، والأحزاب اليسارية وتضم 5 أحزاب ومنها أحزاب لها امتداد لأحزاب تعمل على الساحة الفلسطينية والأحزاب الوسطية وينضوي تحت لوائها 9 أحزاب⁽⁷⁶⁾، حيث شاركت الأحزاب في انتخابات عام 1993، رغم الجدل الذي دار حول قانون الانتخاب وعرف بقانون (الصوت الواحد: صوت لكل ناخب) الذي ينظر إليه باعتباره أداة لتحجيم دور القوى السياسية بما فيها

(73) تاريخ الأحزاب السياسية – وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية

(74) مجلة الدراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 39 العدد 2 تاريخ 2012، متاح على الرابط <https://journals.ju.edu.jo/2812/DirasatHum/article/viewFile/3244>

(75) فالأحكام العرفية تعني اصدار القوانين عندما تخضع السلطة المدنية في الدولة بشكل استثنائي للسلطة العسكرية ويكون ذلك عندما تتعرض البلاد لعدوان أو عندما تفشل الإدارة المدنية بتأمين الأعمال الخاصة بالحكومة

(76) محمد مصالحة، التجربة الحزبية السياسية في الأردن: دراسة تحليلية مقارنة، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999

الأحزاب حيث فاز حزب جبهة العمل الإسلامي وحصل على 16 مقعداً، وبلغ عدد النواب الممثلين لباقي الأحزاب 29 نائباً وبما نسبته 36.25% من أعضاء البرلمان⁽⁷⁷⁾.

وفي العام 2012 تم إقرار قانون جديد للأحزاب السياسية وبالتزامن إقرار قانون جديد للانتخابات مجلس النواب. حيث شارك (14) حزباً سياسياً أردنياً في الانتخابات التي جرت عام 2013 وقاطع تلك الانتخابات أربعة أحزاب وحصدت سبعة أحزاب (10) مقاعد من أصل (27) مقعداً مخصصة للقائمة الوطنية عبر (11) قائمة وطنية وبما يعادل 18% من مجموع القوائم الوطنية وبعدها (204) مرشح ومرشحه⁽⁷⁸⁾.

وبحسب دراسة محلية⁽⁷⁹⁾، فقد حصلت الأحزاب على 20 مقعداً نيابياً، خلال الانتخابات النيابية 2013 وبنسبة بلغت بعد خصم مقاعد الدائرة الوطنية من المجموع الكلي لعدد أعضاء مجلس النواب 16,2%، من مجموع عدد مقاعد الدائرة، وبمقارنة نسبة المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب بين الدائرتين المحلية والوطنية، اتضح ان قدرة الأحزاب زادت في الدائرة العامة بمقدار الضعف تقريباً حيث بلغت نسبة المقاعد النيابية الحزبية في الدائرة العامة 33,3% في حين بلغت المقاعد الحزبية عبر الدوائر المحلية 16,2%..

ومن الجدير بالذكر أن الانتخابات البرلمانية لعام 2016 شهدت مشاركة جميع الأحزاب والتيارات السياسية حيث وصل عدد الأحزاب المشاركة ترشحاً إلى 39 حزباً سياسياً بنسبة 78% من إجمالي الأحزاب⁽⁸⁰⁾، بينما اكتفى 11 حزباً بالتصريح عن رغبتهم بالمشاركة من خلال الانتخاب فقط، وحصد (11) حزباً 38 مقعداً نيابياً من أصل 253 مرشحاً حزبياً⁽⁸¹⁾.

وتفاوت زخم التنافس الحزبي ما بين الدوائر الانتخابية بصورة كبيرة، حيث سجلت الدائرة الثالثة في إربد أعلى حضوراً حزبياً من المرشحين بنسبة 41% من مجموع المرشحين لتلك الدائرة، كما سجلت الدائرة

(77) محمد مصالحة، التجربة الحزبية السياسية في الأردن: دراسة تحليلية مقارنة، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999

(78) أثر قانون الانتخاب على مشاركة الأحزاب الأردنية في الانتخابات النيابية لعام 2013، د. صالح الخوالدة

(79) أثر نظام الدائرة الانتخابية على مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية لعام 2013. الدكتور أسامة تليان

(80) بلغ عدد الأحزاب السياسية لغاية فترة الترشح للانتخابات النيابية 2016 والمرخصة من قبل وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية إلى 50 حزباً سياسياً.

(81) تقرير مركز الحياة - حول نتائج الانتخابات البرلمانية 2016

الخامسة في عمان الأعلى في عدد المرشحين الحزبيين على مستوى المملكة، حيث وصل العدد فيها إلى 27 مرشحاً حزبياً توزعوا على 8 قوائم انتخابية، بينما لم يتواجد أي مرشح حزبي في دائرة بدو الوسط وذلك حسبما أورد الأمناء العامون للأحزاب.

وخاض 41 حزباً سياسياً الانتخابات البرلمانية 2020، من أصل 48 حزباً مرخصاً، وشاركت 6 أحزاب بدون مرشحين في حين قاطع المشاركة في الانتخابات حزباً واحداً، وبلغ عدد المرشحين والمرشحات الحزبيين 397 مرشحاً ونسبة 24% من أصل العدد الكلي لأعداد المرشحين وحصلت الأحزاب على 12 مقعداً نيابياً من أصل 130 مجموع مقاعد البرلمان⁽⁸²⁾.

(82) تقرير مركز الحياة – راصد حول الانتخابات البرلمانية 2020، متاح على الرابط t.ly/jKWT

أصل المشكلة في المشاركة الحزبية في الانتخابات

يثار جدل بشكل دائم ومستمر حول أصل المشكلة المرتبطة بقدرة الأحزاب السياسية في استقطاب وجذب جمهور الناخبين، وبالتالي قدرتها في الوصول للبرلمان والمجالس المنتخبة الأخرى، وخلال هذا النقاش يذهب البعض إلى تحميل المسؤولية على الأحزاب السياسية تحت شعارات مختلفة، ويذهب البعض الآخر إلى تحميل المسؤولية للمواطن الأردني غير المتفاعل والعشائري والغير مؤمن بالعمل الحزبي، ولكن هذا الجدل لم يحسم وكلّ يجيّرهُ حسب مصالحه ورغباته.

وعند البحث المعمق ومن خلال خبرة فريق راصد القائم على مراقبة الانتخابات منذ العام 2007 ولغاية 2020 وإعداد وإصدار العديد من التقارير والتي شكلت المادة الأساسية لتطوير هذه الورقة نجد بأن المشكلة لها عوامل مباشرة وغير مباشرة أعطي بعضها وزناً كبيراً، في حين تم تجاهل بعضها ولم تُعطى الوزن الكافي من النقاش والحوار والبحث ولعلّ أهم هذه العوامل:

أولاً: الإطار القانوني والدستوري الناظم لعمل الأحزاب السياسية

يعدّ الإطار التشريعي أهم العوامل التي يمكنها تحفيز عمل الأحزاب السياسية في أي دولة، وشهد الإطار التشريعي في الأردن عدم استقرار وتغييرات عديدة البعض منها اعتبر تضيقاً على عمل الأحزاب، ويعتبر أحد الباحثين «إن تحديد الحد الأدنى لعدد المؤسسين هو انتهاك صارخ للدستور وللعهود والمواثيق الدولية، ويهدف إلى تقييد حق المواطنين بتنظيم أنفسهم في أحزاب مهما بلغ عددهم، كما يهدف إلى وضع إعاقات وعراقيل لتقليل عدد الأحزاب العاملة وبالتالي اعتداء على حق المواطن من اختيار الأفكار والحزب الأجدر بثقته والأقدر على تمثيل تطلعاته وأهدافه، وطموحاته عندما تكون دائرة الاختيار واسعة»⁽⁸³⁾، وعطفاً على نظام تمويل الأحزاب يذكر أمين عام الحزب الوطني الدستوري أن لتعليمات جاءت بما لا يمكن أن يساعد العمل الحزبي في المشاركة بالانتخابات. ويقول إن حجم الدعم المالي لا يكفي لمرشح واحد لخوض الانتخابات وتمويل حملته الانتخابية، فكيف عندما يشارك الحزب بعدد من المرشحين، فهذا المبلغ لا يشكل أي مساهمة حقيقية في الحملات الانتخابية الحزبية⁽⁸⁴⁾، ويتضح مما سبق أننا ما زلنا في

(83) الدكتور فوزي علي السمهوري: قراءة في مشروع قانون الأحزاب : <https://ibit.ly/7ZP2>

(84) مادة صحفية حول تمويل الأحزاب من قبل الحكومة: <https://ibit.ly/fe56>

حالة جدل دائم بين مسببات تراجع العمل الحزبي وهذا يعيدنا إلى المربع الأول في حلّ المشكلة باعتبارها مشكلة قانونية أو تنفيذية أو أن لها مصدراً آخر.

أخذ الدستور الأردني بالديمقراطية النيابية التي رجّحت كفتها على بقية السلطات، وعند الحديث عن تعديلات مطلوبة نحو تطوير التشريعات لتعزيز العمل الحزبي، فالمسألة الحزبية وردت في الدستور الأردني في المادة (16) بنص (إن للأردنيين حق تأليف الجمعيات والأحزاب)⁽⁸⁵⁾، وبموجب الدستور يمارس الشعب إرادته كسلطة فعلية من خلال البرلمان فحسب، ولهذا السبب لا يمكن للحزبية ان تمارس دوراً إن أريد اعتماد التعددية في البلاد إلا ان تكون موجودة في برلمان، وهنا تكون الحزبية آلية وسيطة بين الشعب والبرلمان في العملية الانتخابية⁽⁸⁶⁾، ولهذا نرى ان قانون الأحزاب مقدم على قانون الانتخاب، ولم يرد في نص الدستور ما يتعلق بشكل واضح حول دور الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومة والذي بحد ذاته يشكل محدداً مباشراً لمشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات مع الادراك المسبق بأنه لن يكون لها دور يضمه الدستور والقانون في عملية اشراكهم في تشكيل الحكومة وهو الهدف الطبيعي والوجودي للأحزاب السياسية، وعند المقارنة بنصوص الدساتير دول أخرى نجد في دساتير دول تتشابه أنظمة الحكم فيها مع نظام الحكم الأردني كالمملكة المغربية والذي ينص الفصل (47) منه « أن الملك يعين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها⁽⁸⁷⁾»، وكذلك ينص الفصل (89) من الدستور التونسي « يكلف رئيس الجمهورية مرشح الحزب او الائتلاف الانتخابي المتحصل على أكبر عدد من المقاعد بمجلس نواب الشعب، بتكوين الحكومة خلال شهر يجدد مرة واحدة⁽⁸⁸⁾» ونجد هنا نجاح التجربة المغربية والتونسية على حد سواء في عملية تعزيز وتأصيل المشاركة السياسية للأحزاب ضمن الاطار الدستوري للدولة، بتشكيل الحكومات من خلال الأحزاب السياسية داخل برلماناتها.

يمثل الاطار التشريعي (قانون الانتخاب) المواتي للأحزاب السياسية عاملاً محورياً في البيئة التي تمكن الأحزاب السياسية من المشاركة في الانتخابات، والذي من خلاله يتم تحديد القواعد والشروط الهيكلية

(85) الدستور الأردني، متاح على الرابط: t.ly/ca1S

(86) مركز القدس للدراسات السياسية احمد الشناق أمين عام الحزب الوطني الدستوري، متاح على الرابط: t.ly/2Vuw

(87) الدستور المغربي، متاح على الرابط t.ly/s28V

(88) الدستور التونسي، متاح على الرابط t.ly/orZ6

للمشاركة، ويعتبر وجود الاطار القانوني الملائم عاملاً محفزاً ومعززاً لعمل الأحزاب السياسية في أي دولة، وفي الأردن شهد الاطار التشريعي الناظم للعملية الانتخابية أكثر من تغيير كان أكثرها سلبية تجاه العمل الحزبي اعتماد نظام الصوت الواحد منذ العام 1993 الذي ساهم بشكل مباشر في تنامي الهويات الفرعية والمناطقية على حساب الهوية الوطنية السياسية، وهنا نجد بأن أحد التحديات التي تواجه العمل الحزبي تضيق الدوائر الانتخابية وفقاً لقوانين الانتخاب مما أسهم توجيه الأصوات نحو المترشحين الذين يمتلكون قواعد عشائرية أو مناطقية وعلى العكس من ذلك أصبحت فرص المترشحين على أساساً حزبياً أقل منها مقارنة بباقي المترشحين.

وفي ظل الحديث عن النظام الانتخابي وأثره على العمل الحزبي لا يمكن إغفال التجربة الأردنية لعام 2013 والتي تم بها اعتماد القوائم الوطنية والتي بدورها أسهمت بشكل مباشر في زيادة وصول أعضاء الأحزاب إلى قبة البرلمان، ليتبين من خلال نتائج انتخابات المجلس السابع عشر⁽⁸⁹⁾ أن أعلى خمسة قوائم حصلت على عدد أصوات كان منها أربعة قوائم مشكلة على أساس حزبي، ويمكن ربط ذلك بأنه إذا ما تم إعطاء الناخب الأردني الفرصة لانتخاب مترشحين على المستوى الوطني، خلافاً للمترشحين على المستوى المحلي يمكن أن يساهم في إيصال حزبين أكثر للبرلمان.

ولا يمكن أن يتم الحديث عن مجريات العملية الانتخابية وأثرها على العمل الحزبي وقدرة وصول الأحزاب دون الحديث عن ظاهرة المال الفاسد وشراء الأصوات والتأثير السلبي المتأتي من استخدام المال الفاسد على المترشحين الحزبيين لا سيما بأنها تضعف من فرص الحزبيين في الحصول على مقاعد في البرلمان، وتزيد من فرص من يستخدم المال الفاسد، وبذلك لا بد من إيجاد وسائل حقيقية رادعة يمكن لها أن تحد من هذه الظاهرة لما لها من انعكاسات سلبية على مخرجات العملية الانتخابية بشكل عام وعلى فرص الحزبيين بشكل خاص.

(89) التقرير النهائي لمخرجات الانتخابات النيابية 2013: <https://ibit.ly/D8yo>

ثانياً: التشريعات وواقع الممارسات

بتاريخ 1957/4/25 أعلنت الأحكام العرفية في الأردن على إثر مجموعة من الأحداث التي شهدتها المملكة، وتم تجميد النشاط الحزبي حتى عام 1989 إذ عادت بعدها مظاهر الحياة الديمقراطية والبرلمانية، وفي عام 1992 صدر قانون الأحزاب بعد عقود طويلة من توقف الحياة الحزبية، وتأسس بموجبه على وقف الحياة الحزبية مجريات الانتخابات البرلمانية 2020 رة نيات 020 عشر جاءت مخيبة للامال اذ لم تتحصل اي عدد من الأحزاب التي لا زال منها ما هو قائم لغاية الآن والتي جاء تأسيسها بناء على الأفكار والأيدلوجيات التي سادت سابقاً⁽⁹⁰⁾، ويمكن الاستدلال هنا بأن الحياة الحزبية المقننة غابت عن الأردنيين أزيد من 32 عاماً وهو ما أوجد إرثاً وانطباعات في مجملها متخوفة من العمل الحزبي والانخراط به.

هذه المرحلة أنتجت انطباعات وسلوكيات مجتمعية سلبية تجاه الأحزاب السياسية وأصبحت عرفاً وتقليداً مع مرور الزمن، حيث بتنا نرى العديد من الآباء يمنعون أبنائهم من الانخراط والتسجيل في الأحزاب، على الرغم من وجود قانون مصادق عليه من قبل الملك يسمح بتشكيل الأحزاب السياسية والانضمام لها إلا أننا ما زلنا نرى ابتعاداً عن الاندماج في العمل الحزبي، وهذا مرده للإرث الناتج عن فترة الأحكام العرفية والممارسات غير الديمقراطية تجاه أعضاء الأحزاب والتضييق الذي كان يمارس عليهم، بل أن بعض الممارسات ما زالت موجودة حتى وقتنا الحاضر خصوصاً إذا ما ارتبط الأمر بالحصول على وظيفة والحاجة الى الحصول على موافقة أمنية، وهذه الشهادات والممارسات موجودة ولا يمكن نكرانها ولا حتى التغاضي عنها إذا ما أردنا أن نصل لأردن ديمقراطي داعم للعمل الحزبي، لا بل أن بعض الشباب الآن يحاسبون على توجهات آبائهم وأقربائهم من الدرجة الثانية ويمكن للمهتم أن يسأل ويستفسر من المجتمعات المحلية عن هذه الممارسات.

وبرغم تلك الممارسات اللاقانونية في مجملها إلا أن ملك الأردن تحدث مراراً وتكراراً عن تفعيل الحياة الحزبية وفي لقاء مع طلبة من الجامعة الأردنية بتاريخ 2018/2/1 أكد على ضرورة تفعيل دور الأحزاب بكافة القطاعات وليس فقط سياسياً⁽⁹¹⁾، كما تم الحديث عن بناء وهيكلية الأحزاب في لقاء الملك مع رؤساء تحرير وكتاب وصحفيين وإعلاميين بتاريخ 2018/10/1 يتم من خلاله الوصول الى حزبين أو ثلاثة

(90) تاريخ الأحزاب السياسية، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية: <https://ibit.ly/EH02>

(91) لقاء الملك مع طلبة من الجامعة الأردنية، تقرير تلفزيوني: <https://ibit.ly/dYBp>

أحزاب يمثلوا اليمين واليسار⁽⁹²⁾، وهذا توجيه ملكي إلى ضرورة الاهتمام بتفعيل الأحزاب السياسية والحد من الممارسات الموجهة ضدها لتكون رافداً أساسياً للعمل السياسي في الأردن، مما يتيح ويشجع المواطن الأردني للانخراط بها.

وفي الورقة النقاشية الثانية⁽⁹³⁾ للملك قال « إلا أن ما يحدد الإطار الزمني لعملية التحول الديمقراطي هذه هو نجاحنا في تطوير أحزاب سياسية على أساس برامجي، تستقطب غالبية أصوات المواطنين، وتتمتع بقيادات مؤهلة وقادرة على تحمل أمانة المسؤولية الحكومية» وضمن ذات الورقة قال الملك بأن أول متطلب للتحول الديمقراطي الناجح هو حاجتنا إلى بروز أحزاب وطنية فاعلة وقادرة على التعبير عن مصالح وألويات وهموم المجتمعات المحلية ضمن برامج وطنية قابلة للتطبيق، والملاحظ هنا أن الملك قدم وجود أحزاب فاعلة كأول خطوة نحو التحول الديمقراطي ما يعني أننا بحاجة لتفعيل وتطوير العمل الحزبي.

ثالثاً: بنية الأحزاب

في أبجديات العمل الحزبي من المعروف جيداً لبناء أي حزب لا بد من وجود توافق أيديولوجي بين أعضاء الحزب الواحد أو بالحد الأدنى نقاط مشتركة تجمع أعضاء الحزب، ومن ثم للحزب أن يقدم برامجه التي تحاكي التطلعات الوطنية والمجتمعية على حدٍ سواء، وعلى الحزب أن يكون له مواقفه المنسجمة مع الأولويات الوطنية وإيصال رأي المواطن لا سيما وأن الإطار التنظيمي للحزب يضيء شرعية أكبر في العمل السياسي ويجعل من صوت الحزب مسموعاً أكثر من الأفراد، وهذا كله لا يمكن أن يكون دون أن تمارس الأحزاب ما تطلبه من الدولة أن تمارسه، ومن المطالبات التي يمكن الحديث عنها:

- **تداول السلطة:** يعتبر مطلب تداول السلطة من أولويات كافة الأحزاب السياسية الأردنية، وهذا في الحقيقة هو جوهر العمل السياسي والديمقراطي والذي لا بد من أن يكون على رأس أولويات العمل الحزبي، ولكن في ذات السياق لا بد من أن تقدم الأحزاب السياسية أنموذجاً للدولة والمجتمع على حدٍ سواء يمكن البناء عليه في تداول السلطة ولكن معظم الأحزاب غابت عنها هذه الممارسة، حيث

(92) لقاء الملك مع كتاب وصحفيين وإعلاميين: <https://ibit.ly/61VY>

(93) الورقة النقاشية الثانية الصادرة بتاريخ 2013/1/16: <https://ibit.ly/Z0Tw>

أظهرت دراسة أعدت في عام 2019 أن 59,6% من الأحزاب السياسية الأردنية شغل قيادتها أمين عام واحد، منهم أمين عام استمر لمدة 26 عاماً، كما وأظهرت نتائج ذات الدراسة أن 19.1 % منها شغل قيادتها أمينان عامان، مقابل 8.5 % من الأحزاب شغلها 3 أمناء عامين و 2.1 % شغلها 4 أمناء، 4.3 % شغلها 5، 4.3 % شغلها 6، و 2.1 % من العدد الإجمالي شغلها 10 أمناء عامين⁽⁹⁴⁾.

تداول السلطة (الأمناء العامّين) في الأحزاب السياسية الأردنية



- الشفافية والمكاشفة: تدعو كافة الأحزاب والقوى السياسية لممارسة الشفافية على كافة المستويات الإدارية والمالية إلا أننا في الحقيقة نجد أن معظم الأحزاب السياسية لا تقدم موازنتها ونتائج عملها ولا حتى قراراتها بشكل شفاف وواضح، حتى أن بعض الأحزاب لا يمتلك موقعاً إلكترونياً يعرض عليه هذه المعلومات، وفي الحقيقة إننا نجد أن هذه الممارسة يمكن أن تكون سبباً في عدم توجه الشباب والمواطن بشكل نحو الأحزاب.

- تمثيل المرأة والشباب: نطالب جميعاً بضرورة تعزيز تمثيل المرأة والشباب في العمل السياسي وتبوء المناصب العليا لما في ذلك من انعكاسات إيجابية في موائمة التطلعات مع القرارات، وعليه فإن الأحزاب عليها أن تزيد من نسب تمثيل المرأة والشباب فيها لا بل على الأحزاب أن تمثلهم ضمن المناصب التنفيذية، ولا يمكن أن تكون نسبة تمثيل النساء في أربعة أحزاب أردنية أقل من 5%

(94) دراسة منهجية للمعهد الهولندي للديمقراطية حول تداول السلطة لموقع الأمين العام للحزب: <https://ibit.ly/03YM>

من مجموع أعضاء الحزب وذلك حسب دراسة صادرة في العام 2107⁽⁹⁵⁾، وفي ذات السياق تفتقد الأحزاب الأردنية إلى وجود شباب في الصف الأول لها ويكتفي معظمها ببناء فرق شبابية حزبية دون أن يكون لها دور حقيقي في عملية صنع القرار على مستوى الحزب.

رابعاً: أردنية الأحزاب السياسية

واجهت بعض الأحزاب السياسية في الأردن اتهامات متنوعة حول أجندة هذه الأحزاب ومدى انسجام هذه الأجندة مع الأولويات الوطنية وكذلك مدى ولاء هذه الأحزاب للدولة الأردنية حيث استندت هذه التهم الموجهة إلى مسميات الأحزاب والشراكات التي تملكها بعض هذه الأحزاب مع أحزاب أخرى خارج الأردن، حيث أثرت هذه التهم على قدرة بعض الأحزاب في استقطاب مزيداً من الأعضاء وجمهور الناخبين، وفي بعض الأحيان ولدت الخوف لدى جمهور الناخبين من التصويت لها أو التفاعل مع نشاطاتها وفعاليتها، بالرغم من أن هذه الأحزاب مرخصة حسب القوانين الأردنية وتخضع لها، إلا أن التجارب السابقة لفترة الأحكام العرفية التي مرت بها الدولة الأردنية منذ العام 1957 ولغاية 1989 والانطباعات والممارسات التي كانت سائدة في تلك الفترة خصوصاً ما تعرض له بعض أعضاء هذه الأحزاب من عقوبات أمنية وملاحقات، جعل من الصعب على الجمهور الأردني أن يعيد التواصل مع الأحزاب أو يعيد النظر في قناعاته بأن ينتمي لها أو أن التفاعل معها سيكون بعيداً عن الملاحقات الأمنية أو المحاسبة من قبل جهات رسمية أو شبه رسمية.

رغم أن بعض الأحزاب السياسية ذات الامتداد القومي والفكر اليساري والعقائدي كانت بمرحلة زمنية سابقة في القرن الماضي عامل جذب للجمهور والأعضاء والدليل على ذلك أن الحزب الوطني الاشتراكي شكل حكومته بتحالف ضم حزب البعث الاشتراكي والجبهة الوطنية، إلا أن بعد انتهاء مرحلة الأحكام العرفية وتقنين العمل الحزبي أصبح الجمهور ينفر من بعض هذه الأحزاب ذات الامتداد الفكري الخارجي والمرتبط ببعض الأحزاب بدول أخرى، وهذا ساهم بشكل كبير في إضعاف قدرة الأحزاب على جذب الجمهور بالتالي إضعاف قدرتهم على الوصول للبرلمان.

(95) دراسة لمركز القدس: <https://ibit.ly/Zfxj>

خامساً: الإطار الاجتماعي والعشائري

يرى العديد من المجتمعات المختلفة أن العشائرية تشكل تحدياً في مواجهة العمل الحزبي لا سيما وأنها تعتمد روابط الدم الموجودة في العديد من المجتمعات، وهذا التحدي في الحقيقة موجود ولكنه لم يكن متجذراً أمام الأحزاب في الأردن قبل اعتماد النظام الانتخابي المعروف بالصوت الواحد، الذي ساهم بشكل كبير جداً في تنمية الهوية الفرعية الضيقة على حساب الهوية الوطنية وبالتالي على حساب الهوية السياسية التي يمكن لها أن تحوي روابط حقيقة بين الأفراد والمجتمعات، وما زال المجتمع الأردني يعيش حتى يومنا هذا الإرث الذي خلفه اعتماد الصوت الواحد فأصبحت الأجيال تفضل الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، ولكن ليس من المنطق أن نحمل العشائر مسؤولية هذه الممارسات خصوصاً وأنها نظام اجتماعي لا يمكن تجاهله، ولكن يمكن تخفيف الأثر الملموس من ذلك من خلال تعديل قوانين والأنظمة الانتخابية التي تعطي حرية للمواطن في اختيار مترشحين ومترشحين من خارج إطاره الاجتماعي والمناطق، وهذا أثبت نجاعته إبان استخدام نظام القائمة الوطنية إذ كان هناك اختلاف في السلوك التصويتي لمناطق يمكن أن تطغى عليها العشائرية، حيث كان سلوك تصويت أبنائها ليس مرتبطاً بمرشح العشيرة، إذا أظهرت نتائج التحليلات التي قام بها فريق راصد أن قائمة ترأسها سيدة حصلت على 3% من أصواتها من دائرة انتخابية لا ترتبط بها بأي صلة دم ولا تنسجم خلفيتها الثقافية مع ناخبيه تلك الدائرة ولكنهم منحوا أصواتهم لتلك القائمة⁽⁹⁶⁾، وهذا يقودنا إلى أهمية توسيع جغرافية الدوائر الانتخابية وأهميتها وانعكاساتها على السلوك التصويتي للمواطن الأردني، وهنا يتوجب على صانع القرار أن يعمل على تعديل قانون الانتخاب وبناء قانون يساهم في تذويب الهوية الفرعية لحساب الهوية الوطنية على الرغم من أن معظم القوانين لم تنص صراحة على تفعيل العشائرية على حساب الحزبية ولكن الممارسات والمحددات أثبتت ذلك.

سادساً: معضلة المال في الانتخابات والسياسة

تتأثر الأحزاب السياسية كغيرها من قوى المجتمع الأردني بالمال في عملها سواءً بتمويل نشاطاتها العادية أو الانتخابية وتواجه تحدياً من حيث قلة الموارد وقلة وجود داعمين للأحزاب السياسية رغم أن قانون الأحزاب سمح بذلك بوجود ضوابط، وهذه المعضلة موجودة عند معظم الأحزاب السياسية الأردنية ما

(96) تقرير راصد لمراقبة الانتخابات 2013: ayRP://ibit.ly

عدا حزب جبهة العمل الإسلامي، حيث أن معظم الأحزاب تعتمد في تمويلها على الدعم الحكومي وهذا عائد إلى ضعف قناعة الممول المحلي بمختلف مستوياتهم من رجال أعمال و مؤسسات بقدره الأحزاب في الوصول إلى البرلمان وبالتالي قدرتهم على التأثير في القرارات والسياسات الحكومية التي تؤثر عليهم. وفي هذا الإطار لا يمكن إغفال استخدام المال الفاسد في عمليات شراء الأصوات والتي من شأنها أن يؤثر على عدالة العملية الانتخابية وتوجيه الناخبين نحو المترشحين الذين يستخدمون هذه الممارسة، وشهدت الانتخابات الأخيرة 2020 انتشاراً واسعاً لعمليات شراء الأصوات التي أثرت على مخرجات العملية الانتخابية وبالتأكيد أثرت على فرص مترشي ومترشحات الأحزاب السياسية، حيث تم تحويل 42 قضية للمدعي العام ولم يتم البت في معظمها مما ساهم في إضعاف القدرة على الحد من هذه الممارسة، وهنا يتوجب على صانع القرار أن يمتلك إرادة سياسية متوازنة مع إجراءات تنفيذية للحد من هذه الظاهرة.

سابعاً: نوعية البرامج التوعوية

تستهدف معظم البرامج التوعوية والتحفيزية فئة الشباب لتحفيزهم على الانخراط في العمل الحزبي والمشاركة السياسية بشكل عام، إلا أن هذه البرامج في معظمها لا تركز على المعوقات التي تقف أمام الشباب في الانخراط بالعمل الحزبي إذ أن المعوقات الموجودة أمام الشباب لا يمكن المرور عنها والاكتفاء فقط بتشجيعهم دون إيجاد حل حقيقي للمعوقات بمختلف أشكالها القانونية والسياسية والأمنية والوظيفية وغيرها من الأشكال، وفي الحقيقة يجب أن توجه هذه البرامج نحو صناع القرار لكسب تأييدهم في الحد من المعوقات الموجودة أمام الشباب وغيرهم ممن لديه الرغبة في الانخراط في العمل الحزبي، كما يتوجب أن تمارس وسائل ضغط مختلفة ضمن هذه البرامج على صناع القرار لتحفيزهم واقناعهم بالأثر الإيجابي الممكن الحصول عليه جراء زيادة اندماج الفئات المختلفة بالعمل الحزبي.

ثامناً: محددات حرية الرأي والتعبير والتجمع

لا يمكن فصل التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في استقطاب وجذب جمهور الناخبين عن التحديات التي تواجه حرية الرأي والتعبير والتجمع في الأردن خصوصاً في السنوات الأخيرة التي تراجع بها مستوى الحريات بشكل ملحوظ خصوصاً وأن الأردن تراجع في مؤشر لحرية في العالم لعام 2020 ليتم تصنيفه كدولة غير حرة بعد أن كان مصنفاً بالعام الذي سبقه بـ حرة جزئياً، وهذا من شأنه أن يؤثر على نوعية وفعالية العمل الحزبي في الأردن، كما ذكر المركز الوطني لحقوق الإنسان في تقريره لعام 2019 أن

الأردن «شهد عام 2019 توقيف ومحاكمة عدد من الأشخاص بسبب التعبير عن الرأي في مواقع التواصل الاجتماعي أو مشاركتهم في الاعتصامات والاحتجاجات أو من خلال وسائل التعبير الأخرى وبعد توقيف الأشخاص بسبب التعبير عن آرائهم أحد المؤشرات على انتهاك هذا الحق والسعي نحو التضييق على ممارسته»⁽⁹⁷⁾، ويتضح مما سبق أن حالة حقوق الإنسان بشكل عام وحرية الرأي والتعبير والتجمع تؤثر بشكل كبير على فعالية الأحزاب السياسية وإذا ما بقيت هذه الممارسات موجودة فإنها بالتأكيد ستؤدي إلى حالة من الخوف ستولد لدى أفراد المجتمع من الانضمام للأحزاب وممارسة العمل السياسي مما ينعكس سلباً على مستوى ونسبة المشاركة في الانتخابات.

(97) التقرير السنوي السادس عشر لحالة حقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2019: <https://ibit.ly/6x6n>

التوصيات

تتفق هذه الدراسة مع نتائج دراسات أخرى في بعض التحديات والإشكالات التي تواجه عمل الأحزاب السياسية في الأردن وقد تكون بعض التوصيات قد وردت أيضاً في دراسات أخرى إلا أن العامل الأهم هو التعامل مع التوصيات والأخذ بعين الاعتبار الأسباب التي أدت إلى هذا الواقع، ويمكن استنتاج التوصيات التالية التي يمكن أن تساهم في تفعيل عمل الأحزاب السياسية في الأردن.

أولاً: تطوير النظام الانتخابي

بناءً على ما ذكر آنفاً، يتبين وجود ضرورة ملحة لتطوير النظام الانتخابي في الأردن من أجل تعزيز التطور الديمقراطي والإصلاح الانتخابي، عن طريق وضع نظام انتخابي بديل يلبي احتياجات التنمية السياسية لمختلف مكونات المشهد السياسي المحلي، ويحد من المخالفات والجرائم الانتخابية من خلال تطوير المفهوم المجتمعي لدور مجلس النواب وتطوير السلوك التصويتي للناخب الأردني، وعلى الرغم من أن المعايير الدولية لم تلزم الدول باختيار نظام انتخابي معين، إلا أن تلك المعايير قد بينت أنه لا بد من توفر عناصر وضمانات أساسية من شأنها تحقيق المساواة في حق الانتخاب وتعزيز التطبيق الديمقراطي، وبعد دراسة الأنظمة الانتخابية المتبعة حول العالم، وتقييم انعكاساتها على الجانبين السياسي والحقوقى ومراعاة المصلحة الوطنية وموائمة المقترحات مع السياق الوطني الأردني، تم اقتراح هذه التوصيات:

- النظام الانتخابي المقترح هو نظام خليط يجمع بين شقين أساسيين يتمثل كل منهما نظام انتخابي له القدرة على تعزيز المنظومة الانتخابية والعدالة التمثيلية من خلال تطوير السلوك التصويتي للناخب ومنح الأحزاب والتنظيمات السياسية قدرة أعلى في المنافسة على الصعيدين المحلي والوطني:

1. نظام القائمة النسبية المغلقة على مستوى الدوائر المحلية «-Proportional Representation Party List System»، عن طريق القوائم المغلقة «Closed List System» ولكن على المستوى الدوائر الانتخابية المحلية، ولا بد من توسيع جغرافية الدوائر الانتخابية لتكون أكبر مساحةً، وعليه يجب أن يتم زيادة عدد المقاعد الممنوحة للدوائر الانتخابية بما يتوافق مع تكريس العدالة الانتخابية الخاصة بالمقاعد الممنوحة لكل دائرة انتخابية بالارتكاز على مجموعة من المعايير الدولية المرتبطة بهذه الجزئية، وذلك لضمان أثر هذا النظام الإصلاحي على كل من

البيئة السياسية والثقافة الانتخابية، إذ أن هذا النظام قادر على إتاحة فرصة أوسع لتمكين التنظيمات السياسية ذات البرامج التنموية من الوصول إلى الناخبين حول المملكة، وبالتالي تكريس الانتخاب على أسس برامجية وتطوير السلوك التصويتي للناخب الأردني مع تكرار التجربة مستقبلاً، مما يعمل على تكريس التطبيق الديمقراطي بصورة أكثر فاعلية.

2. وتم اختيار هذا النظام للدوائر الانتخابية المحلية بعد التمعن بكافة الأنظمة الانتخابية حول العالم وأثرها على سير التطور الديمقراطي والإصلاح الانتخابي، إذ أن هذا النظام يبطل أثر التصويت للمرشحين بشكل فردي (حسب نظام القوائم المفتوحة) ويعزز من بناء التحالفات السياسية ومن قدرة التنظيمات والأحزاب على المنافسة بصورة أكثر فاعلية، كما وأنه يرفع من العدالة التمثيلية، بالإضافة إلى أنه نظام يراعي البيئة السياسية والاجتماعية المحلية ويبقي على حق المرشحين المستقلين بالترشح في دوائهم الانتخابية، ويحد من ظاهرة شراء الأصوات المنتشرة حالياً في الأردن.

3. نظام التمثيل النسبي للدائرة الانتخابية العامة من خلال القوائم الوطنية «Proportional Representation-Party List System»، عن طريق القوائم المغلقة «Closed List System»، بحيث تشكل هذه القائمة ما لا يقل عن ثلث المقاعد المخصصة لمجلس النواب.

4. الدوائر الانتخابية: يجب أن يتم تقسيم المملكة إلى دوائر انتخابية محلية أوسع مما هي عليه حالياً، إذ أن ضيق الدائرة الانتخابية يؤدي إلى إتاحة مساحة أكبر أمام التفاعل الشخصي ما بين الناخب والمرشح، وبالتالي خلق فرصة أكبر لظاهرة شراء الأصوات وإعاقة تطور السلوك التصويتي، لذا فلا بد من أن تمثل الدائرة الانتخابية الواحدة ما لا يقل عن 6 مقاعد نيابية، ولإعادة رسم حدود الدوائر الانتخابية، لا بد من وضع معادلة واضحة تراعي الكثافة السكانية والانتخابية، بالإضافة إلى المساحة والبعد الجغرافي عن العاصمة ودرجة الاحتياجات التنموية، بحيث تضمن درجة أعلى من العدالة التمثيلية.

ثانياً: ضمان استقرار التشريعات

لا بد من العمل على تطوير التشريعات النازمة للعمل الحزبي بناءً على مشاورات أصحاب المصلحة والوصول إلى صيغة توافقية، وضمان استقرار التشريعات دون التعديل عليها خلال فترة قصيرة الأمد.

ثالثاً: تعديل قانون الأحزاب

تبدو هناك ضرورة ملحة لتطوير قانون الأحزاب بما يضمن الحد من أي بنود تحد من فعالية العمل الحزبي وتعطي المساحة الكافية للأحزاب للانتشار وتوسيع عمليات الاستقطاب وفقاً لأطر وطنية مع المحافظة على استقلاليتها.

رابعاً: تعديل الدستور

يجب أن يتضمن الدستور نصاً صريحاً لضمان وصول الأحزاب إلى السلطة وفقاً لشكل يتم الاتفاق عليه مع الأحزاب والمشرعين والقوى السياسية الوطنية.

خامساً: معاقبة من يعاقب منتسبي الأحزاب

لا بد من إيجاد تشريع يجرم من يقوم بمحاسبة ومنتسبي الأحزاب بناءً على توجهاتهم الفكرية والايديولوجية سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات، وضمان إيجاد نوعاً من العدالة في التعامل مع الحزبيين والحزبيات.

سادساً: تطوير النظم الداخلية للأحزاب.

يجب أن تعمل الأحزاب على تطوير أنظمتها الداخلية بما ينسجم مع متطلبات المرحلة وتعزيز جذب واستقطاب جمهور الناخبين لها مع مراعاة النوع الاجتماعي في بنيتها الأساسية.

سابعاً: التحول نحو الأحزاب البرامجية

من الضرورة أن تقدم الأحزاب السياسية الأردنية برامجاً في مختلف القطاعات الوطنية بما ينسجم مع تطلعات وأولويات المواطنين الأردن مما يساهم في تغيير الصورة النمطية المأخوذة عن الأحزاب.

تأثير المال على مخرجات الانتخابات البرلمانية 2020

الملخص التنفيذي

تتناول هذه الورقة اشكالية تأثير المال على مخرجات العملية الانتخابية، وأثرها على نتائج الانتخابات البرلمانية وما يرتبط بتمويل الحملات الانتخابية وضبطها على ضوء التعليمات تنفيذية الخاصة بالانتخابات البرلمانية الصادرة عن الهيئة المستقلة للانتخاب، وتقوم هذه الورقة على تسليط الضوء بشكل مباشر على أثر استخدام المال وأوجه انفاقه، وكيف أثر على المخرجات الانتخابية وحد من العدالة الانتخابية ومسّ حرية الناخبين في اختيار مرشحهم في الانتخابات البرلمانية الأردنية.

تأتي أهمية الورقة لاعتمادها نتائج مراقبة الانتخابات التي أجراها راصد في الانتخابات 2013، 2016، 2020 ولأنها تركز على أهمية الحد من الآثار السلبية لاستخدام المال على مجريات العملية الانتخابية وضمان لنزاهة وعدالة الانتخابات البرلمانية، وتقدم الورقة تحليلاً للعوامل المرتبطة باستخدام المال في الانتخابات البرلمانية، كالعوامل القانونية التي تتعلق بسقوف الحملات الانتخابية، والعوامل الاقتصادية المتمثلة بتراجع مستوى المعيشة وتدني مستويات الدخل، وعامل جذب الناخبين ومستوى المشاركة ودور استخدام المال فيه، وتستعرض الورقة التراجع في مستوى ثقة المواطن بالعملية السياسية ومخرجاتها وبالقيادات المجتمعية ويظهر ذلك جلياً من خلال المطالبات التي تأتي دوماً بحل البرلمان وتغيير الحكومات.

وتقدم الورقة مجموعة من التوصيات والبدائل من أهمها وضع تشريعات قانونية تتضمن تحديد أوقات ووضع أطر زمنية محددة من اجل النظر والبت بجميع القضايا المرتبطة بشراء الأصوات، وانشاء هيئة قضائية يتم إلحاقها بالهيئة المستقلة للانتخاب للنظر في القضايا المتعلقة بالجرائم الانتخابية خلال مراحل العملية الانتخابية بصفة الاستعجال، تعزيز اليات الرقابة على انفاق الحملات الانتخابية، وتغليظ العقوبات القانونية لمن يتجاوز سقف الانفاق المحدد، واضفاء صفة الاستعجال في البت بقضايا المال الفاسد.

مقدمة

تتناول هذه الورقة أثر استخدام المال في الانتخابات البرلمانية، وعلى الرغم من التعهدات التي التزمت بها الهيئة المستقلة للانتخاب بالحد من ظاهرة استخدام المال الفاسد في الانتخابات البرلمانية 2020، إلا أنه يظهر بشكل واضح دور وتأثير المال على مجريات ومخرجات الانتخابات في الأردن، لا سيما إذا ما تحدثنا عن مسارين أساسيين في هذه القضية، المسار يرتبط بتمويل الحملات الانتخابية وضبطها وهو ما تم النص عليه ضمن تعليمات تنفيذية أعدتها الهيئة المستقلة للانتخاب إلا أن هذه التعليمات رغم تطبيقها في عام 2016 و 2017 و 2020 ما زالت بحاجة إلى تطوير وتعديل لتنسجم مع متطلبات موائمة الانتخابات مع المعايير الدولية.

وبينت عملية مراقبة الانتخابات التي أجراها فريق راصد بعدد مراقبين وصل إلى 3000 مراقباً ومراقبة أن تطبيق ما ورد في التعليمات لم يكن ضمن المستوى المطلوب مما أدى إلى تجاوزات خلال فترة الحملات الانتخابية، حيث لم يتم تقديم تقريراً شاملاً عن مصادر تمويل الحملات الانتخابية وآليات الإنفاق التي اعتمدها القوائم الانتخابية ولم يتم الإفصاح عن تقارير مدققي الحسابات وما إذا انسجمت هذه التقارير مع ما ورد في التعليمات، وهنا تأتي هذه الورقة لتسلط الضوء بشكل أساسي على تأثير المال وأوجه انفاقه على مخرجات الانتخابات البرلمانية الأردنية.

أما المسار الآخر الذي سنتناوله هذه الورقة يرتبط بعمليات شراء الأصوات (المال الفاسد) وشراء المترشحين لبناء القوائم الانتخابية وكيف أثر على المخرجات وحدّ من ترسيخ العدالة الانتخابية ومسّ حرية الناخبين في اختيار مرشحهم، وكيف ساهم تحديد سقف الإنفاق الذي وضعته الهيئة المستقلة ضمن تعليماتها التنفيذية⁽⁹⁸⁾ إذ أظهر ذلك وجود تباين كبير في الإنفاق على الحملات الانتخابية بين القوائم والمترشحين، ومما لا شك فيه أن القدرة على مراقبة عملية الإنفاق لم تكن ضمن المستوى المطلوب وهذا ساهم بشكل أساسي بالتأثير على قدرة المترشحين في الوصول إلى ناخبهم وبالتالي التأثير على مخرجات الانتخابات.

(98) التعليمات التنفيذية الخاصة بقواعد الحملات الانتخابية: <https://ibit.ly/qWmN>

واتسم استخدام المال في الانتخابات البرلمانية 2013، 2016، 2020 بالعديد من المظاهر السلبية التي كانت ملازمة لها، إذ تم استخدامه من خلال طرق وآليات غير قانونية، منها شراء الأصوات الذي لم يعد هو الطريق الوحيد لاستخدام ذلك المال والذي ينتشر أكثر في كل انتخابات نيابية يتم إجرائها، حيث أصبح يتعداها إلى تقديم مساعدات عينية أو عن طريق تقديم الخدمات للناخبين، وذلك من أجل التحكم في اتجاهات الناخبين التصويتية، ولوحظ ان استخدام المال الفاسد ينشط حتى في الانتخابات التمهيدية التي تجريها بعض العشائر والمناطق لفرز مرشح يمثلها في الانتخابات البرلمانية.

وستعتمد هذه الورقة نتائج مراقبة الانتخابات التي أجراها راصد في الانتخابات 2013، 2016، 2020 والتي أجريت باعتماد منهجيات بحثية ونوعية وكمية ضمن أطر مختلفة، وهنا فإن التساؤلات الذي سيتم تناولهم في هذه الورقة هو: كيف أثر المال على مخرجات العملية الانتخابية البرلمانية؟ وكيف أثرت هذه الممارسات على قيم المجتمع وانسحبت على مختلف العمليات الانتخابية وحتى السلوكية لبعض الأفراد؟.

الخلفية

يعتبر المال من المقومات الرئيسية في أية انتخابات يتم إجرائها، سيما وأن الحملات الانتخابية في ظاهرها تركز على القدرة المالية سواءً كان المترشحون ضمن أحزاباً أو كانوا أفراداً فلا يمكن المضي قدماً بالحملات الانتخابية دون وجود عنصر المال، ولا بد من التفريق بين المال القانوني الذي يستعمل بوجه حق وضمن ضوابط ومحددات تضعها الأطر التشريعية وبين المال الفاسد الذي يعتبر انتهاكاً لأي عملية انتخابية يستعمل فيها.

على مستوى الدولة الأردنية شهدت التشريعات الناظمة للانتخابات تطورات على مراحل زمنية مختلفة منها ما كان مرتبطاً بضبط عملية الانفاق وآليات الإنفاق ومنها ما كان مرتبطاً بمكافحة انتشار ظاهرة المال الفاسد وشراء الأصوات ذات الأشكال المختلفة.

في الحقيقة لا تعتبر ظاهرة استخدام المال (الفساد) في الانتخابات البرلمانية الأردنية 2020 ظاهرة جديدة من نوعها في الانتخابات البرلمانية فقد ظهرت من انتخابات المجلس الرابع عشر التي أجريت في عام 2003 وتنامت هذه الظاهرة بشكل متسارع خلال الانتخابات البرلمانية التي تلتها، مما اضطر المشرع الأردني لإيجاد نص قانوني ضمن قانون الانتخاب حيث نص في مادته (59) على عقوبات ترتبط بعمليات شراء الأصوات⁽⁹⁹⁾، ورغم هذا النص القانوني إلا أننا لم نشهد مكافحة حقيقية لهذه الظاهرة إذ جرت الانتخابات النيابية لعام 2013 وتم إيداع أربعة مترشحين السجن ولم توافق المحكمة آنذاك على تكفيهم لتجربى الانتخابات والجدير ذكره أن مرشحين اثنين حصلا على مقعدهم فيما لم يحصل الأخران على مقاعد في البرلمان السابع عشر، وفي انتخابات المجلس الثامن عشر عام 2016 أعلنت الهيئة عن ضبط أربع قضايا مرتبطة بالمال الفاسد، حيث ذكر المركز الوطني لحقوق الإنسان عن انتشار واسع لعمليات شراء الأصوات مقابل مبالغ مالية تدفع مباشرة من قبل القائم على الحملة أو من خلال سمسرة الأصوات⁽¹⁰⁰⁾، كما قدمت بعثة الاتحاد الأوروبي تقريرها الخاص الذي أقر بوجود عمليات شراء أصوات في انتخابات⁽¹⁰¹⁾ 2016.

(99) قانون الانتخاب: <https://ibit.ly/mbMS>

(100) تقرير المركز الوطني للانتخابات النيابية 2016، <https://ibit.ly/S2Nr>

(101) تقرير الاتحاد الأوروبي حول الانتخابات النيابية 2016: <https://ibit.ly/iUoN>

وفي انتخابات 2020 شهدت العملية الانتخابية بكافة مراحلها تحويل (51) قضية مرتبطة بعمليات شراء الأصوات واستخدام المال الفاسد منها (9) قضايا حولت إلى الأجهزة الأمنية، بينما حولت (42) قضية إلى المدعي العام، وتم البت ببعض القضايا، وتم الحكم بالسجن على مجموعة من الأشخاص المتورطين بالقضايا التي تم البت بها، علماً بأن كافة القضايا التي تم تحويلها إلى المدعي العام قدمت الهيئة المستقلة للانتخابات أدلة وبراهين في هذه القضايا، دون أن يتم البت ببعض منها، وهذا ساهم بشكل حقيقي بإضعاف ثقة المواطن في معاقبة مرتبكي هذه القضايا والحد من هذه الظاهرة،⁽¹⁰²⁾ وبحسب تقرير المركز الوطني لحقوق الانسان حول مجريات الانتخابات البرلمانية 200، فقد تم رصد حالات تجاوز ومخالفات لقانون الانتخاب و التعليمات التنفيذية الصادرة بموجبه ومن بينها التأثير على إرادة الناخبين من خلال انتشار ظاهرة المال السياسي (الأسود)⁽¹⁰³⁾.

وقد أدت الآليات غير الفعالة لمواجهة هذه الممارسة وعدم الاهتمام الجاد بها إلى زيادة استخدام المال الفاسد وعمليات شراء الاصوات، وإن كل من المرشحين والناخبين يشجعهم الافتقار إلى الآليات الفعالة لمحاربة هذه الممارسة التي من شأنها الاخلال بمخرجات العملية الانتخابية والتأثير عليها بشكل لا تمثل من خلاله الإرادة الحقيقية للناخبين⁽¹⁰⁴⁾.

(102) التقرير النهائي لمخرجات مراقبة الانتخابات البرلمانية 2020، متاح على الرابط t.ly/ufp0

(103) تقرير المركز الوطني لحقوق الانسان حول مجريات الانتخابات البرلمانية 2020، متاح على الرابط t.ly/5QmF

(104) The Social Impact of Jordan's Electoral System، متاح على الرابط t.ly/s28Z

تأثير المال على مخرجات الانتخابات النيابية

أولاً: الإطار السياسي والقانوني

تشير نتائج العديد من الدراسات حول استخدام المال الفاسد في الانتخابات البرلمانية للأعوام 2013، 2016، 2020 إلى مجموعة من العوامل التي تساهم في بروز ظاهرة استخدام المال الفاسد، منها عوامل قانونية تتعلق بسقوف الحملات الانتخابية فقد أوضحت الهيئة المستقلة للانتخاب بأن سقف الإنفاق للدوائر الانتخابية في العاصمة والزرقاء واربند قد حدد بمبلغ (5) دنانير لكل ناخب، بينما في باقي الدوائر الانتخابية فقد حدد بمبلغ (3) دنانير لكل ناخب⁽¹⁰⁵⁾، حيث أن هذا السقف من شأنه أن يعطي مساحة عالية من الإنفاق والتي يمكن لها أن تكون كأموال غير مشروعة في الانتخابات مثل شراء الأصوات، كما أن عدد الناخبين في بعض الدوائر يرفع من سقف الإنفاق فعلى سبيل المثال دائرة الزرقاء الأولى يبلغ سقف الإنفاق بها 2,533,020 مليون دينار بينما دائرة الزرقاء الثانية يبلغ 743,135 ألف دينار، ونرى هنا تبايناً كبيراً في سقف الإنفاق رغم أننا نتحدث عن محافظة واحدة، فلا بد من إعادة النظر بمعايير تحديد سقف الإنفاق.

وهنا لا بد من الحديث حول آليات استخدام المال الفاسد التي يمكن أن يستخدمها بعض المترشحين من خلال دفع مبالغ نقدية مباشرة للناخبين للتأثير على حريتهم الانتخابية وتوجيه أصواتهم لذات المترشحين، وفي ذات السياق يقوم بعض المترشحين بدفع مبالغ نقدية لمترشحين آخرين أما بهدف التخريب على مترشحين آخرين أو بهدف جذبهم لقوائم معينة، وكافة هذه الممارسات ظهرت بشكل كبير في الانتخابات البرلمانية الأخيرة دون وجود رادع حقيقي، وفي الانتخابات الأخيرة حولت (42) قضية إلى المدعي العام، وتم البت ببعض القضايا، وتم الحكم بالسجن على مجموعة من الأشخاص المتورطين بالقضايا التي تم البت بها، علماً بأن كافة القضايا التي تم تحويلها إلى المدعي العام قدمت الهيئة المستقلة للانتخابات أدلة وبراهين في هذه القضايا، دون أن يتم البت بالبعض منها، وهذا ساهم بشكل حقيقي بإضعاف ثقة المواطن في معاقبة مرتبكي هذه القضايا والحد من هذه الظاهرة.⁽¹⁰⁶⁾

(105) الهيئة المستقلة للانتخاب، متاح على الرابط t.ly/ouyb

(106) التقرير النهائي لمخرجات مراقبة الانتخابات البرلمانية 2020، متاح على الرابط t.ly/ufp0

وفيما يتعلق بالزام كل قائمة انتخابية فتح حساب بنكي، من أجل متابعة كامل العمليات المالية المرتبطة بالإفناق الدعائي على الحملات الانتخابية، إلا أن ذلك ورغم التزام القوائم بفتح الحسابات إلا أننا ما زلنا لا نرى التزاماً من القوائم بالصرف من خلال هذه الحسابات، حيث أن بعض القوائم تقوم بصرف أموال ولكن دون أن يتم توثيقها في حسابات الحساب البنكي مما يساهم في عدم إظهار هذا الإفناق في التقرير الختامي، ما يعني أنه من الصعب تتبع مقدار النفقات التي أنفقتها القائمة الانتخابية وبالتالي صعوبة محاسبتها إذا ما تم إنفاق أموالاً أكثر من المسموح قانونياً، وفي هذا الإطار تفتقد الأطر التشريعية مواداً عقابية رادعة، إذ لم تُلزم أي قائمة بسقوف الإفناق وهذا يحفز القوائم الانتخابية على تجاوز هذه التعليمات.

من جانب آخر تنص المادة (63) من قانون الانتخاب "تسقط بالتقادم بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ اعلان النتائج النهائية للانتخابات جميع جرائم الانتخاب المنصوص عليها في هذا القانون»، وتعد هذه المادة من القانون ثغرة قانونية من حيث أنها تعفي مرتكبي الجرائم الانتخابية من العقوبات المنصوص عليها في قانون الانتخاب في حال عدم البت أو التأخر في الحكم في القضايا خلال فترة الثلاث سنوات المنصوص عليه في تلك المادة وسقوطها بالتقادم.

تتوفر في قانون الانتخاب الأردني العديد من العقوبات القانونية الخاصة بالجرائم الانتخابية، إذ تنص المادة (24) من قانون الانتخاب « يحظر على أي مرشح ان يقدم خلال قيامة بالدعاية الانتخابية هدايا او تبرعات او مساعدات نقدية أو عينية أو غير ذلك من المنافع أو يعد بتقديمها إلى لشخص طبيعي أو اعتباري سواء كان لك بصورة مباشرة أو بالواسطة كما يحظر على أي شخص ان يطلب لنفسه أو لغيره أي هديا أو تبرعات أو مساعدات أو الوعد بها من أي مرشح»⁽¹⁰⁷⁾، وفي المادة (59) أ « يعاقب بالأشغال الشاقة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على سبع سنوات كل من أعطى ناخباً مباشرة او بصورة غير مباشرة أو اقرضه او عرض عليه أو تعهد بأن يعطيه مبلغاً من المال أو منفعة»⁽¹⁰⁸⁾، وعلى الرغم من وجود هذه المواد التي تنص بشكل واضح ومباشر على العقوبات بحق مرتكبي الجرائم الانتخابية، إلا أنها تحتاج إلى توفر الإرادة السياسية الحقيقية من أجل تطبيق وتفعيل مواد العقوبات الخاصة بالجرائم الانتخابية وتحقيق مبدأ العدالة والشفافية في التعامل مع القضايا التي تتعلق بجميع مجريات العملية الانتخابية، وضمان نزاهة الانتخابات وحماية استقلالية إرادة الناخبين.

(107) قانون الانتخاب لسنة 2016، متاح على الرابط t.ly/w6bR

(108) المرجع السابق، متاح على الرابط t.ly/hHQ3

ثانياً: الإطار الاقتصادي في المجتمع الأردني

يعتبر التحدي الاقتصادي وتراجع مستوى المعيشة والدخل والخدمات أصبح أمراً متزايداً خلال العشر سنوات الأخيرة، حيث وصلت مديونية الأردن إلى 46,4 مليار دولار⁽¹⁰⁹⁾، كما وصلت نسبة البطالة في الأردن إلى 22,7% نهاية عام 2020⁽¹¹⁰⁾، وهذا ساهم بشكل كبير في نشوء بيئة خصبة قابلة للممارسات غير المشروعة والتي كانت عامل ضغط على بروز ظاهرة شراء الأصوات.

أجريت الانتخابات البرلمانية 2020 في ظل ظروف جائحة كورونا وما نجم عنها من تردي للأوضاع المالية للمواطنين، مما أدى لاستغلال الأوضاع الاقتصادية والمالية الصعبة للمواطنين من قبل بعض المرشحين أو عبر وكلائهم في استخدام المال الفاسد من أجل شراء أصوات الناخبين واحتكار ارادتهم الانتخابية، وتعتبر الانتخابات البرلمانية 2020 وما شهدته من انتشار لظاهرة شراء الأصوات بشكل كبير وبمختلف الوسائل من تقديم المال بشكل مباشر أو من خلال تقديم المساعدات الغذائية والطبية أو اطلاق الوعود للناخبين، بغرض توفير وظائف لهم بعد انتهاء الانتخابات، وتزامن انتشار تلك الممارسات مع تغاضي الهيئة المستقلة للانتخاب وعدم قيامها بالأجهزة المعنية بضمان نزاهة وشفافية سير العملية الانتخابية وحماية إرادة الناخبين وعدم مصادرتها من قبل المرشحين مستغلين بذلك الحاجة الاقتصادية الصعبة للناخبين.

ثالثاً: جذب الناخبين ومستوى المشاركة

مما لا شك فيه أن مستوى المشاركة في الانتخابات النيابية لعام 2016 و2020 لا يبل نسبة 40% وشهد تراجعاً في عام 2020 ليصل إلى 29,9% من مجموع الذين يحق لهم الاقتراع مقارنة بنسبة 36,6% لعام 2016، وأسهم هذا التراجع في وضع معوقات أمام المترشحين لجذب الناخبين للمشاركة في عملية الاقتراع لا سيما وأن كثير من المواطنين لا يعتقدون بجدوى وأهمية وفاعلية البرلمان ولكن البعض يرضى بالمكسب المادي المباشر عند قيامه ببيع صوته.

(109) نشرة وزارة المالية: <https://ibit.ly/5rHf>

(110) أرقام الإحصاءات العامة في الأردن: <https://ibit.ly/7PyU>

رابعاً: مخرجات العملية الانتخابية تفقد الثقة بسرعة كبيرة.

يشهد الشارع الأردني تراجعاً في مستوى ثقة المواطن بالعملية السياسية ومخرجاتها وبالقيادات المجتمعية ويظهر ذلك جلياً من خلال المطالبات التي تأتي دوماً بحل البرلمان وتغيير الحكومات، وهذا من شأنه أن يؤثر سلباً على الجو العام السياسي، كما أثبتت الإحصاءات واستطلاعات الرأي حيث بين تقرير أصدره مركز الحياة راصد حول أداء الحكومة بعد 6 أشهر من عمرها أن 70,4% من الأردنيين يرون أن الفريق الوزاري غير قادراً وقادراً بشكل ضعيف على تحمل مسؤولياته، كما أظهر استطلاعاً أن 31% من الأردنيين فقط يثقون في البرلمان ما يعني أن أكثر من ثلثي الأردنيين لا يثقون بمجلس النواب بعد مرور 3 أشهر فقط على عمر البرلمان، وهذا بحد ذاته مؤشراً يتوجب الوقوف عنده وكيف تفقد مخرجات العملية الانتخابية الثقة بهذه السرعة وما هي المسببات لذلك.

ويمكن الإجابة عن ذلك من خلال الأداء الذي يقدمه البرلمان الحالي أو البرلمانات السابقة التي كانت في معظمها لا تنسجم مع متطلبات وتطلعات المواطنين، على الرغم من أن هنالك تطوراً في الأداء الرقابي والتشريعي لمجلس النواب التاسع عشر خلال الـ 100 يوم الأولى مقارنةً بالمجلسين السابع عشر والثامن عشر، حيث أظهرت مؤشرات الأداء الرقابي ارتفاعاً بنسبة أيام العمل الرقابي والتي كانت نسبتها في المجلس التاسع عشر 47% بينما كانت نسبة أيام العمل الرقابية في المجلس الثامن عشر خلال أول 100 يوم 14% فيما كانت نسبتها في المجلس السابع عشر 12% فقط⁽¹¹¹⁾، إلا أن معظم المؤشرات الأخرى لم تنسجم وتطلعات القواعد الانتخابية، وهذا يشكل إجابة لعدم مشاركة المواطن في العملية الانتخابية.

(111) تقرير راصد حول أداء البرلمان التاسع عشر خلال أول 100 يوم: <https://ibit.ly/WyP4>

التوصيات

إن النجاح في الحد ومكافحة ظاهرة استخدام المال الفاسد في الانتخابات البرلمانية هو تحدٍ جوهري لضمان نزاهة العملية الانتخابية، ويستوجب استجابة فعلية من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب وجميع الأجهزة المعنية بضمان نزاهة الانتخابات البرلمانية على حد سواء، وسنتناول هنا أبرز البدائل التي يمكن من خلال تبنيها معالجة مشكلة انتشار ظاهرة استخدام المال الفاسد في الانتخابات البرلمانية:

تعديلات تشريعية قانونية:

العمل على وضع تشريعات قانونية تتضمن تحديد أوقات ووضع أطر زمنية محددة من اجل النظر والبت بجميع القضايا والجرائم المرتبطة باستخدام المال الفاسد في الانتخابات، من اجل ضمان شفافية إجراءات التقاضي وتحقيقاً لمبدأ العدالة والمساواة.

انشاء هيئة قضائية انتخابية:

العمل على انشاء هيئة قضائية يتم إلحاقها بالهيئة المستقلة للانتخاب للنظر في القضايا المتعلقة بالجرائم الانتخابية خلال مراحل العملية الانتخابية بصفة الاستعجال واعطائها صلاحية واسعة للبت في جميع القضايا التي تتعلق بالمخالفات التي تجري خلال جميع مراحل العملية الانتخابية من اجل ضمان نزاهة وعدالة الانتخابات وعدم تدخل المال الفاسد او أية جرائم انتخابية تمس استقلالية وحياد العملية الانتخابية ككل.

تعزيز اليات الرقابة على انفاق الحملات الانتخابية:

يتوجب العمل على تعديل التعليمات الخاصة بسقف الانفاق على الحملات الانتخابية الصادرة عن الهيئة المستقلة للانتخاب، وإعادة النظر بقيمة المبالغ التي يسمح للقائمة بانفاقها خلال الحملة الانتخابية لما فيها من مبالغة كبيرة، وتعزيز الرقابة من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب على انفاق القوائم الانتخابية على حملاتها، والعمل على وضع سقف انفاق واقعية ومنطقية من اجل ضمان رقابة فعلية على عملية انفاق الأموال بالشكل القانوني الذي خصصت له تلك الأموال.

تغليظ العقوبات القانونية لمن يتجاوز سقف الانفاق المحدد :

من اجل ترسيخ مفهوم العدالة الانتخابية وضمان الحيادية في جميع مراحل العملية الانتخابية، تستوجب تغليظاً للعقوبات المنصوص عليها في قانون الانتخاب بشكل أكثر بحيث تكون رادعة بشكل كافي ومؤثر على جميع من يتجاوز سقف انفاقه على الحملة الانتخابية للسقف المنصوص عليه بالقانون، وتكون ضامنه للعدالة والتساوي بين جميع المرشحين.

اضفاء صفة الاستعجال في البت بقضايا الفاسد:

لا بد من إضفاء صفة الاستعجال للقضايا المرتبطة بالمال الفاسد لما في ذلك من أثر إيجابي على استعادة ثقة المواطن بالعملية الانتخابية وفي ذات الأطر يشكل رادعاً لكل من يستخدم هذه الممارسة غير القانونية في العملية الانتخابية.

جائحة كورونا و أثرها على
مستوى المشاركة في الانتخابات
النيابية الأردنية 2020

الملخص التنفيذي

كان لجائحة كورونا أثراً واضحاً في انخفاض نسبة الاقتراع في الانتخابات النيابية الأردنية 2020، فعلى الرغم من اتخاذ الهيئة المستقلة للانتخاب العديد من الإجراءات الاحترازية لحماية الناخبين وتقليل احتمالية الإصابة بفيروس كورونا أثناء عملية الاقتراع تمثلت بتعديلات تشريعية على التعليمات الناظمة لعملية الاقتراع والفرز، شملت زيادة عدد مراكز وصناديق الاقتراع وزيادة عدد الكوادر العاملة ضمن لجان الاقتراع والفرز وإلزام كافة الناخبين بارتداء الكمامات وتوفير قفازات وقلم لكل ناخب إضافة لتعديل التعليمات التنفيذية الناظمة للدعاية والحملات الانتخابية، إلا أن تخوف الناخبين من التوجه لصناديق الاقتراع تفادياً للإصابة بالفيروس كان واضحاً وكان لارتفاع عدد الإصابات والوفيات قبيل يوم الاقتراع سبباً بذلك.

بلغت نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات البرلمانية 2020 ما نسبته 29.9% بانخفاض عند المقارنة بالانتخابات البرلمانية التي أجريت في 2016 حيث بلغت نسبة المشاركة الشعبية 36% ولم تكن جائحة كورونا السبب الوحيد لانخفاض نسبة المشاركة،⁽¹¹²⁾ حيث تعددت أسباب الانخفاض بين فقدان ثقة المواطنين في أداء مجالس النواب المتعاقبة واعتقاد بعضهم بأن انتخابات 2020 لن تحدث فارقاً في الأداء والسياسات العامة، خصوصاً بعد ما شهدته البرلمانات المتعاقبة من اخفاقات في كبح جماح الحكومات في زيادة الترهل الإداري، وزيادة معدلات الضرائب، وارتفاع الأسعار، كما تبين الورقة أن قانون الانتخابات الحالي يعتبر سبباً في انخفاض نسبة الاقتراع بسبب ما يفرزه من نواب خرجوا على أسس وانتماءات ضيقة وعدم إتاحة الفرصة العادلة للتنافس السياسي والحزبي.

وأوضحت الورقة أن الإجراءات التي اتخذت بخصوص قواعد حملات الدعاية الانتخابية كانت سبباً في انخفاض نسبة الاقتراع رغم أنها كانت منسجمة من الناحية الصحية ولكنها فرضت شروط أدت لزيادة توجه الحملات الانتخابية الالكترونية بسبب الشروط المفروضة مثل عدم السماح بفتح المقرات والمهرجانات الانتخابية وتقليل أعداد الناخبين في اللقاءات المباشرة التي يجريها المرشحين، مما أدى الى الحد من معيار العدالة في تنفيذ الحملات الالكترونية بسبب تفاوت خبرات المرشحين في هذا النوع من

(112) التقرير النهائي لمخرجات مراقبة الانتخابات البرلمانية الأردنية 2020، <https://tinyurl.com/yglt35fr>

الحملة إضافة لأفضلية كبيرة لبعض الدوائر الانتخابية عن غيرها من الدوائر التي يقل فيها استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي.

وقدمت الورقة مجموعة من التوصيات طويلة الأمد وقصيرة الأمد التي يمكن لصانع القرار الاستفادة منها للتغلب على أية تحديات يمكن أن يتم مواجهتها مستقبلاً.

مقدمة

تأتي هذه الورقة للكشف عن مدى أثر جائحة كورونا في انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية 2020 والتي أجريت في ظل انتشار جائحة كورونا وأثر تطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي على مستويات المشاركة الشعبية في الانتخابات، وتأتي أهمية الورقة لأنها تقدم بدائل وتوصيات عملية من أجل تطوير العملية الانتخابية في ضوء الظروف الصحية التي سببتها جائحة كورونا وآثارها، بما يضمن عدم التأثير على نسب المشاركة الشعبية في الانتخابات بشكل عام، ويمكن أن تشكل تلك البدائل والتوصيات في حالة تبنيها من قبل المؤسسات المعنية بالعملية الانتخابية وصناع القرار أرضية ملائمة في عملية زيادة نسب المشاركة الشعبية في الانتخابات.

وتبحث الورقة في الآثار التي نجمت على مستوى مراحل العملية الانتخابية جراء جائحة كورونا والتحديات التي رافقت العملية الانتخابية وتأثيراتها على مستوى ونسب المشاركة العامة في الانتخابات وما إذا كانت الجائحة هي السبب الوحيد الذي ساهم في انخفاض نسبة المشاركة العامة أو أنه أحد المسببات.

وتستند هذه الورقة في إطار تحليلها لمشكلة أثر جائحة كورونا الى إمكانية استخدام وسائل بديلة للمشاركة في الانتخاب تكون بديلة للوسائل التقليدية المتبعة في الظروف الاعتيادية، وفي ظل اتجاه عالمي يهدف الى تطوير طرق وأساليب المشاركة الشعبية في الانتخابات والتي ستساهم بدورها في إيجاد بدائل وخيارات يُعتمد عليها عند اجراء أي انتخابات في ظل وجود ظروف استثنائية كالتى مثلها جائحة كورونا في الانتخابات البرلمانية الأخيرة 2020.

وارتكز فريق راصد في بناء هذه الورقة على عملية مراقبة الانتخابات النيابية لعام 2020 والذي نفذها تحالف راصد لمراقبة الانتخابات بإدارة مركز الحياة – راصد حيث شارك في عملية المراقبة 3000 مراقب ومراقب من كافة المحافظات، وعملوا على مراقبة مجريات العملية الانتخابية بشكل مباشر وتعبئة نماذج مخصصة لعملية المراقبة، وتم استخدام منهجية المقابلة المباشرة مع مجموعة من الفئات من ضمنها الشباب والسيدات وطرح تساؤلات حول مدى أثر جائحة كورونا على العملية الانتخابية، وتم ذلك من خلال استهداف عينات عشوائية ممثلة.

وستتناول الورقة الإجابة على مجموعة تساؤلات تتعلق بما أظهرته جائحة كورونا من حيث ضرورة الاستجابة والاستعداد وتهيئة البيئة التي يتم فيها توفير وإيجاد وسائل وطرق للمشاركة الانتخابية بشكل متطور وغير تقليدي؟ وما هو الأثر الناجم عن الجائحة وكيف كانت استجابة الإدارة الانتخابية والمؤسسات الرسمية لهذه الجائحة ومدى انسجام الإجراءات مع المعايير والممارسات الدولية الفضلى للانتخابات.

خلفية

في الثاني من شهر آذار 2020 ظهرت أول إصابة بفيروس كورونا في الأردن وبدأت حالات الإصابات تزداد تدريجياً حتى وصلت ل 40 حالة⁽¹¹³⁾ لغاية تاريخ 2020/ 3/17 مما دفع مجلس الوزراء إلى اتخاذ قراره المتضمن إعلان العمل بقانون الدفاع رقم 13 لسنة 1992 في جميع أنحاء المملكة وصدور الإرادة الملكية بالموافقة على القرار⁽¹¹⁴⁾ على أن يطبق قانون الدفاع بأضيق الحدود.

استمرت عدد الإصابات بفيروس كورونا بالازدياد وتزايدت معها التحليلات حول مصير الانتخابات البرلمانية للمجلس التاسع عشر ومجلس النواب الثامن عشر الذي كان من المفترض يكمل مدته الدستورية بتاريخ 2020/9/28 وفقاً للمادة 1/68 من الدستور الاردني التي تنص على «مدة مجلس النواب أربع سنوات شمسية تبدأ من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب العام في الجريدة الرسمية وللملك أن يمدد مدة المجلس بإرادة ملكية إلى مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على سنتين».

وبتاريخ 2020/7/29 صدرت الإرادة الملكية بإجراء الانتخابات النيابية وفقاً لأحكام القانون⁽¹¹⁵⁾ لتحسم الجدول الدائر حول الانتخابات النيابية وإمكانية إجرائها من عدمه في ظل الظروف الوبائية التي كانت تعيشها المملكة آنذاك بسبب جائحة كورونا، وفي ذات اليوم قرر مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب تحديد العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موعداً لإجراء الانتخابات النيابية.⁽¹¹⁶⁾

وبتاريخ 2020/9/27 صدرت الإرادة الملكية بحل مجلس النواب الثامن عشر اعتباراً من ذات اليوم.⁽¹¹⁷⁾ ليبدأ استحقاق دستوري جديد يقضي بوجوب تقديم الحكومة لاستقالتها خلال أسبوع امتثالاً لأحكام المادة 74 من الدستور التي تنص على أن «الحكومة التي يحل مجلس النواب في عهدها تستقيل خلال أسبوع من تاريخ الحل، ولا يجوز تكليف رئيسها بتشكيل الحكومة التي تليها»، وبتاريخ 2020/10/3 قدم

(113) موقع وزارة الصحة الأردنية متاح عبر الرابط <https://corona.moh.gov.jo/ar/MediaCenter/31>

(114) الجريدة الرسمية ، t.ly/Keta، إرادة ملكية بالموافقة على تفعيل قانون الدفاع

(115) المملكة، إرادة ملكية بإجراء انتخابات نيابية، t.ly/100v

(116) بتر، المستقلة للانتخاب تحدد العاشر من تشرين الثاني موعداً لإجراء الانتخابات النيابية، t.ly/PhhZ

(117) بتر، إرادة ملكية بحل مجلس النواب، t.ly/s7im

رئيس الوزراء عمر الرزاز استقالة حكومته أمام الملك الذي قام بدوره بقبولها وتكليف ذات الحكومة بتسيير الأعمال لحين اختيار رئيس وزراء جديد وتشكيل حكومة جديدة، بتاريخ 2020/10/7 صدر كتاب التكليف السامي لتكليف الدكتور بشر الخصاونة بتشكيل حكومة جديدة لتؤدي الحكومة اليمينية الدستورية بتاريخ 2020/10/12.

في الحقيقة لم تكن الأردن الدولة الوحيدة التي أجرت انتخاباتها في ظل جائحة كورونا، حيث إجريت انتخابات البرلمان التاسع عشر 2020، في ظل ظروف استثنائية تتمثل في مواجهة خطر جائحة كورونا، وفي ظل تطبيق قوانين الدفاع، وإجراءات التباعد الاجتماعي، وارتداء الأقنعة، والقفازات وما تفرضه من تغييرات جذرية على أسلوب حياة المواطنين في المجتمع، وأثر إجراءات مواجهة الجائحة على طبيعة الحملات الانتخابية للمرشحين، وطرق التواصل بين الناخبين، والمرشحين وعلى عملية تصويت الناخبين يوم الانتخابات.

وفي السياق العالمي نرى بأنه تم تأجيل الانتخابات العامة والإقليمية الفرعية في (70) دولة وإقليم على الأقل بسبب مخاوف من انتشار جائحة كوفيد-19، من بينها (33) دولة وإقليم على الأقل تم تأجيل الاستفتاءات والانتخابات العامة، وعلى صعيد الآخر تم إجراء الانتخابات العامة والإقليمية الفرعية في (55) دولة وإقليم على الأقل في المواعيد المحددة لها رغم مخاوف من انتشار جائحة كوفيد-19، من بينها (37) دولة على الأقل أجرت انتخاباتها العامة أو استفتاءات على دساتيرها، كما تم إجراء الانتخابات في (20) دولة وإقليم حيث تم تأجيلها سابقاً بسبب مخاوف تتعلق بانتشار جائحة كوفيد-19، من بينها (12) دولة على الأقل أجرت انتخاباتها العامة أو استفتاءات على دساتيرها⁽¹¹⁸⁾

ومن الدول التي أجرت انتخاباتها في بدء انتشار الجائحة كوريا الجنوبية التي أجرت انتخاباتها التشريعية في ابريل 2020، وبلغت نسبة الاقتراع في الانتخابات %66,2 وتعد هذه النسبة هي الأعلى في الانتخابات التشريعية الكورية منذ 28 سنة⁽¹¹⁹⁾، رغم انتشار جائحة كورونا، وتم عقدها وفقاً لضوابط وحددات وإجراءات صحية تتناسب مع الظروف التي جاءت بسبب جائحة كورونا.

(118) جائحة كوفيد 19 وتأثيرها على الانتخابات، الهيئة المستقلة للانتخاب: <https://ibit.ly/tD5M>

(119) مونت كارلو، t.ly/DOPP

كما تم إجراء عددًا من الانتخابات والاستفتاءات في مواعيدها المقررة خلال شهر أبريل 2020 رغم انتشار فيروس كورونا، ومنها: الانتخابات المحلية الجزئية في اليابان (أبريل 2020)؛ والجولة الثانية للانتخابات البلدية في مدينة جنيف بسويسرا (4 أبريل 2020) من خلال التصويت البريدي فقط؛ والانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي في ولاية ويسكونسن بالولايات المتحدة (7 أبريل 2020)؛ وانتخابات الكونجرس الخاصة لولاية ماريلاند بالولايات المتحدة (28 أبريل 2020)؛ والانتخابات التمهيدية للرئاسة في ولاية أوهايو بالولايات المتحدة (28 أبريل 2020)؛ والجولة الثانية من الانتخابات البرلمانية في مالي (19 أبريل 2020)⁽¹²⁰⁾.

وفي انتخابات الرئاسة الأمريكية التي جرت في نوفمبر 2020 حققت نسبة الاقتراع أعلى مستوى لها في انتخابات الرئاسة الأمريكية منذ أكثر من 100 عام، حيث بلغت نسبة الاقتراع في انتخابات 2020 أكثر من 66%، مقارنة بـ 59.2% في انتخابات 2016، و 54.9% عام 2012 و 57.1% عام 2008.⁽¹²¹⁾

(120) مصدر سابق

(121) أخبار اليوم، رغم كورونا الانتخابات الأمريكية 2020 تسجل أعلى نسبة مشاركة منذ 100 عام، t.ly/BOhF

الإجراءات الرسمية في ظل جائحة كورونا

بدأت الجهود الرسمية في التحضير للانتخابات مجلس النواب التاسع عشر منذ إعلان الملك عبدالله أن الأردن مقبل على استحقاق دستوري يتمثل بإجراء انتخابات نيابية صيف هذا العام (العام 2020)⁽¹²²⁾ ولغايات انسجام الإجراءات الانتخابية مع شروط ومعايير السلامة التي فرضتها جائحة كورونا أجرت الهيئة المستقلة للانتخاب تعديلات على مجموعة من التعليمات التنفيذية النازمة للعملية الانتخابية نورد منها في هذه الورقة:

تعديل التعليمات التنفيذية الخاصة بالاقتراع والفرز وجمع الأصوات رقم (9) لسنة 2016، وأبرز ما تم تعديله في التعليمات:⁽¹²³⁾

المادة (2): يتولى عضو لجنة الاقتراع والفرز الثاني:

البند رقم (4) الطلب من الناخب أو المرافق إن وجد خلع القفازات ووضعها في سلة المهملات.

وهذا التعديل نجد أن هنالك إلزامية لكافة الناخبين ومرافقيهم إن وجدوا بلبس القفازات قبل ممارستهم لحقهم في الاقتراع، وقامت الهيئة المستقلة للانتخاب بتوفير قفازات وقلم لكل ناخب يأخذه معه بعد الاقتراع.⁽¹²⁴⁾

البند رقم (5) رش سبابة يد الناخب اليسرى بمادة الحبر الانتخابي المعتمد من الهيئة ورش سبابة يد المرافق اليمنى إن وجد بالحبر الانتخابي..

وهذا النص تم استبدال عملية غمس سبابة الناخب اليسرى والمرافق اليمنى كما كان يجري في الانتخابات السابقة بعملية رش مادة الحبر تجنباً لأي ملامسة ممتابعة للمواطنين مادة الحبر الانتخابي.

كما تم تعديل المادة (5) من التعليمات ليضاف إليها البند رقم (3) والذي نص على:

يعامل المرشح المعزول أو المحجور بسبب فيروس كورونا وفقاً للتوجيهات أو التعليمات الصادرة من لجنة الأوبئة، ويحق له تفويض أي ناخب ورد اسمه في جدول الناخبين في الدائرة الانتخابية المرشح فيها لينوب عنه في مراقبة عملية الاقتراع.

(122) بتر، الملك مقبلون على استحقاق دستوري يتمثل بإجراء انتخابات نيابية صيف هذا العام، t.ly/dWfR

(123) الجريدة الرسمية، العدد 5655 تاريخ 2020/8/16، t.ly/bu7W

(124) عمون، الكلالدة عن الانتخابات قم وقفازات لكل ناخب، t.ly/61g0

وتم إضافة المادة (9 مكرر) لهذه التعليمات لضمان حق الناخبين المحجورين والمعزولين في منازلهم ومرتدي الإسوار الإلكترونية والمحجورين في القنادق، حيث نصت المادة على:

«على الرغم مما ورد في هذه التعليمات ولضمان ممارسة الناخبين المحجورين والمعزولين بسبب فيروس كورونا حقهم في الاقتراع يتم اتباع الإجراءات التالية:

أ- فيما يتعلق بالناخبين المحجورين أو المعزولين في منازلهم ومرتدي الاسوار الإلكترونية تتبع الاجراءات التالية:

1. ينظم كشف خاص بأسماء الناخبين المحجورين أو المعزولين في منازلهم ومرتدي الاسوار الإلكترونية يحدد فيه مركز الاقتراع والفرز ورقم الصندوق المدرج فيه الناخب ويعلق على مدخل غرفة الاقتراع والفرز قبل (24) ساعة من التاريخ المحدد لاجراء الاقتراع .
2. بعد انتهاء مدة الاقتراع يتخذ المجلس قرارا بالتمديد لمدة لا تزيد على ساعتين لتمكين الناخبين المحجورين أو المعزولين في منازلهم ومرتدي الاسوار الإلكترونية من الاقتراع.
3. يتم حضور الناخب لمركز الاقتراع والفرز وفقا لاجراءات وبروتوكول خاص يتم اعداده بالتنسيق مع لجنة الاوبئة يتضمن تحديد جميع المتطلبات اللازمة لعملية الاقتراع بما فيها المواد واللوازم الوقائية والملابس الخاصة بالناخبين والعاملين في غرف الاقتراع والفرز ووسيلة النقل اللازمة لهذه الغاية .
4. يلتزم الناخبون المحجورون أو المعزولون في منازلهم ومرتدو الاسوار الإلكترونية بالتقيد بالاجراءات المحددة لعملية الاقتراع.

ب- فيما يتعلق بالأشخاص الخاضعين للحجر في الفنادق وعلى الحدود تتبع الإجراءات التالية:

1. تنشأ غرفة (صالة) للاقتراع والفرز بحيث تحتوي على صندوق واحد أو اكثر لكل دائرة انتخابية في المملكة وبواقع 23 دائرة، وتقوم الهيئة قبل ثلاثة ايام من يوم الاقتراع بتنظيم جدول بأسماء الأشخاص الخاضعين للحجر ، والمنشورة أسماؤهم في الجداول النهائية للناخبين، على أن تُنشر اسماء المحجورين قبل يوم واحد من يوم الاقتراع على الموقع الإلكتروني للهيئة.
2. ينظم جدول يحمل نفس اسم ورقم الصندوق حسب الدائرة الانتخابية، على أن يتم التأشير على اسمائهم في الجدول الإلكتروني، وكذلك يتم توقيعهم على النسخة الورقية».

وفي الانتخابات النيابية 2020 استخدمت الهيئة المستقلة للانتخاب أجهزة الماسح الضوئي للتعرف على هوية الأحوال المدنية للناخبين والمرافقين دون ملامستها بشكل مباشر من قبل لجنة الاقتراع والفرز.

كما تم تعديل التعليمات التنفيذية الخاصة بالترشح للدائرة الانتخابية رقم (6) لسنة 2016،⁽¹²⁵⁾ لتسمح لطالب الترشح المحجور أو المعزول بسبب فيروس كورونا توكيل من ينوب عنه في تقديم طلب الترشح والحضور مع مرشحي القائمة والتوقيع نيابة عنه إضافة لإمكان المرشح المحجور أو المعزل توكيل من ينوب عنه في الإنسحاب من القائمة، ومحاولةً من الهيئة المستقلة للانتخاب بتخفيف الاكتظاظ على مراكز الاقتراع فقد أعلنت الهيئة أن الناخبين تم توزيعهم على 2500 مركز اقتراع⁽¹²⁶⁾ تحتوي على 8080 صندوق اقتراع بزيادة تبلغ 100% عن الانتخابات النيابية 2016.⁽¹²⁷⁾

(125) الجريدة الرسمية، العدد 5661، تاريخ 2020/9/21، t.ly/wFvZ

(126) الغد، 2500 مركز اقتراع للانتخابات النيابية القادمة، t.ly/YHvv

(127) الغد، الكلالدة 8080 صندوق اقتراع خلال انتخابات 2020، t.ly/sWvV

كورونا وأثرها على نسبة المشاركة في الانتخابات

بالنظر في العلاقة بين ظروف جائحة كورونا وإقبال المرشحين على انتخابات 2020، لم تقف جائحة كورونا عائقاً أمام إقبال المترشحين والمترشحات على الانتخابات بل على العكس تماماً فقد أظهرت الأرقام ازدياداً في عدد القوائم المترشحة في الانتخابات النيابية 2020 بلغت نسبتها 30% مقارنة بالقوائم التي ترشحت في الانتخابات النيابية 2016 حيث بلغ عدد القوائم المترشحة للانتخابات 2016 ما مجموعه 226 قائمة⁽¹²⁸⁾ مقارنة بعدد القوائم الانتخابية النهائية التي سجلت للانتخابات 2020 والتي بلغ عددها (294) قائمة، كما بلغ عدد المرشحين والمرشحات للانتخابات 2020 (1674) مترشح ومترشحة⁽¹²⁹⁾ مقارنة بـ 1252 مترشح ومترشحة في انتخابات 2016 رغم أن كلا الانتخابات جرت في ظل القانون ذاته.

ورغم الزيادة الملحوظة في أعداد المترشحين والمترشحات إلا أن ذلك لم يعمل على زيادة وتيرة مرحلة الحملات الانتخابية إذ تم إصدار قرار من مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب بمنع فتح المقرات الانتخابية⁽¹³⁰⁾ وهذا أسهم بشكل كبير في خفض قدرة المترشحين والمترشحات على جذب جمهور الناخبين، وانتقلت الحملات الانتخابية من الواقع إلى مواقع التواصل الاجتماعي التي شهدت تزايداً ملحوظاً في الحملات الانتخابية وأصبحت هي الأداة الوحيدة التي يستطيع المترشحون بها جذب جمهورهم وعرض برامجهم، وسيتم التطرق لهذا الإجراء بشكل تفصيلي في هذه الورقة.

وبالاطلاع على أعداد الناخبين الذي شاركوا في الانتخابات النيابية عام 2020 يظهر لنا أنه بلغ 1,387,711 ناخبة وناخب⁽¹³¹⁾ بينما وصل عدد الناخبين والناخبات للانتخابات النيابية عام 2016 إلى 1,492,400 ناخبة وناخب⁽¹³²⁾، ويظهر مما سبق أن أعداد الناخبين والناخبات انخفضت بحوالي 105 آلاف ناخبة وناخبة، ومما لا شك أن تأثير كورونا ساهم بشكل رئيسي في انخفاض أعداد الناخبين والناخبات خصوصاً في فئة كبار السن حيث انخفضت نسبة مشاركتهم نحو 12% حسب تصريحات وزير الشؤون السياسية

(128) راصد، التقرير النهائي لمخرجات مراقبة الانتخابات البرلمانية 2016، متاح على الرابط t.ly/4666

(129) راصد، التقرير النهائي لمخرجات مراقبة الانتخابات البرلمانية 2020، متاح على الرابط t.ly/d90F

(130) وكالة الأنباء الأردنية بتر: <https://ibit.ly/Y3X4>

(131) مرجع سابق

(132) مرجع سابق

والبرلمانية⁽¹³³⁾، وهذا يمكن نسبه إلى أن فئة كبار السن هم الأكثر عرضه للتأثر بجائحة كورونا حسب البروتوكولات الصحية العالمية.

وفي ذات السياق أظهرت دراسة أعدها راصد خلال الانتخابات النيابية 2020 أن 47,4% من الشباب الأردني يعتقدون أن إجراءات كورونا ستؤثر سلباً في مشاركتهم بالانتخابات وهذا يؤثر بشكل رئيسي على نسبة المشاركة في الانتخابات بشكل عام.

تأثير إجراءات مواجهة جائحة كورونا على نسبة مشاركة الشباب في الانتخابات



كما قال 44.5% من النساء الأردنيات أن إجراءات كورونا ستؤثر سلباً على مشاركتهم في العملية الانتخابية، وهذا من شأنه أن يخفض عدد الناخبات الأردنيات وهو ما ثبت لاحقاً حيث شاركن 28,7% من الإناث الذين يحق لهنّ التصويت في عملية الاقتراع.

تأثير إجراءات مواجهة جائحة كورونا على نسبة مشاركة النساء في الانتخابات



(133) تصريح وزير الشؤون السياسية والبرلمانية : <https://ibit.ly/jzEm>

كورونا سبباً لكن ليست لوحدها

كان تخوف الناخبين من التوجه لمراكز وصناديق الاقتراع خوفاً من الإصابة بفيروس كورونا كان سبباً رئيساً في انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية 2020 حيث بلغ عدد الإصابات في المملكة في اليوم الذي سبق يوم الاقتراع 2020/11/9 (5665) إصابة و (62) حالة وفاة ليصل مجموع الإصابات الى ذلك اليوم الى 114,986 إصابة و1295 حالة وفاة، حيث كان الخوف من الإصابة سيد المشهد بشكل خاص عند كبار السن والسيدات في ظل عدم وصول لقاح كورونا للأردن في تلك الفترة.⁽¹³⁴⁾

وقبيل يوم الاقتراع وبالتوازي مع زيادة عدد الإصابات بكورونا تبين أن هنالك لجان اقتراع وفرز تم تدريبهم اعتذروا عن المشاركة وتنوعت الأسباب لذلك إما بسبب الإصابة أو بسبب الخوف من الإصابة، وهذا ما انسحب على فريق عمل راصد حيث قبل يوم الاقتراع وردتنا العديد من الاعتذارات بسبب الإصابة أو الخوف من الإصابة، وهذا أثر سلباً على العملية الانتخابية ومدى قدرة الأردنيين على المشاركة بسبب العدد الكبير من الإصابات في تلك المرحلة.

كما لم تكن الإصابة أو الخوف من الإصابة كافياً لتغيب أكثر من ثلثي من يحق لهم الاقتراع عن صناديق الاقتراع، فقد كان لقرار الحظر الشامل⁽¹³⁵⁾ الذي أصدرته الحكومة في تمام الساعة 10 مساءً من يوم الاقتراع ولمدة أربعة أيام أثراً سلبياً ومسبباً رئيسياً في إبعاد الناخبين المترددين عن صناديق الاقتراع وتوجيههم للأسواق للتجهيز للحظر الشامل، وكان لهذا دوراً كبيراً في اعتذار مجموعة كبيرة من المراقبين والمراقبات ضمن فريق راصد لا سيما وأن عملية الفرز تمتد لما بعد الساعة 12 صباحاً، وأعلنت الهيئة أن من يمتلك التصريح الرسمي له الحق باستكمال أعماله دون أن يسري عليه بلاغ الحظر الشامل إلا أن ذلك لم يكن كافياً لا سيما إذا ما تحدثنا عن عدم وجود وسائل نقل عام وعدم قدرة بعض الأسر على خرق الحظر الشامل لإيصال أبنائهم وجلبهم من مراكز الاقتراع وانسحب ذلك على مندوبي ومندوبات المترشحين والقوائم أيضاً.

ورغم اتخاذ الهيئة المستقلة لمجموعة من الإجراءات الوقائية يوم الاقتراع تمثلت كما ذكر في هذه الورقة بمضاعفة عدد مراكز الاقتراع وتوفير الأقلام والقفازات والزامية الكمامة إلا أن مشهد الطوابير الطويلة

(134) اوزارة الصحة، الموجز الإعلامي اليومي تاريخ 2020/11/9، t.ly/NsXf.

(135) قرار الحظر الشامل: <https://ibit.ly/Bfsl>

خارج أسوار مراكز الاقتراع كانت سبباً في تردد الناخبين من التوجه للاقتراع لعدم رغبتهم في الانتظار لفترات طويلة، كما كان لانتشار الأخبار بأوقات مختلفة في يوم الاقتراع عن وقف الاقتراع بعض المراكز بسبب اكتشاف حالات إصابات كورونا لناخبين قدموا لمركز الاقتراع لتعقيمها ثم استمرار عملية الاقتراع سبباً معززاً لتخوف الناخبين من مراكز الاقتراع.

كما كان لثقة المواطنين في قدرة الحكومة على التعامل مع أزمة كورونا باعتبارها صاحبة الولاية العامة في إدارة البلاد والحفاظ على السلامة العامة تأثيراً على نسبة الاقتراع، حيث أظهرت دراسة أجراها مركز الحياة - راصد حيث بينت الدراسة أن 33% من المواطنين فقط يثقون بقدرة الحكومة على التعامل مع أزمة كورونا⁽¹³⁶⁾، علاوة على التفرد الحكومي في اتخاذ القرارات لمواجهة كورونا وعدم إشراك وصل لحد تغييرها لبعض أصحاب كمرجعيات خبرة يمكن الاستفادة منها ومشاورتها في إصدار القرارات المتعلقة بمكافحة انتشار جائحة كورونا ومدى تأثيرها على المواطنين والمجتمع، وجعلها شريكة في اتخاذ تلك القرارات المهمة، وتنامت بعض الدعاوى على وسائل التواصل الاجتماعي من بعض المؤثرين والتي تنادي بعدم المشاركة في الانتخابات بسبب - حسب رأيهم- عدم قدرة الحكومة على المحافظة على صحة المواطنين، وأن المشاركة قد تكون سبباً لفقدان بعض الأشخاص حياتهم أو إصابتهم بالمرض.

كما أن تراكمية أداء مجالس النواب وفجوة الثقة هما عاملان ساهما في التأثير على توجه الناخبين للصناديق الاقتراع، فقد أشارت دراسة لمركز الحياة - راصد أن 46.5% من الناخبين لا ينوون المشاركة في الانتخابات النيابية 2020 برر 57% منهم عدم مشاركتهم بأن المجلس التاسع عشر لن يكون فاعلاً و17% منهم قالوا أنهم لم يجدوا مرشحين مناسبين،⁽¹³⁷⁾ ويرى محللون أن الكثير يعتقد أن الصناديق لن تحدث فرقاً فالأردن بعد الانتخابات لن تختلف عن قبلها فليس هنالك تغييراً جوهرياً قد ينعكس على السياسات أو التشكيلات الحكومية فضلاً عن ممارسات لبعض النواب في المجالس المتعاقبة أدت لعزوف بعض الناخبين عن المشاركة في الانتخابات⁽¹³⁸⁾ كما عزى البعض إلى أن قانون الانتخاب المعمول به في الأردن ونظام القائمة النسبية المفتوحة كان سبباً رئيسياً في انخفاض نسبة الاقتراع لأنه يعيد إنتاج نواب بذات الطريقة ويضعف فرص الأحزاب ويسمح للمال السياسي بالتوسع.

(136) أزمة ثقة الحكومة تمسك بملف كورونا، t.ly/xQvy

(137) راصد، 33.7% من الأردنيين ينوون المشاركة في الانتخابات، t.ly/XEFW

(138) الغد، كورونا والحظر وعدم الثقة بالبرلمان أسباب تدني المشاركة بالانتخابات، t.ly/8awM

الحملات الانتخابية من الوجاهي الى الافتراضي

صدر في الجريدة الرسمية العدد 5646 تاريخ 2020/6/16 تعليمات معدلة للتعليمات التنفيذية الخاصة بقواعد حملات الدعاية الانتخابية رقم (7) لسنة 2016، حيث أضيف إليها المادة (8) مكرر والتي نصت على:⁽¹³⁹⁾

حفاظا على الصحة والسلامة العامة يلتزم المرشحون عند فتح المقرات الانتخابية الخاصة بهم بما يلي:

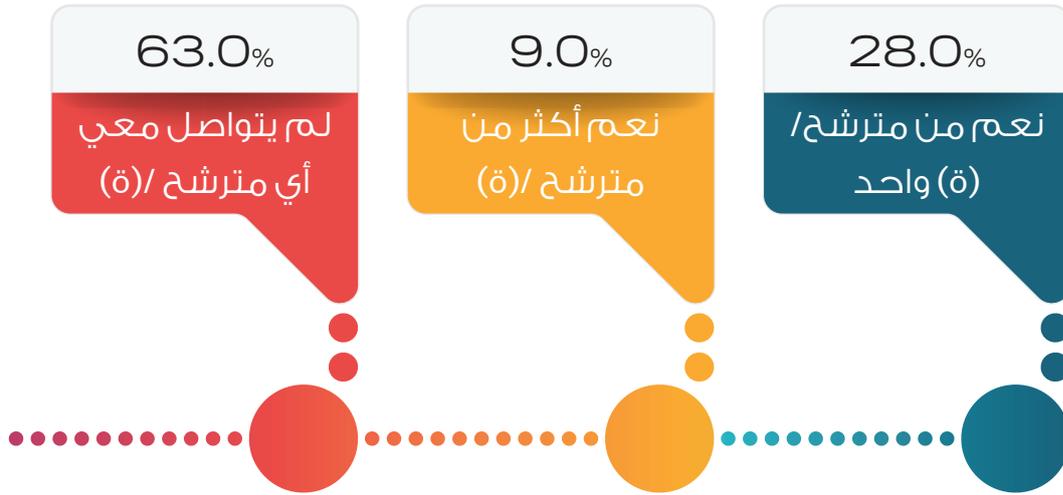
- أ- توفير مواد التعقيم داخل المقر الانتخابي وعدم السماح لأي شخص بدخول المقر الانتخابي دون الالتزام بمتطلبات الصحة والسلامة العامة بما في ذلك ارتداء الكمامات والقفازات.
- ب- عدم الدعوة للاجتماع بما يزيد عدد الحضور على مساحة المقر المحددة والموافق عليها من الهيئة.
- ج- عدم تقديم الأطعمة بمختلف أشكالها او المشروبات بما في ذلك الماء داخل المقر الانتخابي الا بأوان كرتونية او بلاستيكية تتواءم ومتطلبات الصحة والسلامة العامة.
- د- التباعد بين المقرات الانتخابية، بحيث لا تقل المسافة بين المقر الانتخابي والآخر عن مائتي متر، وبما يضمن عدم التزاحم امام المقرات الانتخابية.
- هـ- عدم افتتاح المقر الانتخابي قبل الحصول على موافقة من رئيس لجنة الانتخاب على النموذج المعد من الهيئة لهذه الغاية مرفقا به تعهداً خطياً موقعاً من المرشح او المرشحين بالالتزام بمتطلبات الصحة والسلامة العامة المحددة من الجهات المختصة.

لاحقاً لهذه التعليمات أظهرت الممارسة أن التحديات أمام المرشحين أصبحت أكثر صعوبة خصوصاً أن التكنولوجيا أصبحت عاملاً مهماً في تواصل المرشح مع الناخبين، وأن الدعاية الانتخابية بشكلها الجديد لم تعد كافية لأن اللقاء الوجيه بين المرشح والناخب يمكن أن يؤثر بتغيير توجهات الناخبين نحو المرشحين الذين قابلوهم وجاهياً وحاوورهم، و بينت الهيئة المستقلة للانتخاب أن هذه التعليمات لم تمنع المرشحين من لقاء الناخبين ومحاورتهم إلا أنها منعت إقامة المهرجانات الانتخابية بأعداد كبيرة.

(139) الجريدة الرسمية، t.ly/qKDV

وفي دراسة أجراها فريق راصد خلال فترة الدعاية الانتخابية أظهرت نتائجها أن 63% من المستجيبون للدراسة أشاروا أن المرشحين لم يتواصلوا معهم بشكل مباشر⁽¹⁴⁰⁾، وفي هذه النتيجة دلالة على ضعف فرصة وصول المرشحين للناخبين بشكل مباشر، بسبب الإجراءات المتبعة في ظل جائحة كورونا.

تواصل المترشحين/ ات مع الناخبين للانتخابات النيابية المقبلة 2020



وبعد قرار مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب المرتبط بمنع إقامة مقرات انتخابية أضحت مرحلة الحملات الانتخابية على وسائل التواصل الاجتماعي فقط، وساهم ذلك إلى ضعف الحماس المرتبط بالحملات الانتخابية ومدى قدرة المترشحين والمترشحات على الوصول إلى جمهور الناخبين وتغيير قناعاتهم وتوجهاتهم.

لم تستطع الحملات الانتخابية الالكترونية أن تكون بديلاً كافياً عن الحملات التقليدية مما أضعف فرصة تأثير المرشحين على الناخبين وبالتالي إضعاف نسبة المقبلين على صناديق الاقتراع، فكان من شأن الحملات الانتخابية الإخلال بمبدأ العدالة الانتخابية بسبب تفاوت مقدرة المرشحين على استخدامها، فبحسب خبراء فإن الحملات الالكترونية المؤثرة قد تكون أكثر كلفة من بعض الحملات التقليدية المتوسطة، ففي ظل التطور الكبير في أساليب الترويج الالكترونية وكلفها المرتفعة لا تزال نسب التفاوت بين مناطق وقرى الأردن في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة واضحة بسبب التفاوت في مقدرة و اهتمام الناخبين بهذه الوسائل بين المدن والقرى والمخيمات والبوادي.

(140) مركز الحياة راصد، مرجع سابق، t.ly/4xGL

التوصيات

أولاً: البناء لتطبيق الاقتراع الإلكتروني في مركز الاقتراع، يعرّف هذا الخيار بأنه اقتراع مباشر في مراكز الاقتراع ولكن باستخدام التقنيات الإلكترونية التي تساعد في عملية التصويت، بحيث يستخدم الناخبة أو الناخبة جهازاً إلكترونياً لاختيار المرشح الذي سيصوت له، ويمكن للناخب أو الناخبة أن يصوت مباشرة عبر الجهاز الإلكتروني ويمكن أن يتم إصدار بطاقة ممغنطة أو ورقة مطبوعة من ذات الجهاز ويقوم الناخب أو الناخبة بالتصويت من خلالها، ويستدعي هذا الخيار بأن يتم تجهيز بنية تحتية إلكترونية بشكل يحقق العدالة وتوفير الفرص لكافة الناخبين والناخبات، وهذا من شأنه أن يساهم في تضخيم الكلف المالية المترتبة على تجهيز مراكز الاقتراع.

إلا أنه وفي ذات السياق يعتبر التصويت الإلكتروني أكثر سهولة ويسر من التصويت الورقي لأنه يساعد في عدّ وفرز الأصوات بشكل سريع ومباشر، كما يمكن لخيار التصويت الإلكتروني أن يخفف من ازدحام الكوادر البشرية العاملة في الانتخابات لا سيما إذا ما تم اعتماد التصويت عبر الجهاز الإلكتروني مباشرة دون الحاجة إلى إصدار أي بطاقات، وطبق خيار التصويت الإلكتروني في مجموعة من دول العالم إلا أنه ليس واسع الانتشار مقارنةً بالتصويت التقليدي المباشر، حيث طبقت استراليا للمرة الأولى التصويت الإلكتروني في مكان الانتخاب في أكتوبر من عام 2001، وبناءً على ذلك أوصت مفوضية الانتخابات الأسترالية في تقريرها إلى الجمعية التشريعية لحكومة العاصمة (ملف بصيغة PDF) حول التصويت الإلكتروني في العام 2001، بأن التصويت الإلكتروني يجب ان يجري فقط في أماكن الانتخاب التي تستخدم شبكات انترنت محلية آمنة⁽¹⁴¹⁾

وفي العام 2003 نشر منتدى حقوق الانترنت، وهو هيئة خاصة مدعومة من الحكومة الفرنسية، توصياته حول مستقبل الاقتراع الإلكتروني في فرنسا، وتضمنت التوصيات وجوب عدم تقديم الاقتراع الإلكتروني عن بعد ماعدا للمواطنين الفرنسيين المقيمين في الخارج ممن يجب أن يكونوا قادرين على انتخاب مندوبي AFE عبر الانترنت، وعلى اية حال، فقد اوصى المنتدى بوجوب ان يكون كل ناخب قادرا على استخدام الاقتراع الإلكتروني في مركز الاقتراع المخصص لذلك، هذا وقد عملت فرنسا في عام 2004 على استخدام

(141) شبكة المعرفة الانتخابية، حول التصويت الإلكتروني: <https://ibit.ly/2jnH>

التصويت الإلكتروني في مركز الاقتراع ضمن الانتخابات السياسية وأجرت 18 بلدية 18 اختبارات الاقتراع الإلكتروني خلال الانتخابات الأوروبية في 13 حزيران / يونيو 2004، وفي الانتخابات الرئاسية لعام 2017 اعتمدت فرنسا نظام الاقتراع الورقي.

واستخدم هذا الخيار في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث صوّت الإماراتيون في العام 2015 لانتخاب أعضاء «المجلس الوطني الاتحادي» (الذي يُعرف بالسلطة التشريعية في البلاد)، حيث انهم لم يستخدموا صناديق يضعون فيها أوراقاً تحمل أسماء الأشخاص الذين اختاروهم، بل اقترعوا عبر آلات تصويت ذكية تُعرف بـ«آلات التصويت» Voting Machines، وتم الاعتماد على الآلة لجمع الأصوات وتعدادها، ويكون ذلك عبر التصويت المباشر على الآلة كما في الإمارات، أو احتساب الأصوات التي أدلى بها المقترعون عبر بطاقة مثقوبة أو ملونة.

ويؤخذ على خيار التصويت الإلكتروني في مكان الانتخاب الكلف المالية العالية التي ستحتاجها الإدارة الانتخابية لتجهيز مراكز وغرف الاقتراع، كما يحتاج هذا الخيار إلى منظومة تدريبية مختلفة تماماً عن السياق الأردني وكوادر بشرية لديها خبرة ومهارة في استخدام الأجهزة والتحقق من مدى نجاعتها وقدرتها على تحمل الضغط الممكن أن تتسبب بها عملية الاقتراع خصوصاً وأنها بيوم واحد، وتعتبر عملية التصويت الإلكتروني أكثر صعوبة في كشف وتحديد مصدر الأخطاء والأعطال التقنية مما هي في السياقات التقليدية، وهنالك احتمالية في فشل المنظومة الإلكترونية بكاملها في عددٍ وفرز الأصوات وهذا يسبب في إلغاء الانتخابات برمتها خصوصاً وأنه لا يوجد سجلات ورقية احتياطية يمكن العودة لها، ويسهل عملية القرصنة للأنظمة الإلكترونية إذا لم تكن مبنية ومحمية بطريقة آمنة ومجربة سابقاً وهذا من شأنه أن يحدّ من نزاهة عملية الاقتراع مما ينعكس على ضعف تقبل الناخبين والناخبات النتائج المستخرجة من العملية الانتخابية.

ثانياً: تعزيز الثقة في الإدارة الانتخابية: مما لا شك أن تعزيز الثقة بالإدارة الانتخابية يساهم بشكل رئيس في تعزيز ثقة المواطنين بمخرجات العملية الانتخابية وبذلك يمكن للهيئة أن تطبق الإجراءات التي تنسجم مع الممارسات الدولية الفضلى وهذا من شأنه أن يلاقي القبول لدى الناخبين الأردنيين.

ثالثاً: مراجعة وتطوير منظومة التشريعات المرتبطة بالعملية الانتخابية لتعزيز التطور الديمقراطي والإصلاح الانتخابي وتعزيز التنافسية على أسس برامجية وحزبية مما يزيد من نسبة ثقة الناخبين بالعملية الانتخابية.

رابعاً: تعزيز استقلالية الهيئة المستقلة للانتخاب وتعزيز التنسيق والدعم المقدم لها من الحكومة بصفتها صاحبة الولاية العامة مما يمكن الهيئة من اتخاذ المزيد من التدابير التي تعزز من الضمانات المقدمة للناخبين تجاه عدالة ونزاهة العملية الانتخابية.

خامساً: تعديل قانون الهيئة المستقلة للانتخاب لإعطائها مساحات أوسع لإدارة الانتخابات العامة في ظل قانون الدفاع أو في حالات الطوارئ في حال وجودها .

سادساً: تعزيز التشاركية بين الهيئة المستقلة للانتخاب والحكومة ومؤسسات المجتمع المدني لتفعيل دورهم في تنفيذ البرامج التوعوية المعززة لمشاركة الناخبين وثقتهم في العملية الانتخابية.

سابعاً: زيادة مستوى ثقة الناخبين في أداء مجلس النواب من خلال بناء قدرات النواب والجدد منهم بشكل خاص حول الأصول التشريعية والأدوات الرقابية للارتقاء بأدائهم.

ثامناً: استحداث طرق ووسائل جديدة ومبتكرة لعملية الاقتراع خلال الانتخابات المقبلة.

تاسعاً: الاستفادة من التطور التكنولوجي من أجل إيجاد أساليب أكثر سهولة وامان لممارسة الناخبين حقهم بالتصويت.



This project is co-funded by
the European Union



مركز الحياة - راصد RASED - AI-Hayat Center

 Tel: +962 6 582 6868

 Fax: +962 6 582 6867

 www.rasedjo.com

 info@hayatcenter.org

 info@hayatcenter.org

 @AIHayatCenterRased

 Hayat-Rased

 @Rased_Jo